

جامعة جنوب الوادي

كلية التربية بسوهاج

قسم أصول التربية

الاتجاه الاقتصادي في التربية

رؤية فلسفية

دكتور

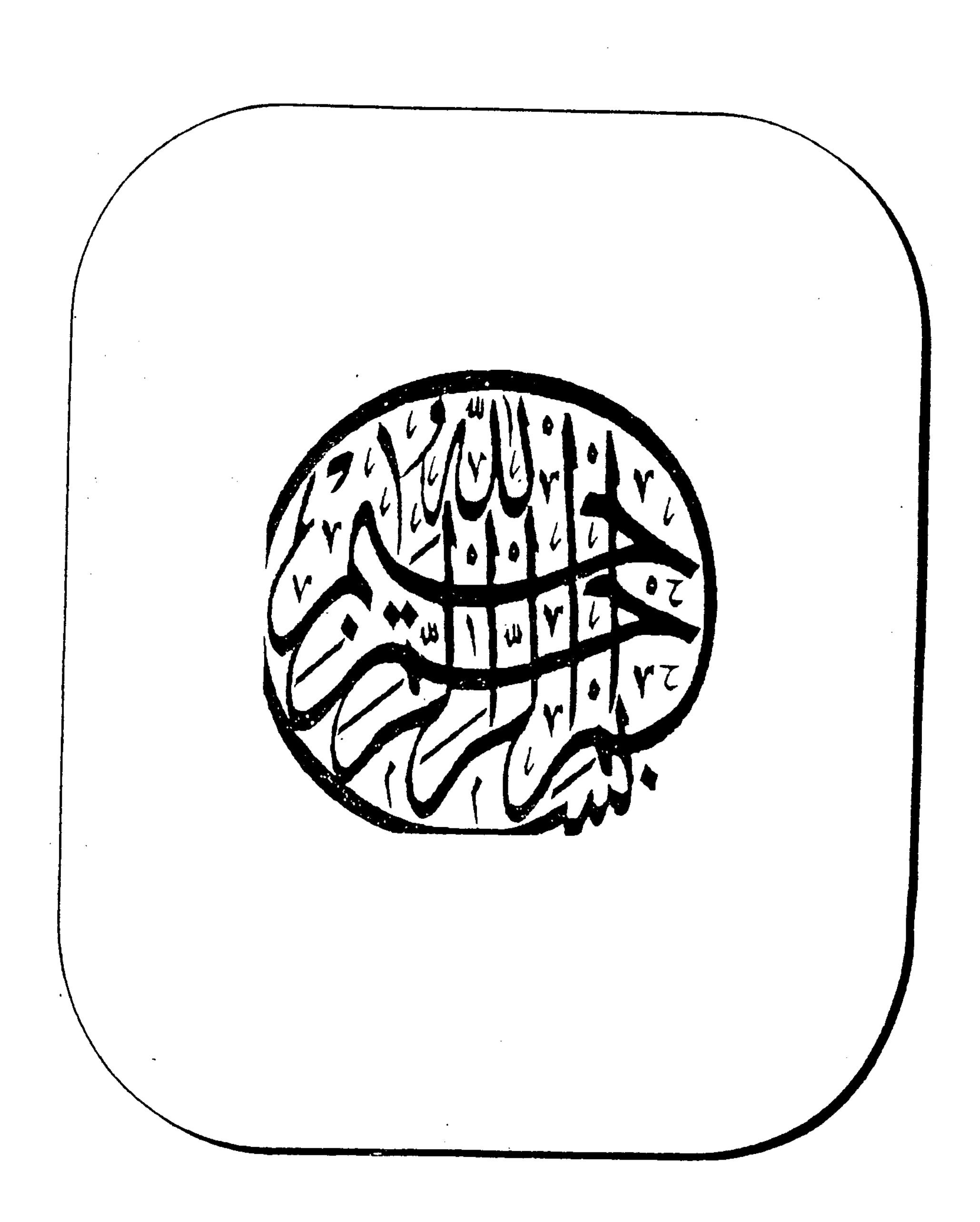
خلف محمد البحيري

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية بسوهاج - جامعة جنوب الوادى

رجب ١٤١٨هـ

نوفمبر ١٩٩٧م


بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الايداع دار الكتب
١٩٩٧/٤٧٥٩
الترقيم الدولى : I . S . B . N
977 - 04 - 1610 - 4

المحتويـــــات

الموضوع	الصفحة

" الاتجاه الاقتصادي في التربية : رؤية فلسفية "

مقدمــة :

تعتبر مشكلات التنمية من أهم المشكلات التى شغلت الكثيرين من علماء الانثروبولوجيا والاجتماع والاقتصاد والتخطيط والتربية ، وقد زاد الاهتمام بها مع استمرار حركات تحرر الدول المختلفة من قبضة الاستعمار واتجاه هذه الدول نحو تنمية مواردها الطبيعية والبشرية واستثمارها على اكمل وجه • وكان لظهور هيئة الامم المتحدة ورغبة كثير من أعضائها فى الأخذ بيد الدول الفقيرة والارتفاع بمستواها الاقتصادى والاجتماعى أثر كبير فى اشتغال العلماء بموضوع التنمية ووسائلها ومجالاتها ودور التربية فى توجيهها •

الا أن هذا لايعنى أن الموضوعات الاقتصادية حديثة فى اهتمامات التربية ، اذ أننا نجد الدور الاقتصادى للافراد وتوزيعهم على المهن المختلفة وحفزهم على العمل والانتاج باهتمام بارزٍ لدى كثير من مفكرى العصور السابقة ، حتى أن جانبا كبيرا من نظرية افلاطون ومن التربية اليونانية القديمة يتعلق بالجوانب الاقتصادية وتنمية المجتمع واسبابها • كما تعرض ابن خلدون فى مقدمته للصناعات الخفيفة والثقيلة ودورها فى بناء الحضارة أو فى التنمية •

ويختلف البعض فى تحديد تعريف دقيق للتنمية يقبله جميع العلماء ويتفقون عليه ، الا أن التعريف الذى لايكاد يلقى نقدا بارزاً هو تعريف هيئة الأمم عام ١٩٥٦ الذى نص على أن التنمية " عملية يمكن بها توحيد جهود الافراد والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج فى

حياة الامة والمساهمة فى تقدمها " . وهو تعريف يركن الى ثلاثة جوانب أساسية فى عملية التنمية :

أ – الجانب الاول :

المشاركة الشعبية للافراد والحكومة معا . فلا تنمية حقيقية بدون الحكومة ، وكذا لاتكتمل عملية التنمية وتؤتى ثمارها المنتظرة بدون تكاتف طوائف الشعب ومشاركتهم . ولهذا فان خطوة هامة فى وضع الخطط التنموية الناجحة الاستشارة والتوعية الاعلامية لضمان ثقة الافراد فى الخطة واقتناعهم بها والعمل على نجاحها . ولنا ان نتصور عمليات التنمية دون توعية او مشاركة شعبية سواء كانت هذه التنمية ثقافية او اجتماعية او اقتصادية فانها لاتكاد تكون حبرا على ورق، بل والعكس فان الافراد قد يمثلون عقبة فى سبيل نجاحها ويقفون منها موقفا عدائيا . ولهذا فان البعض يرى افضلية ان ينبع مشروع خطة التنمية من الافراد أى من المستويات الدنيا فى السلم الادارى الى المستويات العليا .

ب – الجانب الثانى :

تماسك المجتمع بمحلياته المختلفة . فوضع خطة التنمية يجب ان يعمل على تحسين ظروف المجتمع المحلية ويعمل على ادماج المحليات المختلفة فى المجتمع الام لتكوين وحدة عضوية متماسكة . فيشعر أدنى المجتمع وأقصاه انهما ملمين بقضاياه ومشكلاته الخاصه وبقيمه وثقافاته وقوانينه الخاصة . كما هو الحال فى القبائل الصحراوية التى تنتمى الى بعض البلدان العربية .

جـ – الجانب الثالث :

ان عملية التنمية هى بالضرورة عملية شاملة ومتكاملة تمتزج فيها الجوانب

الاقتصادية بالجوانب الثقافية بالجوانب الاجتماعية • هذا برغم ان بعض خطط التنمية فى الوقت الراهن تركز بل وتنطلق من قضايا اقتصادية ، الا أن هذه القضايا تهدف فى النهاية ترقية الانسان والعمل على اعلاء شأنه باعتباره صانع التنمية ومسخرها لخدمته• ولهذا فان تلبية متطلبات الأفراد هى بالضرورة الهدف الأسمى لعملية التنمية •

ومما يستدعى النظر فى عمليات التنمية السابق الاشارة الى جوانبها الثلاثة هو اتجاه هذه الجوانب الى عملية التربية والتعليم او العصا السحرية فى اتمام عملية التنمية والتخطيط الناجح للقيام بها • وليس هذا بالغريب ، فقد سبق الاباء والاجداد فى الاعتماد على عملية التربية والتعليم فى بناء المجتمعات وتأسيسها فكريا واقتصاديا واجتماعيا • ومن هذا كثر الحديث الان عن التربية الاقتصادية والتربية الاجتماعية الى جانب الحديث عن التنمية الريفية والصحراوية والتنمية الصناعية والزراعية • وجاء علم اقتصاديات التعليم او الاصول الاقتصادية للتربيةليتعهد هذه النقاط ويعمل على تنميتها بين معارف وعلوم التربية الاخرى •

ويتوقع المؤلف لمن يدرس هذا الكتاب أن يتمكن من التعرف على :ـ

١ ـ مفهوم التربية الاقتصادية واهم اساليبها واهدافها وعلاقتها بعملية التنمية •

٢ ـ مفهوم التنمية بوجه عام ، واهم مبادئها واهدافها ومجالاتها •

٣ ـ التنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية وتطور النزعة الاجتماعية فى التربية •

٤ ـ العلاقة بين التعليم وانتاجية العامل • وبين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية •

٥ ـ اهم الانتقادات الموجهة للدور الاقتصادى للتربية • واهم معوقات هذا الدور•

٦ـ اهم ملامح العلاقة بين التعليم والعمل والانتاج فى مصر .

٧ـ مفهوم تعليم الفقراء وفقر التعليم .

٨ـ قضية الاستثمار فى التربية ـ رؤية فلسفية .

٩ـ تطور الاتجاه الاقتصادى فى التربية عبر العصور .

١٠ـ اشكالية العلاقة بين الاناث والتعليم والعمل فى الوطن العربى .

ويتعشم المؤلف ان يستفيد من هذا الكتاب دارسى التربية والاقتصاد والاجتماع ، ويخص منهم طلاب كليات التربية بالجامعات العربية ..

اكتوبر ١٩٩٧م

دكتور / خلف محمد البحيرى

دكتوراه اقتصاديات التعليم
استاذ اصول التربية المساعد
كلية التربية بسوهاج
جامعة جنوب الوادى

أولاً : مفهوم التنمية بوجه عام
مبادئها — مجالاتها — أهدافها

تعد التنمية فرعا هاما بين الفروع التى يتضمنها العلوم الاجتماعية ، وهو يختص بدراسة الاحوال الاقتصادية للبلدان النامية التى تبحث فى طرق وأسباب اعادة بناء اقتصادياتها وبنائها السياسى والقومى خاصة بعد الاستقلال .

وارتبط هذا المفهوم أيضا بالمجتمعات المستحدثة بالأراضى المستصلحة لحاجة هذه المجتمعات فى حل كثير من المشكلات المرتبطة بالعمالة كما وكيفا ، والمرتبطة بالبناء الاجتماعى والسياسى لهذه المجتمعات . وهذا لايعنى أن المجتمعات المتقدمة ليست فى حاجة لدراسة التنمية فإن التقدم الاقتصادى والسياسى له مشكلاته ايضا التى تجعل أمر دراسة التنمية خطوة ضرورية فى استمرار عمليات التنمية الصناعية والزراعيةالتى تتجه للنمو الحضرى والريفى وما يرتبط به من تغيرات .

والبلاد العربية فى حاجة لدراسة عملية التنمية بالاسلوب العلمى الذى يعتمد على حل المشكلات التى تعترض طريق التقدم لتعويض مافاتها من تنمية فى سنوات التبعية والتخلف، لأن الدراسة الحقيقية للتنمية لاتعمل على رسم خطوات التقدم فقط بل وتهتم بعلاج الظواهر السلبية المرتبطة بالتنمية من تغيرات فى البناء الاجتماعى للمجتمع ومساعدة الافراد على التكيف مع الظروف الجديدة . وهكذا فان دراسة سيسيولوجيا التنمية خطوة هامة فى اتمام عملية التنمية فى البلدان المختلفة .

وارتبطت دراسة التنمية بالبحوث وعلم الاقتصاد ، حيث ظهرت نظريات عديدة للتنمية والنمو الاقتصادى سارت اقتصادية بحتة فى بداية الأمر، ثم ارتبطت بالجوانب التربوية والاجتماعية فيما بعد .

١ - مفهوم التنمية :

لما كانت التنمية تتم على مستوين : القومى والمحلى فى ضوء الخطة القومية للدولة على أساس أن المجتمع المحلى جزء من المجتمع القومى ، فقد ظهر اصطلاحان للتنمية يختلفان من حيث التطبيق · ويرجع اختلاف المفهومات الى اختلاف المجتمعات التى تستخدمها والى الاختلاف الزمنى فى المجتمع الواحد · وتتفق مفاهيم التنمية من حيث انها ترمى الى تحقيق طلبات الانسان من الحياة الكريمة وأن يؤدى دوره فى المجتمع بما يتفق وقدراته وامكاناته · وتدخل تنمية قدرات الافراد واستغلالها على أكمل وجه ضمن مفهوم التنمية ·

وكلمة تنمية من الناحية اللغوية عملية نمو طبيعى تسير فى مراحل متعددة ، وهى تعنى التطور ·

اما المعنى الاصطلاحى فقد اختلف العلماء فى تحديده · فالبعض يعرف التنمية بانها تقدم اجتماعى يسعى الى تحقيق ظروف اقتصادية أفضل · أى أن هذا التعريف يركز على كون التنمية عملية اقتصادية تهدف اشباع حاجات الافراد والمجتمع لتحقيق مستوى اجتماعى أفضل ·

والبعض يعرف التنمية بأنها مفهوم معنوى يعبر عن ديناميكية التغيرات الوظيفية والهكلية فى المجتمع تحدث للتدخل الارادى لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية فى المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على العطاء والبقاء·

والبعض يعرف التنمية بأنها مفهوم معنوى يعبر عن ديناميكية التغيرات الوظيفية

والهيكلية فى المجتمع تحدث للتدخل الارادى لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية فى المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على العطاء والبقاء ٠

والتنمية الاجتماعية هى نمو للعلاقات الاجتماعية بين الافراد والجماعات على اساس أن المجتمع هو مجموعة الافراد والجماعات الذين تسود بينهم علاقات اجتماعية ٠ فكلمة اجتماعى الى جانب التنمية تعنى النمو الاجتماعى أى النمو فى العلاقات الاجتماعيـــــة ٠

وعلى ذلك فالتنمية تغيير فى كافة القوى الاقتصادية والاجتماعية يسير فى اتجاه محدد أى أنها تغيير اجتماعى اقتصادى مقصود ونمائى ، كما أنها لاتخلو من التلقائية ٠ فهى عملية تغيير وتغير معا ٠ ويتطلب التغيير التنظيم والتنسيق لإعادة التكامل فى المجتمع، وهذه الوظيفة تقوم بها التنمية وتميزها ٠ وتقوم التنمية فى هذه العملية بالتفاعل والتنظيم الحر الذى لايقوم على الجبر والالزام وانما يقوم على التعاون وتضافر الجهود بين افراد المجتمع ٠

وكون التنمية عملية مخططة فانها تتم تبعا لسياسة معينة ، أو لغرض نظام اجتماعى او اقتصادى معين تؤدى لظهور تغيرات فى النظم الاجتماعية وأنماط السلوك وقد يمتد تأثيرها الى نسق القيم فى المجتمع ٠ فمثلا : انشاء بعض الصناعات الجديدة فى المجتمعات التقليدية يؤدى إلى تغيرات فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما قد يؤدى الى تغيير النظرة للحياة والعمل والتوظيف والتعلم ومن المعروف أن أى تغير يطرأ على أى نظام من أنظمة المجتمع يؤدى الى ظهور تغيرات فى بقية النظم الاخرى التى تؤلف البناء الاجتماعى لوجود تفاعل وتساند وظيفى بينها ٠

فعملية التنمية شاملة لمختلف مكونات البناء الاجتماعى ولها شقين : الاول اجتماعى والثانى اقتصادى وهما يمثلان وجهين لعملة واحدة ٠ فهى تركز على تنمية طاقات الفرد لاقصى حد ممكن بما يشبع حاجاته ويحقق تطلعاته ٠ أما الجانب الاقتصادى فهو عملية النمو فى النسق الاقتصادى وهى عملية استغلال الموارد الاقتصادية لاقصى حد ممكن لتوفير متطلبات الافراد ٠ وتركز التنمية الاقتصادية على زيادة الدخل الفردى والدخل القومى خلال فترة زمنية معينة وتركز على زيادة القوى الانتاجية للافراد وترشيد استخدام موارد المجتمع لانتاج احتياجاته باقل نفقات ممكنة واقل جهد انسانى واعلى كفاية انتاجية ٠

والتنمية الاقتصادية تؤدى الى زيادة الانتاج واقامة مؤسسات اقتصادية جديدة واحداث تغيرات فى انماط الاستهلاك والتوزيع والمناشط الاقتصادية ٠ فهى اذن تهتم بالمواقف المادية جميعها او واحدة منها فقط او بعضها ٠

والتنمية التى تهدف اليها التنمية الاقتصادية فى النهاية هى الزيادة المستمرة فى الدخل القومى ، وزيادة نصيب الفرد من الدخل ٠ وتستعين التنمية الاقتصادية فى ذلك بجميع موارد المجتمع المتاحة البشرية والمادية ٠ وتأتى التنمية الاجتماعية لتركز على تنمية الموارد البشرية التى لايمكن ان تتم بدون التنمية الاقتصادية ٠ وعلى ذلك فالتنمية الاجتماعية تهيء الظروف لتحقيق التنمية الاقتصادية ٠ ولذا كان من الضرورى الوجود المتلازم لكل منهما مع الأخرى ٠ فكلما نمت اقتصاديات المجتمع زادت قدرته على تقديم خدمات اجتماعية وتعليمية أرقى وتحققت الرعاية الاجتماعية لافراده ، كما تعمل التنمية الاجتماعية على استثمار قدرات الفرد الفكرية والعضوية من خلال خدمات معينة ، فالتعليم مثلا يستهدف تنمية قدرات الفرد ويزوده بالمعلومات والمعارف التى تؤهله

للعمل بكفاية فى مجالات الانتاج والتنظيم والادارة بما يصقل قدراته ، وبذلك يكون التعليم استثمار طويل المدى فى البشر ٠

والتنمية تعد نشاط ايجابى مقصود يستهدف التقدم عن طريق سياسة موضوعة محليا لاعادة توجيه القوى الموجودة فى المجتمع ودفعها نحو مجالات جديدة ٠

والتنمية الشاملة تشمل جانبين هما : التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية٠

أولا : التنمية الاجتماعية :

هى نوع من التنمية يعنى بتحسين مستوى معيشة الافراد عن طريق توفير الظروف الصحية والمعرفية وحالة السكن بما يسهم فى ترقية حياتهم وحياة أسرهم ٠ وهذا الجانب من التنمية لايمكن قياسه ، كما انه ليس من السهل الوصول الى مقياس شامل وموحد ومنظم يتم عن طريقه قياس مستوى التنمية الشاملة فى المجتمع ٠ والتنمية الاجتماعية من جانبها الانسانى والاجتماعى هى الوصول بالكائن الانسانى الذى هو اساس المجتمع الى الاستمتاع بالرفاهية والاحساس بالكرامة ٠

والتنمية الاجتماعية كاسلوب هى تنمية الطاقات البشرية وحسن استثمارها واستغلاله ما تملكه من موارد وامكانات وزيادة فعالية المشاركة الشعبية لجهود الدولة، بما يسهل تقديم المشروعات الانتاجية والخدمية لتكون ملاذا ومناعا ونفعا لابناء المجتمع٠ والتنمية الاجتماعية كعملية هى السياسة العامة التى ترسم لها الخطوط العريضة من سياسة الدولة ويترجمها جهازها التنفيذى فى صورة مجموعة من الخطط ذات البرامج والمشروعات القابلة للتنفيذ فى ظل تشريعات محاطة بالضمانات والقواعد والقوانين التى تلزم المسئولين بالقيام بمسئولياتهم المشروعة ٠ وعلى ذلك فالتنمية

الاجتماعية عسيرة التحديد لا لاختلاف المفكرين والمصلحين الاجتماعيين على هدفها ، وانما لاختلافهم على أسلوبها • فلكل فلسفته واتجاهه واسلوبه •

ثانيا : التنمية الاقتصادية :

وهى الجانب الثانى من التنمية الشاملة والذى يقصد به القدرة على انتاج وتبادل السلع والخدمات ، وهى جانب قابل للقياس الكمى على اساس ان الزيادة فى نصيب الفرد من الدخل القومى • تشير الى هذا الجانب من التنمية • ويرى البعض ان الغموض فى مفهوم التنمية بوجه عام ومنها التنمية الاقتصادية أدى إلى لبس بين عدد من المصطلحات الاقتصادية مثل : النمو الاقتصادى ـ التقدم الاقتصادى ـ التطور الاقتصادى • حيث يرى البعض انه ليس هناك تمييز واضح بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى بل انهما مترادفان • كما يرى البعض الاخر ان هناك فرق واضح بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية ، فالنمو الاقتصادى هو الزيادة فى الدخل الفردى الحقيقى وقد يحدث ذلك عفويا وتلقائيا دون تخطيط مسبق • والنمو الذى يتحقق بهذه الصورة التلقائية تعترض الازمات والبطالة ، وبالتالى فان معدل النمو هذا قد يكون سالبا فى بعض الفترات • اما التنمية الاقتصادية فهى النمو المقصود الذى تصل اليه الاجهزة الاقتصادية نتيجة اجراءات وتدابير متعمدة •

وعلى ذلك فالتنمية الاقتصادية هى الزيادة الحقيقية التى تطرأ على الناتج القومى من سلع وخدمات فى فترة زمنية محددة مع توفير تغييرات تكنولوجية وتنظيمية فى المؤسسات الانتاجية القائمة والمنتظر انشاؤها • والحقيقة ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية عمليتان متلازمتان ولايمكن عزل واحدة عن الاخرى •

٢- مبادىء التنمية :

التنمية - كما أوضحنا - تغيير مخطط لجوانب الحياة يقوم على بعض المبادىء الاساسية لتحقيق أهداف معينة • وتترابط هذه المبادىء وتتكامل فيما بينها ، وهى ضرورية عند بناء أية خطة تنموية قومية او محلية ، ومن المهم الاشارة الى اهمية المشاركة الشعبية فى اتمام عملية التنمية ، اذ لاتحقق الخطط القومية غاياتها ، بل وتضعف مقومات التماسك الاجتماعى فى التجمع القومى الذى وضعت الخطة من أجله ، ذلك اذا لم يراعى دمج الرغبة الشعبية والقناعات الجمعية لصالح انجاز الخطة •

ويمكن تلخيص هذه المبادىء فيما يلى :

١- المبدأ الديمقراطى :

توضع خطط التنمية قاصدة مصلحة الجماعة ، لكنها لاتفرض فرضا على المجتمع المحلى ، انما لابد من ان ينبع من داخل الافراد - اى تتجه من اسفل لاعلى السلم الادارى الاجتماعى فهذا امر ضرورى لضمان مشاركة كافة اعضاء المجتمع بارادتهم واختيارهم• ولايعنى هذا أن المشاركة تبدأ عند تنفيذ الخطة ، وانما تبدأ من مرحلة اعداد الخطة • وبذلك يشعر الافراد أن الخطة ملكهم وهى خارجة من بينهم وترمى لمصلحتهم واشباع حاجاتهم فى مواردهم وامكاناتهم • فالقرار الذى يشارك فى وضعه كافة الافراد ، غالبا مايكونون اكثر ميلا للانضباط به ورعاية تنفيذه • واكثر قابلية للدفاع عنه وتبريره وانجاحه •

ولاننسى مافى هذه المشاركة من تطبيق للمبادىء الديمقراطية التى تنادى بها غالبية دول العالم اليوم •

ومبدأ الديمقراطية هذا يقوم على اهمية شعور الافراد بكيانهم وكرامتهم وتقدير ذواتهم وحقهم فى تقرير مصيرهم . وعلى ذلك يكون وضع خطة التنمية درسا تربويا فى الديمقراطية لافراد المجتمع يمارسون من خلاله الديمقراطية فى اتخاذ القرارات التى تخصهم .

كل ذلك لان التنمية لايمكن ان تقوم على القهر والالزام من فوق الافراد اوالمجتمعات ، فاذا تجاهلنا ذلك قد تتحقق تنمية لكن فالقصور مايحدث فشل فى التربية الديمقراطية للافراد ـ تدريب للافراد على التبعية والانسحابية ـ كما لاتتهيأ للافراد الفرصة لتنمية قدراتهم واستثمار جهودهم لتحقيق التعاون المنشود فى تنفيذ عمليات التنمية بل فان ذلك قد يعود سلبيا على خطط التنمية ، اذ يصبح الافراد فى موقف المقاومة للسلطة التى فرضت هذه الخطط التنموية . وهناك امثلة لفشل الخطط وقت عدم مساندة الافراد ومن ذلك مشروع تجميع الملكية بالوادى الجديد ومشروع المراعى برأس الحكمة . وهذا الامر تختلف عن مشروع الاصلاح الزراعى الذى تبنته مصر مع قيام الثورة ، فهذا القرار صادر عن قيادة الثورة اى السلطة الحاكمة بمعنى انه لم ينبع من عقول الافراد واحيانا لاقى هذا القرار المقاومة واحيانا لاقى الرضى ، لكن ذلك يختلف عن القرارات التخطيطية لان فى قرار الإصلاح والقضاء على الاقطاع تحول ايديولوجى للدولة من الفكر الارستقراطى الى الفكر الاشتراكى وتوزيع الخيرات على الجميع بالكفاية والعدل . ومن هنا فان غاية القرار مصلحة الامة افرادا وحكومات .

وعموما فان الامر الامثل فى تخطيط التنمية هو اعتماد التخطيط على الديمقراطية التى تؤكد مشاركة الافراد فى مشروعات الخطة التى تقدم اليهم حتى يمكن الاستفادة من امكاناتهم وآرائهم .

٢- مبدأ تحديد الاحتياجات :

تعتبر عملية تحديد الاحتياجات المادية والبشرية اللازمة للخطة خطوة اساسية فى بناء الخطة • فكل بيئة تختلف عن الاخرى فى احتياجاتها حيث يكون لكل منها خصوصيتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية • فهناك بيئة تحرم البنت من التعليم او تقصره عند مستوى تعليمى معين • وهناك بيئات تفضل نوع معين من التعليم عن الانواع الاخرى • ويفيد التقدير الدقيق للاحتياجات فى عملية احداث التوازن بين المحليات المختلفة فى المجتمع الواحد فى بناء الخطة القومية • كما يفيد فى تلاشى عزلة واحد من المجتمعات المحلية عن المجتمع الام •وحتى يمكن التفكير والعمل على المستوى القومى والمحلى معا ، وتقديم المساعدات والتوجيه اللازمين للجماعات الموجودة بالمناطق المختلفة •

٣- المساعدة الذاتية من المجتمع :

ويقصد بهذا المبدأ اتاحة الفرصة للقادرين من أفراد المجتمع لتقديم العون المادى والبشرى الممكن لمساعدة الخطة على النجاح ودفع عجلة التنمية فى مجتمعاتهم • وهناك امثلة عديدة لكثير من الجوانب التنموية فى مجتمعنا اعتمدت فى الاصل على المساعدات الذاتية للمجتمعات المحلية ، ومن امثلة ذلك مساعدة الجماهير فى بناء المدارس خلال حركة الابنية المدرسية التى تتبعها مصر تحت رعاية السيدة الفاضلة/ سوزان مبارك حيث تم بناء عدد كبير من الابنية المدرسية القائمة على اسس هندسية وتربوية سليمة • وكان من بين هذه المدارس مساعدات عديدة من كثير من الاهالى بالارض او المال او الايدى العاملة ، مما يشير الى الرغبة الاكيدة لدى ابناء مصر فى

بناء الوطن ورعايته • وضروري في هذه المساعدات الذاتية ان تلقى التوجيه والتسخير المناسب من قبل المخطط اوالحكومة او الهيئة المنظمة التي تحدد نوع المساعدات وحجمها ومجالات استثمارها •

٤_ مبدأ المشاركة الشعبية :

يقصد بالمشاركة الشعبية مشاركة افراد المجتمع بما بينهم من خبراء ومتخصصين وصناع وزراع وتجار في عملية التنمية والتفكير فيها على كافة المستويات النظرية والعملية التخطيطية والتنفيذية • وتؤكد تقارير الامم المتحدة على اهمية المشاركة الشعبية في بناء وتنفيذ خطط التنمية •

ويتطلب هذا المبدأ توفر التعاون بين افراد المجتمع والاستعداد لخدمة المجتمع ثم اتاحة الفرصة في صناعة القرار • لان المشاركة يصعب ان تتحقق بدون هذه الشروط الثلاثة • ويتوقف نجاح هذه المشاركات على مدى ادراك الافراد للهدف من المشاركة ومدى ارتباط هذا الهدف بمصالح الافراد واهتماماتهم • كما يحدد هدف المشاركة نوع هذه المشاركات • ومن الضروري حقا الا تتعارض الخطة المقترحة مع قيم الجماعة وتقاليدها ونسقها الثقافي المميز •

٥_ مبدأ الاستمرار :

ويقصد به استمرار عملية التنمية ، فكل خطة تنمية لابد ان تبدأ من نتائج خطة سابقة ، كما تكون اساسا لخطة لاحقة _ فعملية التنمية عملية مستمرة وليست حالة ثابتة او جامدة •

٦ـ وضوح الاهداف :

فعملية التنمية لابد وان تتجه نحو اهداف عامة محددة وواضحة ومشتقة من التقدير الدقيق لواقع الدولة واحتياجاتها • ويجب ان تبتعد هذه الاهداف عن النماذج المستوردة ، فلا توضع لتنمية مدارس التعليم الاساسى فى مصر اهداف التعليم الاساسى فى امريكا مثلا ــ وعلى ذلك لايصح ان نبحث عن النموذج العام للتنمية فى البلاد العربية كلها مثلا ، بل يجب ان نلحظ تخصصا ووضوحا فى أهداف التنمية لدى كل دولة على حدة وإن كانت بعض الجماعات العربية تضع فى حسبانها النموذج الغربى الاوربى او الامريكى فى التنمية خاصة فى النواحى الاستهلاكية المادية وفى نواحى المعيشة والملبس والانتقال والترقية • ونكاد نجد المواطن العربى الذى يستقل سيارة فارهة لايعرف منها اكثر من عجلاتها وعجلة القيادة وشكلها الخارجى ، فى حين يسير بها فى سرعة خاطفة كى يصل بسرعة ليلحق بمقهى يحتس فيه فنجان الشاى • ولايرتفع مستوى التقليد الى الناحية الانتاجية او حتى الاستهلاك الجيد للتكنولوجيا • وهكذا تسير التنمية فى بعض البقاع العربية فى صورة استهلاك متقدم وتخلف انتاجى وتبعية فكرية •

٣ ــ أهـــداف التنميـــة

تهدف التنمية الى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى وحل المشاكل الناجمة عن التخلف وتهيئة فرص عمل جديدة لافراد المجتمع • والاستثمار الكامل لكافة امكانات الافراد والجماعة داخل المجتمع ولكافة موارد المجتمع وطاقاته ، كما تستهدف التنمية تنظيم علاقات الافراد بعضهم البعض بما يحقق اهداف التنمية • وقد تعددت الآراء حول تحديد اهداف معينة للتنمية ، ويمكن ايجاز بعضها فيما يلى :ــ

١- تركز التنمية على التقدم الاجتماعى والاقتصادى وتحقيق مستوى افضل من المعيشة للافراد • ومن امثلة ذلك تنمية المجتمعات الريفيةوماتتبع هذه التنمية من رفع لمستوى معيشة الافراد ، وذلك من خلال دخول الكهرباء الى قاع الريف المصرى وكذلك المياه المحلاة والتنظيم العمرانى والصناعات الخفيفة ، وجعل القرية انتاجية من خلال كل منزل ، فمنزل ينتج الجبن وآخر ينتج الزبد وثالث ينتج الفراء ورابع ينتج الدواجن وخامس ينتج الخراف وسادس ينتج الموبيليا وغير ذلك من المنازل التى توزع وتنتج الحبوب والغلال وغيرها •

٢- تركز التنمية على ترقية مدرات الافراد للعمل والتفكير والابتكار والتجديد والابداع باعتبارها من القدرات الضرورية فى عملية التنمية • وهذا مايجعل التنمية قاصدة جوانب غير مادية فى اهدافها •

٣- مزيد من ترابط المجتمعات المحلية مع بعضها والغاء مابها من عزلة وجمود لاخذ دورها فى التنمية الشاملة فى المجتمع القومى •

٤- تحقيق التوازن بين المحليات المختلفة ، واتاحة الفرض لتزويد واحد من البئيات المحلية بالخبراء والمتخصصين الذين تعوزهم لتحقيق تنمية على نفس المستوى من التنمية القومية والتوازن هنا يكون بين المناطق المختلفة من المجتمع ، كما يكون بين جوانب التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية •

٥- تحقيق التماسك الاجتماعى والشعور بالانتماء للمجتمع والولاء الواضح له وحمايته، بدلا من العور والدفاع عن البيئة المحلية او العائلة او القبلية فقط، فقد شاع فى كثير من الدول العربية التعصب الواضح للقبيلة ، فهذا من قبيلة العمرى

وهذا من قبلية زايد وهذا من قبيلة قابوس وهذا من آل سعيد ، وغير ذلك ، برغم انه قد يكون هناك من الفساد فى هذه القبيلة ماتحنو فيه الرؤوس الشريفة ٠

ويرى البعض ان التنمية تستهدف استثارة افراد المجتمع نحو التغير الاجتماعى وعدم مقاومة التغيير والتجديد والتمسك بما هو تقليدى (انظر ، عليه حسن حسين ، التنمية ، ١٩٧٧) ٠ فعادة مانجد عامة الناس يرفضون التجديد فى صورة موضة جديدة او اكلة جديدة او جهاز جديد او طريقة جديدة فى البناء الى غير ذلك ٠ وهنا يبرز دور التعليم فى تهذيب اذواق الناس وتقبل التجديد ٠

٧- تذويب الفوارق بين الطبقات فى المجتمع بما يقضى على الصراع والنزاع بين هذه الطبقات وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الافراد الجماعات ٠

٨- تستهدف التنمية تحقيق التعاون بين الحكومة والهيئات الاهلية لمنع تكرار الخدمات وازدواجها وتحقيق التكامل المنشود بينها ، فالجميع لصالح التنمية الشاملة فى المجتمع ، كما تهتم برامج التنمية بتدعيم الهيئات الاهلية ومساعدتها لتحقيق اهدافها ٠

ومن امثلة برامج التنمية الشاملة فى البلاد العربية - برنامج التنمية الشاملة فى دولة الكويت الذى جاء بعد اكتشاف النفط وزيادة الموارد الاقتصادية للدولة وظهور انماط جديدة من السلوك واختفاء نشاطات اقتصادية اشتهرت بها الدولة مثل الغوص على اللؤلؤ والملاحة ٠ ولتحقيق التوازن بين جوانب ومجالات التنمية اخذت الدولة ببرنامج تنموى شامل يستهدف التوازن بين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع مجال الاستفادة من موارد النفط ، فكانت سياسة التخطيط للتنمية الشاملة فى الدولة ، وبدأت الدولة فى انشاء هيئات تعمل على مستوى التخطيط والتنفيذ ٠ فتم انشاء

مجلس التخطيط ليتولى تحديد الاهداف البعيدة للتنمية والسياسات التى تحقق هذه الاهداف • كما استهدفت التنمية فى الكويت تنمية الموارد البشرية بالمجتمع والعمل على خلق طاقات بشرية متخصصة بكفاءة عالية ، فكان الاهتمام بالتعليم وخاصه التعليم الفنى والمهنى والطبى •

وفى مصر استهدفت خطط التنمية توسيع الطاقة الانتاجية للزراعة افقيا بزيادة الرقعة الزراعية، وتنظيم الملكية ،والاستفادة بكافة الوسائل التكنولوجية والاقتصادية الحديثة • كما توجهت خطط التنمية فى مصر الى تعمير الصحراء والاعتماد على رصيد المياة الجوفية المخزون بها • بجانب مخزون مياه السد العالى • وكان لابد من اختيار افضل الاراضى الصحراوية الملائمة للتوسع الزراعى ، فوقع الاختيار على بعض المناطق فى الصحراء الغربية والجنوبية • وتركزت مشروعات الاستصلاح فى الصحراء الغربية فى مديرية التحرير والساحل الشمالى الغربى ومنطقة مريوط ووادى النطرون ، وفى الجنوب منطقة الوادى الجديد والواحات البحرية وواحه سيوه •

كان هذا العرض لتوضيح مدى تباين اهداف الخطط التنمية فى البلاد العربية مع طبيعة المجتمع وسياسته على المستوى المحلى والقومى • ويأتى فى النهاية ان نذكر ان الهدف النهائى من التنمية فى البلاد العربية هو رفع مستوى المعيشة ماديا ومعنويا لجميع افراد المجتمع مع مراعاة حقوق الانسان وحرياته ، والقضاء على البطالة وتوفير فرص العمل المناسبة للجميع ، بجانب الخدمات الصحية والتعليمية ولثقافية المناسبة • وهذا ما اكد عليه الاعلان الخاص للامم المتحدة الذى اهتم بالتقدم الاجتماعى والتنمية •

٤ ــ مجالات التنمية

عرضنا فى الصفحات السابقة اهمية تكامل جوانب التنمية المحلية والقومية لتشمل كافة قطاعات المجتمع وكافه جوانب التنمية • والتنمية الشاملة تتضمن عدة مجالات هامة منها التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الصحية وغير ذلك من مجالات التنمية. غير أن هذا التصنيف لاغراض الدراسة والبحث فحسب ، لكنها متشابكة ومتفاعلة مع بعضها البعض ، فالتنمية الاقتصادية تتضمن كافة جوانب ومجالات التنمية الاخرى ، والتنمية الاجتماعية تتطلب كافة جوانب التنمية الاخرى •

أولا : التنمية الاقتصادية وأهدافها

تلقى الحقائق التى قدمناها فى الفصل السابق ، والتى تصور الاوضاع السائدة فى معظم الاقتصاديات المتخلفة ، الكثير من الضوء على ظروف وأسباب التخلف الاقتصادى المنتشر فى العالم • غير أن هذه الحقائق لاتسهم الا بالقليل نحو التعرف على كيفية التخلص من هذا التخلف • وللبحث فى هذه المسألة من الضرورى أن نلقى الضوء على الطريقة التى تتم بها عملية التنمية الاقتصادية •

١ ـ ماهية التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية ، كسياسة اقتصادية طويلة الاجل لتحقيق النمو الاقتصادى ، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومى الحقيقى للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة • واذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان ، فان متوسط دخل الفرد الحقيقى سيرتفع •

ويقصد بعبارة " عملية " هنا تفاعل مجموعة قوى معينة ، خلال فترة طويلة من الزمن ، ينتج عنه حدوث تغييرات جوهرية فى بعض متغيرات معينة فى الاقتصاد القومى ٠

وتختلف تفاصيل هذه العملية باختلاف ظروف المكان والزمان ، غير أننا نلاحظ وجود بعض سمات اساسية مشتركة ٠ والنتيجة الشاملة لهذه العملية هى نمو الناتج الكلى للاقتصاد ، وهو فى حد ذاته تغيير معين طويل الاجل ٠

وعندما نركز اهتمامنا فقط على الزيادة فى الناتج القومى ، فاننا ننظر نظرة شاملة الى النتيجة النهائية لعملية التنمية ٠ غير أنه اذا فحصنا العملية بتفصيل ادق ، فسنلاحظ وجود تغييرات اخرى كثيرة ٠ لكل منها طابع معين ، تصاحب الزيادة فى الناتج القومى ٠

ويمكن ان نقسم اهم هذه التغييرات الى : تغييرات اساسية فى عرض عوامل الانتاج ، وتغييرات فى هيكل الطلب على المنتجات ٠ وتشمل الاولى : اكتشاف موارد اضافية جديدة ، تراكم رأس المال ، ادخال طرق فنية جديدة للانتاج ، تحسين المهارات ، نمو السكان ، بالاضافة الى تعديلات اخرى مرفقية وتنظيمية ٠ اما الثانية فهى ترتبط بالتحسينات فى تركيب السكان من حيث الحجم والسن ، وفى مستوى وتوزيع الدخل القومى ، وفى الاذواق ، بالاضافة الى ترتيبات اخرى مرفقية وتنظيمية ٠

ويتضح من هذا ، أن الاهتمام بصدد التنمية الاقتصادية لاينصب فقط على النتيجة النهائية لعملية التنمية ، ونعنى بها زيادة الدخل القومى ، بل انه يتناول أيضا التغييرات المفصلة التى تحدد هذه النتيجة النهائية لعملية التنمية ٠

فاذا كنا ننظر الى التنمية الاقتصادية على انها " عملية " فعندئذ لايكفى فقط ان نذكر قائمة بالمحسنات المنفصلة ، او حتى ان نختبر كل منها على حدة ، فهذا على احسن تقدير يعتبر مجرد تمهيد لعمل اكثر اهمية ينبغى ان تقوم به ، ونعنى به الاهتمام بانشاء العلاقات السلبية بين هذه المحسنات • لانه على اساس هذه العلاقات فقد يمكننا ان نحدد النتائج المتوقعة من تغييرات معينة • ولكى نحقق هدفنا ، ونفسر كيف تحدد مختلف التغييرات المعينة طريق او خط سير الدخل القومى الحقيقى، فيجب علينا ان نذهب الى ابعد من المظاهر السطحية ونحاول ان نتفهم العملية التى يزداد بواسطتها الدخل القومى الحقيقى فعلا •

اما اصطلاح " الدخل القومى الحقيقى " فهو يشير هنا الى مجموع الناتج القومى من السلع والخدمات النهائية معبرا عنه لا فى شكل نقدى ، وانما فى شكل حقيقى• اى ان التعبير النقدى للدخل القومى ينبغى تصحيحه عن طريق رقم قياسى مناسب لاسعار كل من السلع الاستهلاكية والرأسمالية •

ومع ذلك ، فقد يشير اصطلاح " الدخل القومى " الى اجمالى الناتج القومى ، او الى صافى الناتج القومى ، وعند قياس التنمية الاقتصادية تحتاج الى مقياس شامل للسلع والخدمات النهائية المنتجة ، ولكن يجب ايضا ان ندخل فى حسابنا استهلاك الالات، والسلع الرأسمالية الاخرى اثناء عملية الانتاج •

ولما كان " اجمالى الناتج القومى " لايأخذ فى الحسبان الاحلالات الرأسمالية، فان صافى الناتج القومى ، لا اجمالى الناتج القومى ، هو الذى يعنينا فى هذه الحالة،

لانه يتضمن السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية مضافا اليها فقط صافى الاضافة الى السلع الرأسمالية .

وعلى ذلك ، فعندما نقول ان بلداً مايحقق نمواً اقتصاديا اذا كان دخله القومى يزداد خلال فترة زمنية طويلة ، فانما نعنى بذلك صافى الناتج القومى ، وليس اجمالى الناتج القومى لهذا البلد .

اما اصطلاح " الفترة الطويلة " فهو يعنى ، من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، ان تكون الزيادة فى صافى الناتج القومى زيادة مستمرة وليست مؤقتة. فالتوسع قصير الاجل ، مثل ذلك الذى يحدث أثناء احدى الدورات التجارية ، والذى يظهر ثم سرعان مايختفى قلّ أن يصح وصفه بأنه تنمية اقتصادية . فالذى يعنينا بصدد التنمية ، هو ذلك الاتجاه الصاعد طويل الأجل فى صافى الناتج القومى .

وبالرغم من أن هذا الاتجاه الصاعد طويل الاجل ، يعنى ان كل قمة دورة متتالية وخلالها ، ستكون بوجه عام عند مستوى الناتج القومى الحقيقى اعلى مما كانت عنده القمة السابقة وخلالها على التوالى ، فان الزيادة فى الدخل القومى الحقيقى بين الدورات ، وليس فى خلالها ، هو الذى يشير الى التنمية .

وعلى هذا الاساس ، تكون الوحدات الزمنية النسبية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية هى العقود (١٠ سنوات) لا السنوات . وحيث ان فترة الدورة التجارية تتاروح عادة بين ٦-١٣ سنة متواصلة ، فيمكننا ان نعتبر ان فترة حركة التنمية المستمرة نحو ٢٥ سنه متواصلة على الاقل .

ويفضل بعض الاقتصاديين تفسير التنمية على انها تعنى شيئا اكثر من مجرد زيادة الدخل القومى الحقيقى ، فهم يرون انها يجب ان تشير ايضا الى رفع مستوى المعيشة والتقليل من درجة الفقر • وهذا الرأى يقتضى وجوب تعريف التنمية على انها عملية يزداد بواسطتها متوسط دخل الفرد الحقيقى ، لا الدخل القومى الحقيقى ، خلال فترة زمنية طويلة •

فربط عملية التنمية بالرفاهة الاقتصادية على هذا النحو يقتضى استخدام الزيادة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى ، لا الزيادة فى الدخل القومى الحقيقى ، كمقياس للتنمية • ذلك لانه اذا كان مقياس الحكم هو مجرد زيادة الدخل القومى الحقيقى ، فقد ينشأ موقفا يزداد فيه الدخل القومى الحقيقى فعلا بينما قد لايطرأ اى تحسن على مستوى المعيشة • ويحدث هذا عندما تفوق زيادة السكان زيادة الناتج القومى مما ينتج عنه انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقى • او عندما تتساوى زيادة الناتج القومى مع زيادة السكان مما ينتج عنه بقاء متوسط دخل الفرد الحقيقى ثابتا •

واتخاذ متوسط دخل الفرد الحقيقى مقياسا للتنمية على هذا النحو يثير مشكلة بصدد كيفية حسابه • فهل من الافضل ، عند حساب متوسط دخل الفرد ، ان يقسم الدخل القومى الحقيقى على جميع السكان ، ام على السكان العاملين فقط • ان قسمة الدخل القومى الحقيقى على مجموع السكان دون تخصيص هو اجراء مناسب من ناحية الاستهلاك ، بينما قسمته على السكان العاملين فقط يكون اجراءا مناسبا من ناحية الانتاج•

ويرى بعض الاقتصاديين أنه ، بصدد تحليل التنمية ، يكون من الافضل التركيز على الانتاجية اكثر منه على مستوى المعيشة ، اى على الدخل المنتج اكثر

منه على الدخل المستهلك ، ومن ثم يتعين قسمة الدخل القومى الحقيقى على السكان العاملين دون غيرهم عند حساب متوسط دخل الفرد الحقيقى .

وعلى اى حال نرى ان هناك فائدة قليلة من الجدل حول ما اذا كان ينبغى التأكيد على زيادة الدخل القومى الحقيقى ، او على زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقى عند تعريف التنمية الاقتصادية . طالما انه يكون فى الامكان دائما التعرف على متوسط دخل الفرد الحقيقى بقسمة الدخل القومى الكلى على مجموع السكان .

ومع ذلك ، فقد يكون هناك من الاسباب ما يؤيد وجهة النظر التى تستهدف التركيز اساسا على زيادة الدخل القومى الحقيقى لا على زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقى ، عند تعريف التنمية .

فأولا : لان الدخل القومى الحقيقى الاكبر هو غالبا شرط ضرورى لتحقيق زيادة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى ، ولو أنه يستثنى من ذلك حالة ما اذا كان السكان يتناقصون باطراد ، وباعداد مطلقة ، بينما يظل الدخل القومى الحقيقى ثابتا (اما لان النسبة من السكان التى تعمل تصبح أكبر . او لان ساعات العمل تزداد ، او لان الانتاجية تتحسن) ، او ينخفض بنسبة اقل من نسبة زيادة السكان . الا انه خلال فترة زمنية طويلة يكون من المناسب ان نفترض عدم احتمال حدوث تدهور مطلق فى السكان . وعلى ذلك تكون الزيادة فى الدخل القومى الحقيقى هى العامل المحدد لزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقى فى الفترة الطويلة .

صحيح ان الرغبة فى تقليل درجة الفقر الشديد عن طريق رفع متوسط دخل الفرد الحقيقى قد تساهم فى اختصاصنا بالتنمية فى البلاد الفقيرة ، الا انه يجب ان

نعترف بأن عدد السكان فى كثير من هذه البلاد ينمو بسرعة مذهلة لدرجة اننا نحتاج الى تحقيق زيادة جوهرية فى الدخل القومى الحقيقى اذا كنا نريد رفع متوسط دخل الفــرد الحقيقى ٠

وفضلا عن ذلك ، يذكر البعض انه ليس متوسط دخل الفرد ، المرتفع فعلا ، هو الاكثر مساسا بالمشكلة الاقتصادية التى تواجه البلاد الغنية مثل الولايات المتحدة او انجلترا مثلا ، فبدلا من ذلك نجد ان مشكلة هذه البلاد هى ضرورة الاحتفاظ بمعدل مطرد للنمو فى الدخل القومى الحقيقى لتفادى وقوع تضخم او انكماش مزمن ٠ ولذا فهم يرون ان زيادة الدخل القومى الحقيقى ، لادخل الفرد الحقيقى ، هى المقياس الوحيد المرضى للتنمية فى البلاد الفقيرة والبلاد الغنية على السواء ٠

ثانيا : اذا اخذنا بمعيار متوسط دخل الفرد الحقيقى ، كمقياس للتنمية، فقد يؤدى هذا الى اخفاء الحقيقة عندما يقودنا الى الحكم بأن بلد ما لم يحقق نموا اذا ارتفــــع دخله القومى الحقيقى وزاد عدد سكانه بنفس النسبة ٠ ولتوضيح ذلك ، دعنا نفترض ان الدخل القومى الحقيقى للبلد (أ) قد تضاعف أربع مرات خلال فترة زمنية معينة ، وان الدخل القومى الحقيقى للبلد (ب) قد تضاعف مرة واحدة فقط خلال نفس الفترة ، الا ان زيادة السكان فى كلا البلدين قد منعت متوسط دخل الفرد الحقيقى فيهما من الارتفاع ٠ عندئذ وعلى اساس معيار متوسط دخل الفرد الحقيقى لابد سنحكم بأن اى من البلدين لم يحقق نموا ، وهذا يخالف الواقع اذ ان البلد (أ) قد نما اكثر من البلد (ب) ٠

ثالثا : وهذا يبدو اكثر اهمية ، اذا كان متوسط دخل الفرد الحقيقى هو معيار الحكم ، فان مشكلة السكان ستختفى عن الانظار ، حيث يكون السكان قد قسموا بالفعل .

لكل هذه الاسباب نعتقد انه قد يكون من الافضل ان يركز تحليل التنمية على الزيادة العامة فى الدخل القومى الحقيقى ، وعلى التغييرات المفصلة التى تصاحب هذه الزيادة العامة . وليس هناك مايمنع ، بعد ان نكون قد قسنا مقدار التنمية الذى تحقق بالفعل عن طريق حساب الزيادة فى الدخل القومى الحقيقى ، من أن نواجه هذا المقدار بالتغييرات التى تكون قد حدثت فى السكان ، وان نحسب متوسط دخل الفرد الحقيقى للتعرف على مقدار التحسن الذى يكون قد طرأ على مستوى المعيشة.

٣- اهداف التنمية الاقتصادية :

للتنمية الاقتصادية اهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان ، وتوفير اسباب الحياة الكريمة لهم . فالناس فى المناطق المتخلفة لاينظرون الا للتنمية باعتبارها غاية فى حد ذاتها وانما ينظرون اليها على انها وسيلة لتحقيق غايات اخرى ، والوسيلة دائما يجب ان تكون فى خدمة الغايات والاهداف وليس العكس .

وربما يكون من الصعب على المرء ان يحدد اهدافا معينة فى هذا المجال ، نظرا لاختلاف ظروف كل دولة ، واختلاف اوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصاديـــــة . الا انه مع ذلك يمكن ابراز بعض الاهداف الاساسية التى يجب ان تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة حتى يمكن ان تنير معالم الطريق امام واضعى هذه الخطة فلا تختلط عليهم المسائل ، فيضلوا ويتخبطوا .

١ ـ زيادة الدخل القومى :

تعتبر زيادة الدخل القومى من اول اهداف التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة ، بل هى اهم هذه الاهداف على الاطلاق • ذلك بأن الغرض الاساسى الذى يدفع هذه البلاد الى القيام بالتنمية الاقتصادية انما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة اهلها واطراد نمو عدد سكانها • ولاسبيل الى القضاء على هذا الفقر ، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشى تفاقم المشكلة السكانية الا بزيادة الدخل القومى •

والدخل القومى الذى نقصد زيادتههنا هو الدخل القومى الحقيقى لا النقدى ، اى ذلك الذى يتمثل فى السلع والخدمات التى تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة فى خلال فترة زمنية معينة •

وليس هناك من شك فى أن زيادة الدخل القومى الحقيقى فى اى بلد من البلاد انما تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة فى السكان ، وامكانيات البلد المادية والفنية مثلا • فكلما كان معدل الزيادة فى السكان كبيرا ، كلما اضطرت الدولة الى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة فى دخلها القومى الحقيقى ، غير أن حدود هذه الزيادة من جهة اخرى تتوقف على امكانيات الدولة المادية والفنية • فكلما توافرت اموال اكثر ، وكفايات احسن ، كلما امكن تحقيق نسبة اعلى الزيادة فى الدخل القومى الحقيقى، وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة ، فان نسبة مايمكن تحقيقة من زيادة فى الدخل القومى الحقيقى عادة ماتكون صغيرة نسبيا •

وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومى الحقيقى ايا كان حجم هذه

الزيادة او نوعها ، انما تعتبر من اولى اهداف التنمية الاقتصادية واهمها على الاطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا .

٢ـ رفع مستوى المعيشة :

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الاهداف الهامة التى تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها فى الدول المتخلفة اقتصاديا . ذلك انه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيره . وتحقيق مستوى ملائم والثقافة مالم يرتفع مستوى معيشة السكان فى هذه المناطق ، وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات .

فالتنمية الاقتصادية ، ليس مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومى فحسب ، وانما هى ايضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل مايتضمنه هذا التعبير من معان . ذلك لان التنمية الاقتصادية اذا وقفت عند حد خلق زيادة فى الدخل القومى ، فأن هذا قد يحدث فعلا ، غير ان هذه الزيادة قد لاتكون مصحوبة بأى تغيير فى مستوى المعيشة ، ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة اكبر من نسبه الزيادة فى الدخل القومى ، او عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا .

فزيادة السكان بنسبة اكبر من زيادة الدخل القومى ، تجعل من المتعذر تحقيق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم انخفاض مستوى معيشته بالتالى .كذلك الحال لو ان نظام توزيع هذا الدخل كان مختلا ، فان مايحدث فى هذه الحالة هو تحول معظم الزيادة التى تحققت فى الدخل القومى الى طبقة معينة من

الناس هى الطبقة المسطرة على النشاط الاقتصادى ، وهى عادة ماتكون قلة ، وبذلك يظل مستوى معيشة الجزء الاكبر من السكان على حاله ، ان لم ينخفض ٠

من هذا نجد ان هدفا كرفع مستوى المعيشة ، انما هو من اهم الاهداف التى يجب ان تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقه فى كافة البلاد المتخلفة التى تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية فى الوقت الحاضر ٠

ولعل اقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد ، كما سبق ان رأينا هو متوسط مايحصل عليه من دخل ٠ فكلما كان هذا المتوسط مرتفعا ، كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته ، وبالعكس كلما كان منخفضا ، كلما دل ذلك على انخفاض مستوى معيشته بالتالى ٠ لذلك ، اذا كان رفع مستوى المعيشة هو من الاهداف الهامة للتنمية الاقتصادية ، واذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، هو مقياس هذا المستوى من المعيشة فلابد ان تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشته بالتالى ٠

وتحقيق هذا قد لايقف عند حد خلق زيادة فى الدخل القومى فحسب كلما سبق ان رأينا ، بل يجب ان ترتبط هذه الزيادة بتغييرات فى هيكل الزيادة السكانية من جهة ، وطريقة توزيع الدخل القومى من جهة اخرى ٠

فمن ناحية ، يجب العمل على وقف النمو المتزايد فى عدد السكان نسبيا بالتحكم فى معدل المواليد ، والهبوط به الى مستوى ملائم ، ومن ناحية اخرى يجب تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومى بين السكان ، والقول بغير هذا يؤدى الى نتائج مخيبة للامال ، ويجعلنا ندور فى حلقة مفرغة ٠

٣- تقليل التفاوت في الدخول والثروات :

هذا الهدف التنمية الاقتصادية فى الواقع هدف اجتماعى • اذا انه فى معظم الدول المتخلفة ، نجد انه على الرغم من انخفاض الدخل القومى ، وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ، فاننا نرى بونا شاسعا ، وفوارق كبيرة فى توزيع الدخول والثروات ، اذا نستحوز طائفة صغيرة من افراد المجتمع على جزء كبير من ثورته ، كما تحصل على نصيب عال من دخله القومى ، بينما لاتملك غالبية افراد المجتمع الا نسبه بسيطة جدا منثروته ، كما لاتحصل الا على نصيب متواضع من دخله القومى •

ومثل هذا التفاوت فى توزيع الثروات والدخول فى تلك البلاد يؤدى الى اصابة المجتمع عادة باضرار جسيمة ، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط، وحالة من الفقر المدقع ، هذا بالاضافة الى انه غالبا ما يؤدى الى احداث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع ومايستهلكه • وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر ذلك الجزء المعطل من رآس مال المجتمع •

ذلك لان الطبقة الموسرة التى تستحوز على كل الثرورة ومعظم الدخل ، لاتنفق فى العادة كل ماتحصل عليه من اموال بسبب صغر ميلها الحدى للاستهلاك وهى عادة ما تكتنز الجزء الاكبر مما تحصل عليه من دخول ، بعكس الحال بالنسبه للطبقات الفقيرة التى يدفعها ارتفاع ميلها الحدى للاستهلاك الى انفاق كل ماتحصل عليه من اموال •

وهذا الجزء الذى تكتنزه الطبقة الموسرة ولا تنفقه ، يؤدى فى الاجل الطويل الى ضعف قدرة الجهاز الانتاجى ، وزيادة تعطل العمال ، ذلك بأنه لو كان قد اعيد انفاقه على شراء السلع والخدمات فى السوق لعمل ذلك على زيادة نشاط الاعمال ، وبالتالى الى زيادة تشغيل العمال •

وعلى ذلك فليس من المستغرب ان يعتبر تقليل التفاوت فى توزيع الدخول والثروات من بين الاهداف الهامة التى يجب ان تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها بوسيلة او باخرى • والقول بغير هذا يؤدى الى تعقيد مركز المجتمع ، واطالة المدة التى يمكن له ان يتخلص فيها مما يعانية من مشاكل اجتماعية خطيرة •

٤- تعديل التركيب النسبى للاقتصاد القومى :

وثمة اهداف اخرئ اساسية للتنمية الاقتصادية فى تلك البلاد المتخلفة تدور كلها حول تعديل التركيب النسبى للاقتصاد القومى وتغيير طابعة التقليدى •

ففى هذه البلاد تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادى • فهى مجال الانتاج، ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان ، كما وأنها تلعب الدور الاهم بالنسبة للقطاعات الاخرى كمصدر من مصادر الدخل القومى •

وسيطرة الزراعة على اقتصاديات هذه البلاد بهذا الشكل يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة ، نتيجة للتقلبات فى الانتاج والاسعار • فاذا حدث وجاء المحصول الزراعى وفيرا ، او ارتفعت اعاره فى الاسواق العالمية ، كان معنى ذلك حدوث موجة من الانتعاش والرواج • اما اذا حدث وجاء المحصول قليلا نتيجة

لنقص فى مياه الرى او لاصابته بآفة من الافات ، او حتى تدهورت اسعاره فى الاسواق العالمية كان معنى ذلك انتشار الكساد والبطالة فى هذه البلاد .

وهكذا نلاحظ ان سيطرة الزراعة على اقتصاديات الدول المتخلفة ، يشكل خطرا جسيما على ماتنشده من هدوء واستقرار فى مجرى حياتها الاقتصادية ، ومن ثم فان التنمية الاقتصادية لابد وأن تسعى الى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومى الاخرى ، وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التى تصيب النشاط الاقتصادى القومى نتيجة لسيطرة الزراعة عليه ، أو على الاقل تضمن التخفيف من حدتها .

وعلى هذا يجب أن يراعى القائمون بأمر التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة اقتصاديا تخصيص نسبة غير قليلة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية للنهوض بالصناعة سواء اكان ذلك بانشاء صناعات جديدة ، او بالتوسع فى الصناعات القائمة ، وذلك حتى يضمنون القضاء على المشاكل العديدة التى تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادى .

١ـ الزراعة :

تمثل الزراعة اهم النشاطات الاقتصادية فى الدول النامية ، وتحتل المرتبة الاولى من التنمية الاقتصادية لرفع مستوى معيشة شعوب هذه الدول فهى تتطلب تكاليف ونفقات أقل اذا قورنت بغيرها من المجالات الاخرى من التنمية .

وتعتمد التنمية الزراعية على استخدام البذور الحسنة والاسمدة الكيماوية ، وتزويد المزارعين بالالات والادوات الحديثة ، ومقاومة الافات ، والاعتماد على

الاساليب الحديثة فى الزراعة • وهذه الامور كلها ضرورية تتطلبها التنمية الاقتصادية عامة لانها ترتبط بزيادة السكان الحضريين ، وارتفاع الاجور مما يؤدى الى زيادة الطلب على المواد الغذائية • فازدياد حجم الانتاج وتنوعه اذن ضرورة تحتمها التغيرات التى تطرأ على حجم وتركيب الطلب الاستهلاكى من ناحية اخرى • لذلك توجه التنمية الزراعية الاهتمام لزيادة الصادرات التى يمكن الاعتماد على ماتوفره من دخول للحصول على المواد الاولية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ككل فى تلك الدول • كما تؤدى زيادة حجم الانتاج الزراعى وتنوعة الى زيادة دخل الدول • كما تؤدى زيادة حجم الانتاج الزراعى وتنوعه الى زيادة دخل المزارعين مما يؤدى بدوره الى اتساع نطاق السوق امام الصناعات الناشئة فى البلاد النامية حيث تعتمد على السوق الداخلية فى تسويقها • لذلك يعتبر رفع مستوى الانتاج الزراعى شرطا ضروريا لنجاح التنمية الاقتصادية •

ويتطلب تحقيق التنمية الزراعية التعرف على الانتاج الزراعى التقليدى السائد فى المجتمع من محاصيل ونباتات وطرق الانتاج والالات والادوات الزراعية المستخدمة فى الزراعة القديمة وامكانية ادخال وسائل ومحاصيل جديدة واتجاهات السكان نحو ذلك حتى يمكن تحقيق التنمية الزراعية • كذلك التعرف على امكانية زيادة انتاجية الارض الموجودة بالفعل ومحسنات التربة والوسائل التقليدية المستخدمة فى ذلك بالاضافة الى التعرف على امكانية زيادة الرقعة الزراعية ومشروعات الرى والصرف • وتعتبر حيازة الارض ونظم الملكية التقليدية من اهم الموضوعات التى يجب التعرف عليها ومايرتبط بها من قيم واتجاهات قد تعوق التنمية فى المجتمعات المحلية كما سوف يتبين لنا فيما بعـــد • يضاف الى هذا كله تتبع النظم الجديدة للملكية والحقوق الفردية التى

اوجدتها التنمية الزراعية لمعرفة مدى تكيف افراد المجتمع معها ومع غيرها من النظم الجديدة التى استحدثت ، او محاولات مقاومتهم لها • كما يهتم ايضا بمعرفة اتجاهات افراد المجتمع نحو العمل الزراعى لان هذه الاتجاهات لها اهميتها للتنمية الزراعية •

٢– الثروة الحيوانية :

تمثل الثروة الحيوانية مقوما من مقومات التنمية الاقتصادية فى المجتمع التقليدى • وترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الزراعية حيث تكون مكملة لها• وتتطلب التنمية فى هذا المجال التعرف على مدى كفاية الثروة الحيوانية ، وامكانية تحسين السلالات الموجودة بالفعل ، وادخال سلالات جديدة ، والتعرف على الحيوانات الموجودة وأنواعها ، وطرق استخدامها • كما يهتم أيضا بالتعرف على الحيوانات المنزلية التى يهتم بتربيتها لزيادة الدخل • وكذلك التعرف على نظام ملكيتها وحيازتها ومايرتبط بها من اعتبارات اجتماعية قد تساعد التنمية فى هذا المجال •

٣– الحرف اليدوية :

تعتبر الحرف اليدوية وتنميتها من المقومات الاساسية للتنمية الاقتصادية حيث ان الهدف منها فى الاصل تجارى • وفى مجال التنمية يجب الاهتمام بالتعرف على مايلى :–

أ– الحرف اليدوية التقليدية ومدى امكانية تطويرها •

ب– اهمية هذه الحرف للمجتمع خاصه المجتمع المحلى ومدى امكانية ادخال حرف جديدة •

جـ– الاسواق المحلية ومدى امكانية اقامة اسواق جديدة •

د- الخامات المحلية ومدى توفرها ومدى امكان ادخال حرف وصناعات يدوية.

هـ- الادوات التقليدية وكيفية استخدامها وهل هناك أفراد معينون بالذات يمارسونها .

و- الحرف التى تمارسها النساء ومدى اعتمادهن عليها كمصدر للدخل من ناحية والحرف التى تتعلق بالرجال من ناحية اخرى .

ز- مدى امكانية قيام مؤسسات تدريبية ، والاتجاهات السائدة لدى الافراد عن امكانية التدريب والاقبال عليه حتى يمكن رفع مستوى الحرفة الامر الذى يؤدى الى تحسين الانتاج وتنوعه ، ومما لاشك فيه ان هذا كله يساعد على زيادة دخول الافراد .

التبادل :

وفى هذا المجال يهتم عادة بما يلى :

أ- النشاط التعاونى السائد والتبادل واشكاله .

ب- الانتاج التجارى والاسواق المحلية والخارجية .

جـ- التسويق ومعوقاته ومقوماته .

د- القيم المرتبطة بعمليات الشراء والبيع فى السوق .

هـ- استخدامات النقود ومجالاتها ورؤس الاموال والاحتياجات .

ومن المعروف أن المجتمعات النامية بصفة عامة والمجتمعات المحلية التقليدية بصفة خاصه تعتمد الى حد كبير على انماط متعددة من التعاون المتبادل ، وعلى العموم يتم التبادل لمعظم السلع والخدمات على مستوى شخصى وبين الجماعات

القرابية والجماعات الصغيرة المحلية . وتعتبر المقايضة ، وتبادل الهدايا من نظم التبادل السائدة فى معظم المجتمعات التى لم تعرف النقود بعد بمعناها المحدود المعروف .

٥- وسائل النقل :

تعتبر وسائل النقل والمواصلات بأنواعها المختلفة من أهم مقومات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها . فهى تقضى على العزلة الجغرافية ومابنتج عنها من العزلة النسبية التى تتميز بها بعض المجتمعات التقليدية المحلية التى تكون بعيدة عن المدن . وتعتبر من العوامل الاساسية المساعدة على حدوث التغير فى مثل هذه المجتمعات . كما تكون معرقة للتنمية اذا ما حالت ظروف المجتمع البيئية والطبيعية دون توفرها لوجود حواجز طبيعية او زيادة تكاليفها كما يحدث فى كثير من المناطق الصحراوية . ويركز الاهتمام فى هذا المجال على التعرف على وسائل النقل المحلية القديمة والحديثة بأنواعها المختلفة واثر ذلك على السكان .

٦- التصنيع :

يعتبر التصنيع مجالا هاما ورئيسيا من مجالات التنمية الاقتصادية فقد اتجهت غالبية الدول النامية الى الاخذ به . ويمهد التصنيع الى انتقال المجتمات التقليدية الى نمط من انماط المجتمعات الحضرية . فبعض المؤسسات الصناعية تنشأ فى المناطق المستحدثة . وتكون المناطق الجبلية والصحراوية عائقا لانتشار الالات والادوات التكنولوجية حيث تمثل عزلة طبيعية عن المدن ولذلك تقترب غالبية الصناعات من المدن . ويفسر ذلك التكتل الحضرى الذى يقترب دائما من الاسواق . وتزداد

معظم المدن فى حجمها وتتنوع وتتزايد المؤسسات حيث يكون هناك اعتماد متبادل بين المؤسسات التى تنتج السلع الاستهلاكية وغيرها • كما تكون وسيلة هامة لاصلاحات كثيرة خاصة فيما يتعلق برأس المال والتصنيع ، واعادة توزيع الملكية واصلاح الاراضى • ويكون لهذه الاصلاحات اثر واضح فى زيادة رأس المال والترشيد فى استغلاله ، وتغيير اساليب التسويق وتحسن وسائل النقل والاتصال • وفى الغالب يصاحب التصنيع التنمية الزراعية •

فالتصنيع يمثل الوسيلة الايجابية الفعالة فى القضاء على البطالة المقنعة من قطاع الزراعة • فهو يعمل على تحويل نسبة كبيرة من القوى العاملة فى الزراعة الى الصناعات الحديثة فضلا عن استيعاب نسبة عالية من الزيادة فى القوى العاملة الناجمة عن زيادة السكان • وكلما زاد استخدام الوسائل الالية فى الانتاج الزراعى كلما زادت القوى العاملة الزراعية التى يمكن الاستغناء عنها ، وزاد فى الوقت ذاته العبء على قطاع الصناعة لكى يوفر فر عمل جديدة لتكون مصادر للدخل للعاملين • ففى بعض المجتمعات النامية تتراوح نسبة العاملين فى الزراعة مابين ٢٠ ، ٥٠٪ من فائض السكان الذين لايمكن ابعادهم عن الارض الزراعية حيث يكنون لفترة طويلة فى حالة من البطالة المقنعة • ويمكن علاج مشكلتهم عن طريق ايجاد فرص عمل جديدة للعمل بانشاء صناعات جديدة • حينئذ يكون التصنيع هو العامل الاساسى الهام لاحداث التنمية الاقتصادية فى مثل هذه المجتمعات • ولايعنى ذلك اهمال الزراعة فى اولى مراحل التنمية ، وانما تعطى الاولوية للزراعة كانتاج يمكن زيادته باستثمارات اقل • فعلى سبيل المثال تمت عملية التصنيع التى حدثت فى الهند على ثلاث مراحل : الاولى مرحلة الزراعة وازالة الغابات ، وهى تمثل مرحلة انتاجية تستخدم فيها الالات

استخداما بسيطا فى البداية • وفى المرحلة الثانية يتم فيها تحويل المواد المعدنية والنسيج وصناعة الملابس • وصناعة الاثاث • اما فى المرحلة الثالثة فهى مرحلة صناعة الالات والادوات التى تستخدم فى عملية الانتاج •

يضاف الى ذلك ان المجتمعات النامية فى اشد الحاجة الى التصنيع لتوسيع صادراتها بدلا من الاعتماد على المواد الاولية والغذائية وحدها • ويتيح التصنيع فرصه انتقال التكنولوجيا الحديثة فى البلاد المتقدمة الى البلاد النامية •

ويرتبط مجال العمل والعمال بالتصنيع • فالاقتصاديون والاجتماعيون يركزون على اهمية دور الانتاج وعوامله ايضا : الارض والعمل ورأس المال والادارة والادوات التكنولوجية والوسائل الفنية فى التنمية الاقتصادية وتحقيق اعلى نمو اقتصادى •

ويرتبط العمل بمستقبل النشاطات الاقتصادية والمساعدات الفنية ، ويعتبر مفتاح النشاطات الاقتصادية والاجور وتنظيم العمل ومشاكله كما يرتبط به بعض العادات والتقاليد • لذلك يهتم فى هذا المجال بالتعرف على ظروف العمل والعاملين خاصه المحليين منهم ومستوى كفاءتهم ، ومدى الحاجة الى الخبرات الفنية والمهنية حيث توجد صعوبة فى التكيف بظروف العمل الجديد لنقص الخبرات والمهارات المحلية الى جانب الارتباط الشديد بالارض مما يؤدى الى قلة الانتقال وعدم الاتجاه بالاخذ بأساليب الانتاج الحديث • وتتطلب التنمية فى هذا المجال ضرورة احداث تغيير سريع فى المهن القائمة • وقد كان للتشريعات العمالية فى كثير من البلدان النامية اثر كبير فى زيادة الهجرة من الريف الى مراكز العمل والمناطق الصناعية الجديدة •

ويتضمن كل مشروع من مشروعات الانتاج الاقتصادى وادارته جانبا تعليميا صريحا للعمل على زيادة المهارات المختلفة • وتتطلب التنمية فى هذا المجال دراسة مايلى :ــ

أ ـ المعايير الخاصة بالانتاج ، والقيم والتقاليد المرتبطة بالعمل واتجاهات أفراد المجتمع نحو العمل وانواعه •

ب ـ النمو السكانى واتجاهاته وعدد افراد المجتمع الذين فى سن العمل لارتباط ذلك بالانشطة الاقتصادية والبرامج الفنية والتدريبية •

جـ ـ أثر الهجرة وخاصة هجرة العمل على الاقتصاد القومى والمحلى وحركات الهجرة من الريف الى المراكز الصناعية •

د ـ التنظيمات الخاصه بالتمويل والعمالة والنقل •

وهذا كله يفيد فى التعرف على امكانية تغيير بعض القيم والتقاليد المرتبطة بالعمل عن طريق اعداد برامج التدريب والتكوين المهنى لفئات العمل كل منها على حدة • كما يفيد فى تخطيط مشروعات التنمية الاقتصادية على وجه العموم •

هذه هى اهم مجالات التنمية الاقتصادية التى يمكن تحقيق التنمية من خلالها • ويتطلب ذلك ضرورة التعرف على التنظيم الاقتصادى السائد فى المجتمع ، والادوات المستخدمة ، والتعرف على العادات والتقاليد والافكار السائدة والمشاكل التى يمكن ان تعترض التنمية الاقتصادية خاصه على المستوى المحلى • فالمعلومات الخاصة بالنمو السكانى والهجرة من الريف الى المدن ، ومايتبع ذلك من مشاكل التواطين يكون لها فاعليتها اذا اقترنت بالمشاكل التى يمكن التنبؤ بها فى المستقبل • فزيادة للسكان توجه الاهتمام الى البحث عن المصادر الاقتصادية المختلفة وامكانية استغلالها ،

وانشاء المؤسسات والهيئات الجديدة • كما تفيد هذه المعلومات فى تخطيط مشروعات تحسين المرافق والخدمات ان التعرف على ظروف المجتمع المحلى تعطى صورة واضحة له وتحدد اولوية بعض البرامج والمشروعات دون غيرها • والتعرف على مدى قبول او رفض افراد المجتمع لهذه المشروعات والبرامج على المستوى المحلى وبالتالى المستوى القومى •

ثانيا : التنمية الاجتماعية

لما كانت التنمية الاجتماعية تركز اساسا على موارد المجتمع البشرية لتنمية قدراتها وامكانياتها ، فان تحقيق ذلك يتطلب العمل على :

أـ توفير الحاجات الاساسية لقيام افراد المجتمع بوظائفهم البيولوجية كالمأكل والمشرب والملبس والسكن • ولاشك ان توفير هذه الحاجات يؤدى الى ارتفاع مستوى المعيشة ، اذ أنه كلما توفرت حاجات أفراد المجتمع كلمازادت قدراتهم الانتاجية وبالتالى زادت قدرة المجتمع على حل المشكلات التى تعوقه عن النمو والتقدم •

بـ تحديد انجاب الاعضاء الجدد للمجتمع ليحلوا محل مايفتقده المجتمع نتيجة للوفاة والعجز والشيخوخة • ويتم هذا التحديد استنادا الى عوامل اجتماعية واقتصادية حتى لايصبح الانجاب معوقا للتنمية •

جـ انتاج السلع والخدمات اللازمة لمواجهة احتياجات افراد المجتمع وتوزيعها توزيعا عادلا عن طريق انشاء مؤسسات وهيئات تتولى القيام بذلك •

هـ ـ تهيئة افراد المجتمع للقيام بأدوارهم المختلفة عن طريق التنشئة الاجتماعية والتكيف والتفاعل الصحيح مستقبلا ، وتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة ، ثم وضعهم فى المكان المناسب الذى يمكنهم من استغلال قدراتهم ، واكتساب الخبرات والتجارب حيث ان الانسان هو العنصر الحيوى الذى يحقق للمجتمع استمراره فى الوجود ٠

وفى ضوء ذلك يمكن حصر التنمية الاجتماعية فى المجالات الاتية :

١ ـ التعليم :

يعتبر التعليم مجالا هاما من مجالات التنمية الاجتماعية حيث يكون له دور فعال على العمل والحياة فى المجتمع ٠ وتتطلب منجزات التنمية فى هذا المجال التعرف على نوع التعليم فى مجتمع من المجتمعات والبرامج التعليمية ومدى ملاءمتها لظروف المجتمع المحلى بوجه خاص ٠

ويرى الانثروبولوجيون انه من الضرورى لتحقيق التنمية فى مجال التعليم توفر بيانات ومعلومات عن ظروف المجتمع واحتياجاته بوجه عام وفى مجال التعليم بوجه خاص فى النواحى الاتية :ـ

أ ـ ظروف تربية الطفل وتدريبه فى المجتمع النامى ٠

ب ـ نمط الشخصية ٠

جـ ـ عدد الاطفال الذين هم فى سن التعليم ونوعهم ٠

د ـ كيفية اعداد الاطفال للانتقال من حياة الاسرة الى المدرسة ٠

هـ ـ ظروف المجتمع والتخصيات التى فى حاجة اليها ٠

و ـ اساليب التعليم والتدريب المهنى ٠

ز ـ التدريب المهنى اللازم للعمال حسب تخصصاتهم ٠

ح ـ التعليم الخاص بالمرأة ومجالاته فى ضوء احتياجاتها الجديدة نتيجة تغير دورها ٠

ط ـ مضمون التعليم النظرى والعملى ٠

بالاضافة فى ذلك الاهتمام ايضا بالمنهج الدراسى ومحتوى البرنامج المدرسى والتعليمى ، وكذلك المؤسسات التعليمية واعداد المدرسين ، وطرق التدريس ٠ ولابد ان يهتم ايضا بالتكوين المهنى والتعرف على المدربين وكفاءاتهم وحاجاتهم من البرامج والخبرات ٠ وكذلك يركز الاهتمام فى مجال التعليم على التعليم الوظيفى ، وتعليم الكبار كمجاليم مكملين للتعليم خاصه فى المجتمعات النامية ٠

وتعتبر مشكلة اللغة واللهجة المحلية فى المدرسة وخاصة فى المرحلة الاولى من الامور الهامة التى لابد من الاهتمام بها حيث تشكل مشكلة من أخطر مشكلات التعليم فى المجتمعات النامية خاصة التى تعانى من نقص الكفاءات المحلية ، وتعتمد على كفاءات من خارجها ، كما يحدث فى كثير من الدول العربية التى تعتمد فى التعليم على مدرسين ومدرسات من جنسيات مختلفة ٠ وتظهر هذه المشكلة بوجه خاص فى المجتمعات التقليدية المعزولة كالمجتمعات المحلية فى الصحراء الغربية والجنوبيـــة ٠ فلها لهجتها الخاصه التى تختلف عن اللهجة التى يستخدمها المعلمون الوافدون من المدن الاخرى ٠ ولذلك يواجهون صعوبة فى التعبير الكتابى والشفهى على السواء ٠

وكذلك يهتم فى مجال التعليم بدور المدرسة فى المجتمع المحلى ومراعاة ان

يكون البرنامج المدرسى متفقا وظروف الحياة فى المجتمع خاصه الظروف الاقتصادية. كذلك الاهتمام بمضمون التعليم الجماهيرى ، وتعليم الكبار .

ولابد من الاهتمام بالتعرف على شخصية الاطفال فى الفترة السابقة على المدرسة ، ومشاكل التعليم ، والتكوين والتدريب المهنى ، وعلاقة التعليم بمختلف انواعه بالحاجات الفعلية . فكل هذه المعلومات تفيد فى تجنب المشاكل التى تنجم عن وضع برامج التعليم فى هذه المجتمعات عن طريق الخبراء والتى تكون بعيدة كل البعد عن الواقع الفعلى للمجتمع وحاجاته .

٢ـ الاسكان :

يعنى المفهوم الحديث للاسكان : المسكن ، والجيرة والحى والمرافق والخدمات اللازمة لتوفير الاقامة والحياة سواء داخل المسكن او الحى . والمسكن عامل من العوامل الهامة لمقومات حياة الفرد وتحرره . وقد أدت مشاكل الاسكان فى اللاد النامية وتعقدها نتيجة لما حدث من تغيرات اجتماعية وثقافية الى ظهور المشكلة بشكل خطير . لذلك فهى من أهم المشكلات التى تواجه عمليات التنمية فى الدول النامية. فتخطيط المسكن الجديد قد يكون من المعوقات الهامة للتنمية خاصه فى المجتمعات المستحدثة او المجتمعات التى يعاد تخطيطا لصعوبة التكيف . فقد يكون المسكن مناسبا من ناحية البناء والظروف الصحية . ولكنه قد يتعارض هذا مع اسلوب حياة الافراد وظروفهم الاجتماعية لارتباطه بقيم اجتماعية ، وعادات وتقاليد أفراد المجتمع المجتمع التى تعتبر من عوامل ترابطة . فقد يصمم المسكن على ان تكون هناك نافذة فى احدى حجرات المنزل ، وتكون من الناحية الصحية مفيدة ولكن قد يواجه

هذا التصرف بعدم رضا من جانب الجيران او السكان انفسهم لانها تتيح لهم الاطلاع على امور فى حياتهم اليومية التى لايرغبون ان يطلع عليها ويعرفها الغير ، او قد يخالف ذلك تقاليد المجتمع كما حدث فى قرى التهجير النوبية التى استحدثت فى منطقة كوم امبو ٠

وقد يعانى افراد المجتمع من عدم امكانية المحافظة على مساكنهم واصلاحها ٠ فقد تتعرض للسقوط نتيجة لعدم ملاءمة مواد البناء فضلا عن عدم ملاءمة المسكن لظروف البيئة التى يعيشون فيها حيث يحتفظ المسكن بدرجة حرارة عالية فى فصل الصيف كما فى النوبة الجديدة أيضا والوادى الجديد فى مصر ومجتمع الزاندى فى السودان ٠

وعلى ذلك لابد من الاهتمام بالتعرف على الاعتبارات الاجتماعية والقيم والتقاليد المرتبطة بالمسكن وتقسيماته خاصة بالنسبة للسكان الذين انتقلوا للاقامة فى المجتمعات المستحدثة ، او المناطق السكنية الجديدة ٠ والتعرف على الاتجاهات نحو تنظيم الاسرة والظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر فى عدم تقبلهم لكثير من الاوضاع التى قد تسود فى الموطن الجديد ٠ وبالاضافة الى ذلك التعرف على رغبات الافراد المجتمع فى التعديلات التى يريدون ادخالها على السكن الجديد لامكان التكيف به ٠

وبالاضافة الى المسكن يهتم أيضا بالمرافق العامة والخدمات التى يحتاجها السكان فى المواطن الجديد بوجه خاص والعمل على توفيرها قبل انتقال السكان للاقامة فى الموطن الجديد ويقع عبء المشاكل الخاصة بالمرافق والخدمات على عاتق المصمم الهندسى ٠ وسوف نتناول موضوع الاسكان والمسكن بشىء من التفصيل فى حديثنا عن معوقات التنمية فيما بعد ٠

٣- الهجرة والتوطين :

تعتبر الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية مجالا هاما من مجالات التنمية الاجتماعية لانها تؤثر تأثيرا فى النسق الاقتصادية ، وبناء العائلة والاسرة ، وما يصاحب ذلك من تغيرات فى مختلف النظم الاجتماعية التى يتألف منها البناء الاجتماعى للمجتمعات التقليدية المحلية على وجه الخصوص • ويهتم فى هذا المجال بالتعرف على كثافة السكان واتجاهاتهم نحو الزيادة او النقص ، والعوامل المؤثرة فى الخصوبة، وحركة السكان وتوزيعهم حيث يكون لشكل التجمعات السكانية ولتوزيع السكان المحليين فى المجتمع أهمية كبيرة • ويرجع ذلك الى اختلاف افراد كل مجتمع عن المجتمعات الاخرى مثلما يختلفون فى خصوصيات ثقافاتهم • ويفيد ذلك فى التعرف على مدى حاجة المجتمع الى تزويده بالمهجرين والمهاجرين من عدمه • كما ان الاتجاه نحو الحضرية الناجم عن الهجرة من الريف الى المدن الى جانب التصنيع قد ازداد فى الفترة الاخيرة فى المجتمعات النامية بوجه خاص • لذلك اتجهت التنمية الاجتماعية الى تركيز الاهتمام على دراسة المشاكل التي ظهرت نتيجة لذلك والتى من ابرزها واهمها مشكلة التوطين او اعادته • وما يتعلق به من مشكلات التكيف الموطن الجديد ، والاسكان والخدمات والمرافق وغيرها •

وتركز التنمية الاجتماعية بالنسبة لعمليات التوطين على ازدياد الشعور بالانتماء الى الموطن الجديد والعمل على تقوية وتدعيم العلاقات بين مجموعات السكان المهجرين ، وكذلك التخطيط للزيادة المتوقعة فى حجم الاسرة المهجرة تبعا للزيادة الطبيعية للسكان من ناحية وزيادة الهجرة الى الداخل من ناحية اخرى• ويهتم

التخطيط للتنمية عامة بالعمل على انشاء مجتمعات محلية جديدة لاستيعاب هذه الزيادة من ناحية ، وحركة الهجرة والتهجير من ناحية اخرى • ولذلك تكون الحاجة ماسة الى القيام بدراسات للمناطق التى ينزح اليها المهجرون والمهاجرون للتعرف على خصوصياتهم الثقافية والمشاكل الاجتماعية التى يعانون منها ووضع برامج التدريب الاجتماعى للتكيف مع ظروف الحياة الجديدة •

٤ـ التعاون :

يركز الاهتمام فى التنمية الاجتماعية على مختلف اشكال التعاون القائمة بالفعل وخاصة فى المجتمعات النامية المنعزلة • فيهتم بالمحتوى الاجتماعى لهذه الاشكان ، وخلق انشطة جديدة هدفها تدعيم العلاقات بين افراد المجتمع • ويتمثل ذلك بوجه خاص فى المجتمعات المستحدثة لان افرادها يعانون من عدم الشعور بالانتماء الى الموطن الجديد ولان الجماعات التى يتألف كل مجتمع منها غير متجانسة الى حد كبير ثقافيا واجتماعيا نتيجة لاختلاف المجتمعات المحلية الوافدة منها والتى هاجرت منها •

وتعتبر القيادة من المشاكل الهامة فى هذا الموضوع لتنمية المناشط التعاونية الحديثة • فقد تبين ان فشل كثير من المشروعات التعاونية يرجع الى عدم الخبرة فى ادارتها ، والصراع الدائر بين القيادات التقليدية والقيادات الحديثة • ففى هذا المجال يتركز الاهتمام على الصراعات القائمة ، وأسبابها ، والمشاكل والصعوبات التى تواجه القيادات التقليدية واتجاهاتها لانها غالبا ماتكون معوقا رئيسيا من معوقات التنمية فى كثير من المجتمعات المحلية التقليدة • ولابد من الاهتمام بتجنب مخاطر الصراعات بقد رالامكان ، خاصه وان سكان المجتمعات التقليدية تربطهم روابط القرابة والجيرة ، حتى لايؤدى الصراع الى ضعف هذه الروابط او تلاشيها •

لذلك لابد ان تضع الهيئات التعاونية فى الاعتبار القيام بدور تعليمى لنشر عادات وتقاليد جديدة ومعارف علمية تتناسب والاتجاهات السائدة فضلا عن العمل على حل الصراعات القائمة ٠

٥ــ اوقات الفراغ والفن :

يعتبر وقت الفراغ من الوسائل الهامة الاساسية لتيير الاتجاهات الامر الذى يجعله من مجالات العمل الهامة فى التنمية الاجتماعية ٠ فوقت الفراغ يمثل حقلا للتجارب والاعداد لاستثماره فى المجالات الثقافية والاجتماعية والمهنية ٠ فالبرامج الترفيهية يستفاد منها كمرحلة اعداد للتنمية الاجتماعية بمفهومها الواسع ٠ ولذلك يحتاج الامر الى التعرف على الفنون السائدة من موسيقى ورقص وغير ذلك من الاساليب الفنية، وكذلك العاب التسلية التقليدية ٠ بل لايقف الامر عند هذا الحد وانما يتعداه الى معرفة الدور الذى يؤديه الفن فى الحياة الاجتماعية ٠ فالتغير فى مضمونه يؤدى الى اكتساب افراد المجتمع عادات ، وافكار جديدة ، والتخلى عن الافكار التى لاتتلاءم وحياة افراد المجتمع ٠ ويمكن ايضا القضاء على المعتقدات الضارة بالمجتمع عن طريق البرامج الفنية ٠ وهذا كله يتطلب معرفة اتجاهات افراد المجتمع نحو التغيير حتى لاتكون هذه الاتجاهات معوقة للتنمية ٠

من كل هذا يتحتم فى مجال التنمية الاجتماعية وبخاصة على المستوى المحلى ضرورة التعرف على مختلف النظم والانساق الاجتماعية ونسق القيم والمعتقدات ، وكذلك العادات والتقاليد السائدة حتى يمكن وضع مشروعات وبرامج التنمية دون ان تعارض مع تلك النظم والانساق الاجتماعية وخاصة نسق القيم والمعتقدات حتى لايؤدى الجهل بها اى فشل المشروعات ٠

ثالثا ــ التنمية الصحية

تعتمد التنمية الصحية على التوعية المنظمة التى يمكن ان تقدمها مؤسسات الرعاية الاجتماعية والوسائل المختلفة للتنمية الثقافية لارتباط التنمية الصحية بالمستوى الثقافى للمجتمع • ويساهم الانثروبولوجيون ، كما هو الحال فى جميع مجالات التنمية، بتوفير البيانات والمعولمات التى تتعلق بالصحة والمشاكل الطبية والتغذية لان هذه البيانات والمعلومات تساعد فى تحديد الوسائل الوقائية والعلاجية• لذلك لابد ان يتوفر لدى المخططين لبرامج التنمية الصحية فى كل مجتمع من المجتمعات وخاصه المجتمعات النامية بيانات ومعلومات عما يلى :ــ

أـــ الامراض الشائعة فى المجتمع لان منها مايرجع الى اختلاف ظهورها وانتشارها باختلاف الثقافات •

بـــ مفهوم افراد المجتمع عن المرض وهل هناك علاقة بينه وبين السحر •

جـــ الوسائل العلاجية والوقائية التقليدية المستخدمه وهل هناك وسائل حديثة يستخدمها الافراد حتى يمكن معرفة اتجاهاتهم نحوها •

دـــ المشاكل الصحية والطبية •

هـــ ظروف المرض والاشخاص الذين يلجأ اليهم الافراد للعلاج ، وخاصه الطب الشعبى ، ودورهم فى المجتمع وعلاقتهم بالمرضى وبافراد المجتمع •

وـــ التغذية لكل فئات العمر •

زـــ تنظيم الاسرة والتعريف على اتجاهات افراد المجتمع نحو التنظيم ووسائل التنظيم التقليدية التى تتبع الوسائل الحديثة والعوامل المؤثرة فى الخصوبة•

ويعتبر موضوع التغذية عنصرا هاما من العناصر التى تركز عليها عناصر التنمية الصحية • فالانسان يستهلك معظم الطاقة التى يحصل عليها من الغذاء فى الحصول على الغذاء الذى يعوضه عما فقده منها • ويبذل الانسان اقصى جهده ليحصل على حاجاته • ومن الضرورى ان يتدخل المجتمع لنشر الوعى الغذائى وتوجيه الاسر لكيفية توفير الغذاء السليم ، وتوزيع النفقات بطريقة تتيح تعويض مانقص من غذاء وتفير التغذية السليمة • وعن طريق تنظيم الاجور وتوزيعها والتأمينات الاجتماعية ، وتحديد ساعات العمل بما يحقق العدالة الاجتماعية ويمكن المجتمع ان يسمح لكل مواطن بأن يحصل على مايجب ان يتوفر له من عناصر الغذاء• ويمكن ان يتدرج ضمن هذا كله توفير الضمان الاجتماعى والمساعدات المالية والعينية ، وتوفير الوجبات الغذائية للعمال والطلبه فى مجالات العمل والتعليم • وتتطلب التنمية الصحية فى هذا المجال توفر بيانات ومعلومات عما يلى :

أ- العوامل الاجتماعية المؤثرة على التغذية حيث ان التنمية الاقتصادية والتحضر يؤديان الى تغيرات فى عادات الطعام وكميته ونوعه • وقد تبين ان القيم السائدة لها علاقة بالتغيرات التى تطرأ على الاطعمة وطريقة اعدادها •

ب- الاطعمة السائدة وطرق اعدادها ، والعادات والتقاليد المرتبطة بها كعادات تناول الطعام اليومى وانواع الاحتفالات التى تستهلك الكثير من عناصر الغذاء •

جـ- الاطعمة الخاصة بالاحتفالات الدينية والاعياد والزواج والاطعمة الخاصه بالرجال والنساء وتغذية الاطفال والشباب منذ الميلاد حيث تختلف نوعية وكمية الغذاء فى المجتمعات باختلاف البيئة الطبيعية والجغرافية والظروف الاجتماعية السائدة • اذ نجد نوعا واختلافا فى الاطعمة السائدة فى كل مجتمع من المجتمعات •

ونذكر على سبيل المثال الاطعمة التى كانت ولاتزال سائدة فى المجتمة الكويتى ، كالمموش والمكبوس باللحم والمكبوس بالسمك والهريس • والى جانب ذلك توجد اطعمة خاصه بالمرأة بعد الولادة من اهمها : الجبيوط والمريه ، كما توجد ايضا اطعمة خاصه بالسفر والبر •

وقد دخلت الى جانب هذه الاطعمه انواع جديدة من حيث النوع ، وطريقة الاعداد ، نتيجة للتغيرات الهائلة التى تعرض لها المجتمع الكويتى بعد ظهور النفط واستغلاله • وتولت وسائل الاعلام وضع برامج للتوعية الغذائية • وعلى الرغم من ذلك لم تختف الاطعمة التقليدية كما كان لوسائل الاتصال والنقل دور آخر فى توفير المواد الغذائية ، وتنوعها خاصه بعد ان قضى النفط على الزراعة وكثير من الانشطة الاقتصادية التقليدية الاخرى •

وفى الوادى الجديد بمصر كان الاهالى يعتمدون فى غذائهم على بعض الاطعمة التى تتفق ظروف بيئتهم • ومن أهم هذه الاطعمة ، البردية ، عصيدة الدخن ، الويكة ، الحايجة واللبجى ، اللبن والتمر • وتمر ايضا اطعمة خاصة بالسفر لتوفير الطاقة الكافية للمسافر مثل الكبر واطعمة خاصه بالاطفال بعد الولادة وكذلك اطعمة خاصه بالنساء بعد الولادة • وتوجد اطعمة خاصة بالفقراء واخرى بالاغنياء • وكذلك توجد بالواحات البحرية بعض الاطعمة الخاصة كالارز السكوتى ، مش قطيطه ، والارز بالزيتون الاخضر •

اما الوجبات فتعتبر الوجة الرئيسية فى الواحات الخارجة والداخلة وجبة العشاء بعد صلاة العشاء • اما فى الواحات الفرافرة والبحرية فتوجد خمس وجبات

فى اليوم هى : الطعمون الضحوية ، والغذاء ، التعصيرة والعشاء والصتموم• ويعتبر البلح من الوجبات الاساسية فى مناطق الواحات بوجه ام واللبن بأنواعه المختلفة ومنها الروب حيث يعتبر من الوجبات الرئيسية اثناء العمل فى الزراعة فيكون ملطفا للحرارة فى فصل الصيف •

وقد دخلت بعض الاطعمة الجديدة على مجتمع الوادى الجديد وخاصه الخارجة والداخلة ، ومن أهمها السطك • ولم يقبل السكان على تناوله فى اول الامر• وكذلك العديد من انواع الخضروات والفاكهة التى لم تكن موجودة من قبل • واختفت بعض الاطعمة من اهمها الكبر الذى كان يستخدم فى السفر فلم تعد الحاجة الحاجة اليه لسهولة المواصلات وسرعتها • وكذلك عصيدة الدخن حيث لم يعد يهتم بزراعته الان •

وهناك الكثير من انواع الاطعمة ، وعادات الطعام فى الكثير من المجتمعات التقليدية ، والتى تمر الان بعملية التنمية • وقد تعتبر عادات الطعام طريقة اعداده وانواعه من المعوقات الهامة للتنمية فى الكثير من المجتمعات النامية • وقد اوضح بعض علماء التغذية اهمية البناء الاجتماعى والقيم فى التأثير على حدوث اى تغيرات فى الاطعمة والعادات المرتبطة بها • ومما لاشك فيه ان للتنمية والحضرية اثرا هاما على نظام التغذية وعاداتها • ولاتزال الحاجة ماسه الى مزيد من البحوث فى هذا المجال •

وترتبط بالتنمية الصحية مشكلة من أهم المشكلات التى يواجهها كثير من المجتمعات التى تمر بتغيرات سريعة تفوق مشاكل تعدد السكان وهى مشكلة تلوث

البيئة • فقد اغفل الانسان آثار المخلفات المتعددة لاوجه نشاطاته• ولهذه المخلفات آثارها الضارة على بيئته ومصادرها الطبيعية التى تهدد صحة الانسان وحياته واقتصادياته بالخطر • وتنحصر المشكلة فى كيفية الحفاظ على سلامة ونوعية المصادر الطبيعية حتى تظل صالحة لاستخدام الانسان لها فى اغراضه المعيشية المختلفة •

وهناك عوامل بيئية متعددة بعضها ثابت الى حد ما كالماء والهواء والبعض الاخر يتغير بتغير العصور كالعوامل المناية وطبيعة التربه وانواع الغذاء ، فالهواء النقى لابد ان يظل على تكوينه الطبيعى حتى تبقى الحياة على سطح الارض بخصائصها وحيويتها • ولكن الطبيعة لم تترك الهواء على حاله فقد ادخلت بعض الشوائب نتيجة لعوامل متعددة جوية كونية ، وكان للانسان دور آخر فى تكوينه ايضا • ويحدث تلوث الهواء نتيجة لتركيز الشوائب فى الهواء الى الحد الذى يصير فيه غير ملائم للكثير من اشكال الحياة •

ولاشك ان للتلوث آثاره على الانسان والحيوان وبالتالى على التنمية والانتاج• وهذا ماتعكسه الدول النامية • فهذه الدول تتحمل خسارة اقتصادية واجتماعية فادحة نتيجة لمشاكل التلوث • وهذا فى حد ذاته يمثل عبئا ثقيلا على اقتصادياتها، ومعوقا صعبا لبرامج التنمية فيها ، مثال ذلك ان تلوث الهواء المهنى يؤدى الى حدوث خسارة اقتصادية نتيجة لفقدان بعض المواد الخام التى تستعمل فى العمليات الانتاجية• كذلك الخسارة الناتجة عن الامن الصناعى داخل المنشآت • فاصابة العمال بأمراض مهنية تقلل من الانتاج وتزيد من التكاليف لما يحسب عليها من تعويضات للعمال المصابين ، او نفقات علاجهم علاوة على اجورهم وفقدان الطاقة الانتاجية أثناء فترات غيابهم بسبب تلك الامراض •

كما يزيد التلوث من تكاليف الصيانة للالات والمنشآت وزيادة الاضاءة واستهلاك الكهرباء لضعف الرؤية في جو العمل بسبب الاتربة والدخان المتسرب من العمليات الصناعية .

وتعاني كثير من الدول العربية من تلوث الهواء ، حيث توجد عوامل كثيرة تساعد على حدوثه . ومن أهم هذه العوامل ، العوامل الطبيعية والاشعاعات الشمسية القوية ، والرياح النشطة والمعتدلة التى تثير الاتربة ، وكثرة المساحات العارية وغير المرصوفة وعدم تساقط المياه بكثرة فى بعض البلاد وهو العنصر الجوى الفعال فى غسل وتنقية الهواء الجوى مما به من شوائب . بالاضافة الى ذلك وجود النباتات الصحراوية والبرية التى تسبب تلوث الهواء بالكثير من حبيبات اللقاح والاتربة العضوية . كما ان الكثير من البلاد العربية غنية بآبار البترول والغازات الطبيعية وقد اقيمت عليها صناعات وموانىء للتصدير . وتعتبر هذه الصناعات من اهم مصادر التلوث فى هذه المناطق .

وقد اقيمت فى كثير من المدن العربية الكثير من الصناعات دون تخطيط سابق ، كان لها دور فى تلوث الهواء ، علاوة على زيادة عدد السكان وتكتلهم فى هذه المدن ، هذا الى جانب انتقال العديد من الناس من حياة البداوة والريفية الى حياة المدن . وقد كان لذلك كله اثره فى حدوث الكثير من المشاكل الصحية والاجتماعية فى المدن بوجه خاص ، بالاضافة الى زيادة التلوث والمتطلبات من الاسكان والخدمات الضرورية . وهكذا يتبين ان التنمية الصحية فى بلادنا العربية يجب ان تضع فى الاعتبار مشكلة التلوث فى المحل الاول اذا اريد بالفعل ان تتحقق اهداف التنمية على الوجه الاكمل .

وتتضح كل هذه المجالات التى تشتمل عليها التنمية فى كثير من الخطط القومية والقطاعية لمختلف الدول الناخية بوجه خاص .

رابعا : الارتباط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية :

اشار الكثير من علماء الاجتماع والانثربولوجيا الى اغفال علماء الاقتصاد اثر العوامل الاجتماعية والثقافية واهميتها فى تحليل التنمية الاقتصادية على الرغم من انهم على معرفة تامة بتفاعل رأس المال والعمل والانتاج والتوزيع مع النسق الاجتماعى اى تفاعل النسق الاقتصادى مع بقية الانساق الاخرى المكونة للبناء الاجتماعى . وقد اكدت ذلك البحوث النظرية والتطبيقية لسياسات التنمية عند تحليل عوامل النموالاجتماعى .

وقد بين روستو ان هناك عوامل غير اقتصادية تؤثر تأثيرا مباشرا فى النمو الاقتصادى . وقد حددها فى سته عوامل هى : الرغبة فى النمو العلمى (الطبيعى والاجتماعى) ، والرغبة فى تحقيق غايات اقتصادية على اساس علمى ، وقبول الاخراعات والبحث عن التقدم المادى ، والرغبة فى الاستهلاك ، واخيرا الرغبة فى انجاب الاطفال . ومن الواضح ان العوامل الثلاثة الاولى تشير الى الرغبة فى تحقيق التقدم المادى .

اما جالبرث فقد حدد اربعة عوامل اخرى لها اهميتها فى تحقيق التقدم المادى هى : معرفة القراءة والكتابة ، والتعليم العالى ، ثم المهارة الفنية والعدالة الاجتماعية ، واخيرا نظام الحكم الموثوق به .

وقد اختلفت الاراء فى تحديد أثر وفاعلية عوامل الانتاج المختلفة • كما اختلفت ايضا فى تحديد مستويات النمو الاقتصادى • ومما لاشك فيه ان النمو الاقتصادى لاى مجتمع من المجتمعات يستند الى عوامل كثيرة اقتصادية وغير اقتصادية ، وان كان الاقتصاديون يركزون الاهتمام على العوامل الاقتصادية والتكنولوجية باعتبارها عوامل اساسية ورئيسية للتنمية الاقتصادية• ولكنهم اتجهوا اخيرا الى الاشارة الى أهمية العوامل الاجتماعية والتأكيد عليها •

وظهر فى السنوات الاخيرة نتيجة للتقدم العلمى والاهتمام بمشاكل المجتمعات النامية علم اجتماع التنمية كعلم تكميلى مقابل لاقتصاديات التنمية ونقد وحذر علماء الاقتصاد من النظرة الاقصتادية الضيقة للتنمية ومشاكلها ، وأشاروا الى ضرورة الاهتمام بالاطار الاجتماعى لهذه المشاكل لوجود علاقة قوية بين الاقتصاد وعلم الاجتماع •

ان التنمية الاقتصادية لايمكن ان تتم الا فى اطار البناء الاجتماعى للمجتمع الذى يخضع لعملية تنمية • ويؤكد الاتجاه التكاملى على أهمية عوامل البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية والقانون السائد والاتجاهات السائدة نحو التغير ووسائل التعليم فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، كما أنه لايمكن بأى حال من الاحوال اغفال أى عامل من هذه العوامل • فالتنمية الاقتصادية لاتتم فى فراغ وانما هى عملية تتم فى اطار اجتماعى وثقافى ومن ثم لايمكن التركيز على العوامل الاقتصادية وحدها بعديدة عن المحتوى الاجتماعى والثقافى للتنمية • بل ان هناك عوامل اخرى لها أثرها وهى العوامل النفسية التى اشير الى بعض منها خلال عرض الاتجاه النفسى فى الفصل السابق •

وقد قدم " ولبرت مور "(تحليلا للاطار الاجتماعى للتنمية الاقتصادية) يستند الى أربعة أطر ترتبط فيما بينها :

أولا : الاطار الايديولوجى :

ويشتمل على الاتجاهات العامة السائدة والتى تتضمن القيم الكلية ، والاهداف الجمعية الخاصة ، ومستوى الطموح • ويركز كل من السوسيولوجى والانثروبولوجى فى تحليله للثقافات او المجتمعات اهتمامه على وظيفة القيم • فاذا كانت هذه القيم غير قابلة للتغير لرسوخها وثباتها ، فالنتيجة اذن هى عدم قبول اى تجديدات والامر الذى يؤدى الى عدم تعرض النظم والانساق الاجتماعية للتغير • ولكن هناك لاشك تغير يعترى القيم ولكنه لايتم فى فترة وجيزة حيث يستعصى على التغير السريع تغييرها وانما يحدث على فترات طويلة من الزمن وبعد عدة تغيرات متلازمة تعترى مختلف نواحى الحياة الاجتماعية ومقوماتها • فالمجتمع يظل محتفظا بها بعد ان يتغير جانب كبير من ثقافته ونظمه وأنماط السلوك السائدة • فتغير القيم يحتاج الى فترة طويلة من الزمن للتكيف مع ماحدث من تغيرات فى الجوانب الاخرى • كما ان المعتقدات والمعايير السائدة التى تمثل مركبا من الروحانيات والماديات كالاديان وتعاليمها الصارمة مثل الدين الاسلامى والدين المسيحى تهتم ايضا بامور الدنيا كالمعتقدات المعايير والتقاليد التى يرتبط بالنشاط الاقتصادى •

وتشير الملاحظات الاولى للمجتمعات الصناعية انها تتميز بالتنوع فى الانشطة الاقتصادية والاختلاف فى مستويات الدخل ، والمكانة والمنزلة الاجتماعية وانماط المعيشة ، ذلك لان الحراك الجغرافى الناجم عن التصنيع والتحضر يصاحبه عامة اختلافات فى انماط الحياة والعلاقات والهيئات التى ينتمى اليها الافراد اجتماعيا

وسياسيا واقتصاديا • ويتطلب هذا كله من افراد المجتمع ضرورة الالمام بالمعارف والمهارات والخبرات فى مختلف نواحى الحياة بالاضافة الى التخصص • وهكذا تتضح اهمية التعليم فى تويد افراد المجتمع بها فى فترة التحول ووجود هيئات متخصصة للتدريب الاجتماعى والتنشئة الاجتماعية فى اماكن مختلفة لمساعدة افراد المجتمع على أداء الدور الذى يجب انيؤدية فى مثل هذا المجتمع فى ضوء القيم والمعايير السائـدة • فالتنمية الاقتصادية كهدف يراد تحقيقة لابد ان تتم من خلال النسق الايديولوجى حيث صارت الرغبة فى تحقيق مستوى معين للمعيشة من الملامح المميزة للمجتمعات النامية • فقد صارت الرغبة فى التغيير دافعا له اهميته فى تلكا لمناطق من العالم • وعلى الرغم من عدم وجود مضمون تخصص دقيق للهدف الذى تسعى لتحقيقه التنمية الاقتصادية فهى تسعى لتحقيق مستوى اقتصادى معين خاصه فيما يتعلق بالجوانب المادية للحياة •

وعلى ذلك فقبول التنمية الاقتصادية كهدف يراد تحقيقه لايؤدى الى اغفال القيم ، حتى لو كانت لاتتناسب مع السياسات الموضوعة • فالهدف الايدلوجى فى التنمية يمثل ضرورة ولكن قد لاتكون وسائلة كافية خاصة فى ظروف التحول الاجتماعى• وتتحول الوسائل لكون انماط من السلوك والمعايير الجديدة التى ترتبط بأهداف وقيم اخرى غير اقتصادية اذ أن الخير المادى لايكون الهدف الوحيد لاى مجتمع من المجتمعات •

ثانيا : الاطار النظمي :

لما كان النظام الاجتماعى يؤدى وظائف متعددة ، اقتصادية واجتماعية

وسياسية فى ضوء معايير ترتبط بأنماط الافعال والقيم السائدة فى المجتمع فان احدى هذه الوظائف ترتبط بالعمل الاجتماعى . فالنظم الاقتصادية تؤدى وظيفة اقتصادية هامة وفى نفس الوقت تؤدى وظائف اخرى غير اقتصادية .

ويضع التحليل الاقتصادى للنظم الاقتصادية فى الاعتبار الارض والعمل ورأس المال على اساس انهم عوامل للانتاج تتضمن فى نفس الوقت مجموعة من العلاقات . فالملكية والعمل والتبادل باعتبارهم مركبات نظمية تحدد انواعا من العلاقات بين الاشخاص والاشياء بمعنى ان الملكية تحدد العلاقة بين ماهو انسانى وماهو مادى ، فهذه الانماط الثلاثة تحدد العلاقات الاجتماعية بين الملاك وغير الملاك ، اى بين الاشخاص الذين يقومون بأدوار متعددة فى الانتاج والاشخاص الذين تشملهم عمليات التوزيع : وهذه العلاقات تحكمها مجموعة من القوانين . وتختلف من حيث الشكل والمضمون تبعا لامكانيات التنمية الاقتصادية . فعلى سبيل المثال : تتضمن الملكية ثالوثا من العلاقات القائمة بين كل من المالك والممتلكات ، ثم القيم والحقوق التى تحكمها وتبدو علاقات الملكية اكثر تعقيد عندما ينظر اليها فى اطار الوحدات الاجتماعية المختلفة ، التى تمتلك حقوقا مختلفة ، ومتعددة ، فيما يتعلق بالتمويل ، والاستخدام ، والاستثمار ، والبيع . وتعتبر الملكية فى غالبية المجتمعات النامية نظاما معقدا ولا تتلائم مشروعات التنمية الاقتصادية مع طبيعة هذا النظام . فكثيرا مايتعارض مع هذه المشروعات . ولذلك فتغير نظام الملكية التقليدى لايؤدى الى ارتباطه بمتطلبات التنمية الاقتصادية فقد يؤدى اصلاح الارض الى فوائد عديدة ولكن تظل الحاجة الى الوسائل الفنية الحديثة خاصة بالنسبة للملكيات الصغيرة .

ويتضمن العمل معايير عامة تحكم الانتاج • هذه المعايير تحدد المكانة الاجتماعية ، والادوار في التنظيم الاجتماعي ، خاصة في المجتمع التقليدي او غير الصناعي • فالعمل في الاقتصاد الذاتي لذي لايعتمد على السوق لايكون الفصل بين الانشطه الاجتماعية والاقتصادية واضحا حيث تتحدد الادوار لاعلى اساس التخصص وانما على اساس القرابة ، والسن ، والجنس ، والمكانة الاجتماعية • ولذلك يكون من الصعوبة ان يتفق العمل مع النظام القائم على التخصص الدقيق الا اذا حدث تغيير سريع في البناء المهني حيث يكون من الصعب تحقيق التكيف مع متطلبات الاشكال الجديدة للعمل • ولذلك تناسب زيادة العمل زيادة كمية المجتمعات النامية ، لان هذه الزيادة تتيح مجالا متسعا للعمل • ومن الملاحظ ان المجتمعات النامية تعاني من نقص فرص العمل ، نتيجة لنقص المهارات في مختلف المجالات من ناحية كثيرة العمال غير المهرة من ناحية اخرى • خاصة العاملين منهم في الزراعة فضلا عن نقص الاجور التي يحصلون عليها • اذ أنه من الطبيعي ان تتيح المهارة فرصا أكثر للكسب • هذا الى جانب الارتباط الشديد بالارض الذي يؤدي الى قلة الحركة ، وعدم الاخذ بأساليب الانتاج الحديثة •

وقد كان للتشريعات العمالية التي صدرت في كثير من المجتمعات النامية أثر كبير في زيادة الحركة والانتقال بعيدا عن الارض ، والعمل في مجالات مختلفة في غير العمل الزراعي • وصارت هجرة العمل من اهم ملامح هذه الحركة التي صاحبت التنمية في هذه المجتمعات • كما كان لهذا التشريعات اثر ايضا على العمال انفسهم لانها تتضمن الحماية للعمال ، وفي الوقت ذاته ينعكس ذلك على اصحاب الاعمال اذ ادت بالانتاج الى الوصول الى اعلى مستوى ممكن • واذا كانت التنمية الاقتصادية ،

او الانتاج الاقتصادى الحديث ، تنتج فرصا جديدة للعمل وتوفير المهارات الفنية اللازمة للقيام بالانتاج وزيادتها فهى تتضمن جانبا تعليميا صريحا يتمثل فى برامج التكوين والتدريب المهنى التى تهدف الى اكتساب الافراد المهارات الفنية واتساع مجالاتها حتى يمكن للعاملين استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة • ومن ناحية اخرى فان زيادة المهارة تؤدى فى الوقت ذاته الى زيادة فرص العمل وزيادة الاجور التى تعمل بدورها على رفع مستوى معيشة الافراد ، هذا الى جانب توفير انواع مختلفة من الرعاية الصحية والغذائية والسكنية والترفيهية ، وتوفير الشروط الملائمة للعمل من حيث ادوات الامن الصناعى وكافة وسائل الحماية من اخطار المهنة والاضاءة والتهوية بالاضافة الى القوانين الخاصه بتحديد ساعات العمل ، والراحة والتأمينات الاجتماعية • ولايتحقق ذلك بسهولة فى المجتمعات النامية • فعلى الرغم من ان النظم الاقتصادية التقليدية تتضمن هذا الجانب الاجتماعى ، فهو لايكون واضحا ويحتاج من الباحث بعض الجهد للتعرف عليه لان كل نظام من النظم له جانبه النظرى الذى هو عبارة عن مجموعة من المعايير والقيم والقواعد السلوكية • فنظام تقسيم العمل مثلا يتضمن قيما ومعايير كثيراماتقف عقبة فى سبيل التنمية فى هذه المجتمعات •

وتوجد فى المجتمعات التقليدية اشكال مختلفة من التبادل الذى لايعتبر عملية تجارية بحته كما هو الحال فى المجتمعات الحديثة لانه يتضمن علاقات اجتماعية تستند الى اعتبارات اجتماعية على درجة كبيرة من الاهمية فى تلك المجتمعات من حيث ضبط سلوك الافراد تجاه بعضهم البعض وتشكيله وضبط علاقاتهم بعضهم ببعض•

وتؤدى التنمية الاقتصادية الى التحول فى اتجاه السوق القائم على العلاقات غير الشخصية فى التبادل للسلع والخدمات والعمل ، كما تؤثر فى كل ماهو غير موجود فى السوق المتغير ، والمعايير الخاصه بالانتاج والتوزيع ، والقيم وأنماط السلوك المتعلقة بكل ذلك • ويعنى ذلك أنها تؤدى الى ظهور العلاقات الاقتصادية البحتة التى توجهها الفائدة الاقتصادية •

ولما كانت نظم الملكية والعمل والتبادل تعتبر متطلبات نظمية ضرورية واساسية للتنمية الاقتصادية ، فهى تتطلب ايضا مطلبا آخر هو مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير للاساليب الجديدة للتقييم والمكافآت • اذا ان التنمية الاقتصادية على المدى الطويل والقصير هى عبارة عن تحول وتدرج اجتماعى حيث ترتكز اساسا على الحراك • اذ لابد ان تحرر الى حد كبير حقوق الملكية ، والسلع ، والعاملين انفسهم من الروابط والقيود التقليدية •

ثالثا – الاطار التنظيمى :

تتطلب التنمية الاقتصادية تنظيما منطقيا للعمل ، ونظم عمل معينة تقوم بوظائف محددة ومتخصصة • والتنظيم المنطقى للعمل سواء كان انتاجيا اوليا او صناعيا ، او خدمات تجارية لابد ان يعتمد على التخصص فى الانشطة المختلفة لكى يحقق الكفاية الانتاجية • وهذه الخاصية لانجدها فى الانساق الاقتصادية التقليدية ولذلك فأى تنمية اقتصادية تتطلب التنظيم القائم على العمل المخطط علما وعملا • ولذلك فمن المتطلبات التنظيمية الهامة للتنمية الاقتصادية • تنظيم العمل ، حيث تقوم الكفاية الانتاجية للانساق الاقتصادية الحديثة على التخصص ،وتنظيم التعاون

فى العمليات الانتاجية المتخصصة . فقد اهملت النظرية الاقتصادية القديمة هذه الخاصيه للتنظيم الانتاجى . ومقاومة التعاون عن طريق ميكانيزم السوق فكير من مجالات التعاون القائم على التخصص فى الاقتصاد الحديث تقوم على السلطة الفردية للمشرفين على العمل اكثر من الاعتداد على اتخاذ الاجراءات عن طريق التنظيم الادارى . ولايقتصر التصنيع على الانتاج الالى والحرفى فحسب لانه ليس الشكل الوحيد ، ولا هو الخاصية التنظيمية الاساسية للتنمية الاقتصادية حيث توجد منظمات اخرى خاصة التحويل ، والعمالة ، والتجارة ، والنقل . وكل هذه تبرهن على انها عوامل استراتيجية هامة فى التنمية الاقتصادية .

ولايعتبر النسق الاقتصادى القطاع الوحيد فى الاطار التنظيمى ، وانما ترتبط به قطاعات اخرى تتصل اصلا بالتنمية الاقتصادية من اهمها :

١ـ ظهور ونمو المناطق الحضرية :

من المعروف ان التحول الاقتصادى فى المجتمعات المتقدمة يؤدى الى ظهور مناطق صناعية يرتبط بها نمو سريع للمدن لان التحول الاقتصادى يصاحبه تغيير فى تنظيم المجتمع . فعندما يرتبط افراد المجتمع بعمليات التصنيع يحدث تغيير لمكان الاقامة تبعا لارتباط السكان بعمليات التصنيع والتحضر حيث ينتقل بعض افراد المجتمع من القرى الى المراكز الصناعية والتجارية الامر الذى يؤدى الى نمو النمدن لتصير مراكز حكومية واتخاذها الطابع او الشكل الاكثر حضرية . وقد يؤدى انتقال عدد كبير من العمال الى مراكز العمل الجديد الى ظهور مواطن وتنظيمات جديدة تنمو حولها مراكز مهنية جديدة . ويحدث ذلك فى كثير من المجتمعات لنتجهه نحو التصنيع ، او المجتمعات النامية التى اخذت بالوسال التكنولوجية الحديثة .

حقيقة ان تنظيم المجتمع يتحول تباعا مع التغير الاقتصادى ، وان تغيير محل الاقامة او الموطن الاصلى يحتم بالتالى تغييرا فى عدد السكان ، وان استمرار نحو الحضرية يتبعه نمو مراكز حضرية جديدة تفرض التسهيلات اللازمة للحياة فى هذه المناطق .

٢- الاتحادات العمالية والجماعات المهنية الاخرى :

يصاحب انتقال اعداد من العمال الذين يعملون فى اعمال ومهن جديدة خاصة فى المناطق السكنية الجديدة تنظيمات جديدة تنمو حولها اهتمامات واتجاهات جديدة، فتظهر النقابات والاتحادات العمالية . ولاتحقق هذه التنظيمات فوائد اقتصادية فحسب ، وانما هى فى الواقع تكون بديلا للروابط والعلاقات الاجتماعية التقليدية . وتقوم هذه التنظيمات العمالية الجديدة لصالح العمال ورعايتهم . وتبدأ برامج الرعاية بالتعليم ، وتهتم بالترفيه . وتظهر أيضا اشكال جديدة من الهيئات الطوعية السياسية والاجتماعية التى تصاحب التصنيع والتحضر والتى ينتمى الى عضويتها الكثير من العاملين فى مختلف المجالات . وهى تعتبر متطلبات تنظيمية فى العلاقات الاقتصادية التى على مستوى عال من التخصص التى تصاحب التنقل الهنى والمكانى ، وتتيح للفرد فرص التنقل والحركة ، والارتباط بالهيئات او المؤسسات المنظمة التى تتعدد بتعدد اهتماماته .

٣- تنظيم العائلة :

تؤثر النظم الاقتصادية الحديثة تأثيرا مباشرا على المدى الطويل على سلطة رؤساء الوحدات القرابية على مختلف اشكالها سواء كانت قبيلة او بدنه او عائلة

فهى تضعفها الى حد كبير • كما أنها تضعف أيضا الروابط القرابية • ويرجع ذلك الى الحراك المهنى والمكانى بين الاجيال وغيرها من العوامل التى تظهر نتيجة له • ويتمثل ذلك بكل وضوح فى ظهور الاسرة واستقلالها الاقتصادى والاجتماعى وظهور الهيئات التى تشاركها فى عملية التنشئة الاجتماعية ، والكثير من الوظائف التى كانت تقوم بها الوحدة القرابية •

ولما كانت الاسرة قد احتفظت بوظيفة هامة من وظائفها وهى الانجاب فقد كان لها دور فعال فى ظهور بعض المشاكل السكانية ، وزيادة حجم السكان نتيجة للزيادة فى معدل المواليد ، وعدم تنظيم الاسرة • ويمثل ذلك خطورة لعدم امكانية تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتعقد المشاكل ، لزيادة عدد المنتجين ، ومايتبع ذلك من زيادة عدد المستهلكين ، ونمو الاسواق الداخلية ، وزيادة حاجة المستهلكين الى السلع والخدمات • ويمثل هذا كله عبئا على النمو التعليمى والصحى وغير ذلك من الخدمات • ومن الواضح ان الاسرة تكون مركزا للتحويل النظمى من ناحية ، والقيم السائدة من ناحية اخرى باعتبارها وحدة متميزة عن القرابة الممتدة •

٥ - التعليم والتنمية الاجتماعية

درسنا فى الصفحات السابقة موضوع التنمية واهدافها ومجالاتها ، كمدخل لدراسة الاتجاه الاقتصادى والاجتماعى فى التربية • وفى هذا الفصل نقترب من الاتجاه الثقافى والاجتماعى للتربية •

يرى المربون ان عملية التربية تطبيع اجتماعى تستهدف اكساب الفرد الطابع الاجتماعى لتمييز به عن سائر الحيوانات الاخرى ، وينتقل بها من طور الفردية البيولوجية الى طور الفردية السيكلوجية والاجتماعية ، ويصبح عضوا فى الجماعة ، يشاركها فيها وادوارها الاجتماعية ولغتها واتصالاتها الانسانية •

وتتم عملية التطبيع الاجتماعى فى اطار ثقافة المجتمع بمقوماتها وأسسها • حيث يشترك الافراد فيما بينهم فى القيام بعملية تكيف وتنظيم السلوك الاجتماعى ثم تنمية الشعور بالجماعة او مايسميه لينتون " روح الجماعة " وهذه العملية تتم لاشعوريا لدى الافراد ، وبها يجد كل فرد العمل المخصص ، والدور الذى يلائمة • وبذلك تصبح سلوك الفرد ممكن التوقع فى ضوء عمليتى التكيف والشعور بالجماعة •

والمجتمع المتماسك الذى يشعر افراده بوحدته وكيانه لابد له من اساس ابعد من مجرد تدريب افراده على العمل المشترك اى لابد له من الوحدة السيكولوجية العاطفية وهى روح الجماعة التى ينتج عنها استجابات عاطفية مشتركة تجعل من الفرد راغبا عن طواعية فى التضحية بمصالحة فى سبيل مصلحة المجموع • وبرغم هذا التوحد العاطفى فانه يظل فلافراد حيز من التفكير المستقل والشعور والعمل

المستقل ، فاذا سيطرت البيئة الاجتماعية على الافراد وشكلت شخصياتهم ، لكنها لاتمحوهم ، حيث يتمكن الفرد من ان يغير نفسه ويكيفها ، ويترك طابعة الفردى على الجماعة ويستمر هذا الطابع اجيالا عديدة ٠

فبقاء المجتمع واستمراره رهن باشتراك الافراد وتعاونهم وتكيفهم ، وايمانهم بروح الجماعة التى يندمجون فيها ٠ ويأتى هنا دور التربية بان تجعل الافراد المختلفين نمطا واحدا من الشخصية يضمهم اطار ثقافى واحد ، فيشتركون فى كثير من الصفات ، ويظل ايضا لكل فرد طابعة الشخصى فى وجود ثقافة المجتمع وقيمه وافكاره وانماط سلوكه الاجتماعى العام ٠

مبررات التنمية الاجتماعية فى المجتمع المصرى

عندما يتغير المجتمع ، فان عناصرة تتغير ، وتظل بعض العناصر الثقافية بدون تغيير وتوصف هذه العناصر بأن لديها تخلفا ثقافيا ٠ وهذا يعنى انه اذا حدث تغير فى جانب من حياة المجتمع ، فانه لابد ان يحدث تغير فى بقية جوانب الحياة الاجتماعية ٠ فاذا تطور تعليم المرأة فى المجتمع دون ان يصاحب ذلك تغير فى النظرة الى المرأة ومكانتها وقيمها فى المجتمع ٠ كما قد تنمو المدن وعدد السكان دون ان يصحب ذلك تغير فى القوانين واللوائح ونظم الحكم كما يحدث التغير الاقتصادى والتكنولوجى دون ان يصاحب ذلك التغير فى النواحى الاجتماعية وفى المعتقدات والعادات والافكار ٠ فادخال القطار فى المجتمع لاول مرة يتطلب تكيفا مباشرا وتغيرا ثقافيا حول طريقة استعماله والانتفاع به بجانب نواحى المعتقدات والافكار الخاصه باستعمال القطار وبدل الوسائل القديمة ٠

والتنمية الاجتماعية تعد ذات اهمية كبيرة لعوامل عديدة منها :

١- محاربة الاتجاه المحافظ على القديم وهو اساس التخلف الثقافى . فقد يقبل الفرد بعض الاجهزة التكنولوجية دون ان يتبع ذلك تغيرات فى العلاقات الاسرية والمعتقدات والافكار التى يعتنقها .

٢- محاربة التناقض الاجتماعى لدى الافراد : فقد يقبل الافراد مواقف اجتماعية معينة ثم يقبلونها فى مواقف اخرى . فاولئك الذين يساعدون على ظهور الاحزاب فى البرلمان ، قد نجدهم يعارضون التغير فى النواحى النقابية واجور العمال ومشاركة العمل فى الادارة .

٣- تقييم التنمية الاجتماعية مع زيادة سرعة التغيرات التكنولوجية مثل القوة الكهربية والاختراعات المادية الحديثة . هذه التغيرات احدثت تغيرات اخرى فى تنظيم العائلة وعلاقات الافراد فى مستوى معيشة الافراد وطرق تعليم الصغار .

٤- تحدث التنمية الاجتماعية بسبب التغيرات الايديولوجية لدى الجماعة ، فالنظريات العلمية الجديدة والافكار الجديدة تتحدى واقع الجماعة وتقاليدها ومعتقداتها القديمة .

٥- تتبنى الدولة حاليا مشروعا بارزا لتطوير وتنمية الصعيد وهو مشروع تشوكى وتعد التنمية الاجتماعية جانبا هاما فى هذا المشروع للتنمية الشاملة فى مصر .

التربية والتنمية الاجتماعية في مصر :

اكد المربون ان للتعليم دور هام فى اعداد وتأهيل العامل الذى يحدث كافة الاثار الاقتصادية من زيادة الدخل الفردى والقومى وفتح فرص العمل (انظر / ابو الفتوح رضوان ، التخطيط التعليمى فى مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ١٩٦٨ ، ص ٢٨) • ويرى نجوجى ان التعليم مطالب بأن يغرس فى الفرد شعورا قويا فان فى استطاعته خلق بيئة اجتماعية جديدة بقوة عمله ، وانه كما يؤثر فى البيئة فهو يغير بيئته الاجتماعية ، ويغير نفسه فى هذه العملية فالتعليم مطالب بالقيام ببعض الوظائف الاجتماعية والثقافية بجانب الوظائف الاقتصادية •

تشوه التنمية فى اختزالها الاقتصادى :

ذكر حامد عمار ان الجوانب الاقتصادية فى التنمية قد تغلبت على بقية مجالاتها ، وان الميدان الاقتصادى قد اتخذ شعارات لمشروعيته ملخصها ان لا صوت يعلو فوق صوت الخبز، بيد ان هذا التوجه الاقتصادى لم يحل دون ترديد شعارات رسمية اخرى فى مقدمة خطط التنمية، كالقول بان الانسان العربى هو هدف التنميـــة ، ووسيلتها وصانعها فى الوقت ذاته، إلا أن هذه الشعارات لم تجد سوى الالفاظ فى الغالب •

ومع تضاعف الاهتمام بالمحور الاقتصادى حدثت اختلالات اجتماعية من ابرزها تفاقم البطالة وافتقاد المشاركة الديمقراطية فى كثير من الحالات • وقد ترددت مفاهيم التكامل بين محاور التنمية والالتفات الى الابعاد الاجتماعية والثقافية فى كثير من

وثائق جامعة الدول العربية ، منها ميثاق العمل العربي (١٩٨٠) وميثاق العمل الاجتماعى للدول العربية (١٩٦٨) والاعلان العربى حول سياسة الرعاية الاجتماعية والتنمية (١٩٨٥) • برغم ان كثير من هذه المواثيق اغفل البعد الثقافى الظاهر والمستتر فى مكونات التنمية الاجتماعية وديناميانها، كذلك فان التنمية الثقافية لازالت تحتل مكانة متأخرة بين ميادين التنمية الاجتماعية ، مع ان البعد الثقافى يمثل حلقة الوصل والربط بين البعدين الاجتماعى والاقتصادى فى عملية التنمية • وقد شبه حامد عمار التنمية الثقافية الاكثر التصاقا بالتنمية الاجتماعية البشرية بانها الطاقة المحركة لمحاور التنمية الاخرى • او هى علامات المرور التى ارتضاها المجتمع لتنظيم مسيرته ، كما ذكر ان رصيد القيم الثقافية بمؤشراته وحوافزه وروادعه يتكون بطريقة تراكمية تؤلف منظومة من المعارف والخبرات والدراسات والتجارب والمعتقدات والمشاعر من خلال تعامل المجتمع وفئاته مع عالم المادة والطبيعة وعالم الكون والخالق • ومن ثم فان هذا الرصيد من صنع الانسان ، وهو اداته فى التواصل المادى والاجتماعى والوجدانى والرمزى • ومن ثم يصبح الرصيد الثقافى جزء من موارد التنمية الشاملة • وفيما يلى اشارة لبعض ادوار التربية فى التنمية المجتمعية •

(١) دور التعليم فى الارتفاع بمستوى المعارف :

تعتبر هذه الوظيفة امتدادا للوظيفة الاقتصادية للتعليم ، وذلك لان تزويد المتعلمين بالتراث الثقافى الماضى او المعارف المتعلقة بالتغيرات العصرية لايسهم فقط فى اعدادهم او تأهيلهم للحصول على وظيفة ما ، ولكن يساعدهم - ايضا - على التكيف باستمرار مع وسائل وتقنيات الانتاج ، كما يغرس فى نفوسهم القيم والمفاهيم الجديدة التى تسعدهم فى حاضرهم ومستقبلهم • وتسمو بهم من عالم الجهل الى عالـــم المعرفة • .

ومن ثم فان دور التعليم لايقتصر على تزويد المتعلمين بالمعارف الانتاجية التى تسهم فى زيادة انتاجيتهم ، وتحسن من مستوى معيشتهم ، كما لا يقتصر على مساعدتهم فى فهم ما يحدث حولهم من تغيرات على الاقل فى مجال تخصصهم عن طريق مدهم بالطرق المثلى - الاكبر فائدة والاسرع والافضل تطبيقا - لزيادة الانتاج والتحكم فى آلية العمل ، ولكن يكسبهم " قدرا مشتركا من الثقافة القومية ويزودهم بمقدار من المعلومات والمفاهيم والقيم التى تمكنهم من التعاون فى تحقيق حياة منظمة فى تعاملهم الشخصى والاجتماعى " •

ولايعنى هذا ان وظيفة التعليم هى تقديم المعارف المتطورة فى مجالات الانتاج للمتعلمين ، بينما يركن الى الماضى فى نقل ما يتصل بالنواحى الاجتماعية ، ولكن الهدف من التركيز على الماضى فى النواحى الاجتماعية هو صنع نوعا من الترابط القوى بين الافراد لاشتراكهم فى التراث الروحى والسياسى والاجتماعى لوطنهم ، هذا بالاضافة الى المحافظة على بقاء المجتمع واستمرار تطورة •

وبجانب اسهام التعليم فى نشر روح التعاون ، وصهر الاختلافات بين الافراد ، وربطهم بواقع مجتمعهم ، يسهم التعليم فى " تنمية العقل لكى يتمكن الفرد بذاته وبصفه مستمرة من التمييز بين اشكال المعلومات " التى تحقق له اللذة والمتعة العلمية ٠

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن التعليم كان وسيظل عامل من عوامل الرقى بالاداب ، والحفاظ على الثقافة القومية والتراث الوطنى للدولة ، وذلك بنشر الثقافة العامة ، وحفظ التراث العلمى ، ونقله عبر الاجيال المتعاقبة ، واشاعة السلوك العلمى والتفكير المنطقى ، ووضع الاسس القويمة التى يستند عليها التقدم الاجتماعى للمجتمع ، مع خلق نوع من التوازن بين ثقافة المجتمع وثقافة المجتمعات الاخرى ٠

(٢) دور التعليم فى تكوين الاتجاهات والعادات السليمة :

لاتكمن أهمية التعليم فى القضاء على العادات والتقاليد الاستهلاكية الخاطئة، كتقليد الاسر السرية ، وشراء السلع من أجل التفاخر ، وغيرها من العادات المتعلقة بالحفلات ٠٠ ولكن للتعليم دخل فى غرس وتنمية او تطوير بعض العادات السليمة : كغرس حب الادخار فى نفوس الافراد والرغبة فى استثمار ما يدخرونه ، وتنمية حسن الاختيار ، وتطوير التعاون فى زيادة الانتاج والرقى بالمجتمع عن طريق الاهتمام بالعمل وتقديره ٠

ففى امكان التعليم ان يلعب دورا فعالا فى تشكيل اتجاهات المتعلمين نحو حب العمل الذى يعدون له ، وبهذا يمكن القضاء على البطالة الناتجة عن عزوف

بعض الشباب عن العمل ، كما يمكن القضاء على القلق والخوف من المستقبل او من الفشل المترتب على " المغالاة والافراد فى الطموح الشخصى للافراد ورغبتهم فى الوصول الى اعلى المناصب دون أن تتوافر لديهم الامكانات الشخصية التى توصلهم الى تحقيق هذه الامال " •

ولايقتصر دور التعليم على احداث التغيير فى الجانب المادى للحياة الثقافية للافراد بغرس قيم جديدة تتصل بكيفية ترشيد الانفاق على شراء السلع(الاستهلاك) ولكن يتعدى ذلك ليشمل الجانب الفكرى الخاص بأنماط التفكير والمعتقدات والقيم والاتجاهات حيث يقوم بدور فعال فى القضاء على الجهل والاعتقادات المتصلة بالقدرية والخرافات والسحر والشعوذة والتخلص من القيم السلبية المبنية على التواكل والعشوائية والاستسهال واللامبالاه (البرود السلوكى) •

ويبدور دور التعليم واضحا فى القضاء على الجهل وانماذ التفكير الخرافية والاعتقادات والقيم والاتجاهات السلبية من اسهامه فى تزويد الافراد بالقيم المحققة لرفاهيتهم ، والارتفاع بمستويات طموحهم ، وتأهيلهم لقبول كل جديد يسهم فى الارتفاع بمستوى معيشتهم الحالية ، ويساعدهم على شق طريقهم فى الحياة المستقبلية بنجاح •

فتدرج الفرد فى المستويات التعليمية يرفع من مستواه الصحى ، وينمى لديه الادراك الواعى بمسببات الامراض وكيفية الوقاية منها ، ويدفعه للاشتراك الايجابى فى الحملات التى تنظم للقضاء على الامراض المعدية وذلك باتباعه للوسائل اللازمة للوقاية من هذه الامراض ، والقضاء على مسببات انتقال العدوى بها •

أى أن وظيفة التعليم لاتقتصر على الارتفاع بالمستوى الاقتصادى للمجتمع بزيادة دخله القومى ، او الارتفاع بمستوى معيشة الافراد بزيادة متوسط دخلهم الفردى ، ولكن للتعليم اسهامه فى المحافظة على صحة افراد المجتمع وتحسينها ، ووقايتهم من الامراض المتوطنة وسوء التغذية ، وتسليحهم بالاتجاهات الايجابية نحوالانجاب ، وتزويدهم بالقيم المحققة لرفاهيتهم ، وتنمية لديهم الحساسية تجاه المتغيرات السكانية وأثرها على نوعية الحياة التى يعيشونها ، هذا بالاضافة الى ان التعليم يزودهم بالمهارات اللازمة لتخطيط اسرهم على اساس من الاقتناع الذاتى والاختبار الشخصى .

وتشير بعض الدراسات السكانية الى أن للتعليم دوره فى تدعيم القيم الاصيله او الايجابية المتصلة بالمبادرة والمشاركة مع الغير فى ترشيد السلوك الانجابى .. فعلى سبيل المثال تشير الاحصائيات الفرنسية عن السكان الى وجود علاقة طردية بين الجهل وحجم الاسرة ، او علاقة عكسية بين درجة التحضر فى المجتمع وبين التزايد السكانى ، فالجهات الاكثر ازدحاما هى الجهات البعيدة عن المدنية والتى يغلب عليها طابع الجهل .

كما " تؤكد المسوح والدراسات التى تناولت العدد الامثل للاطفال المرغوب انجابهم أن الافراد الذين حققوا مستوى عال من التعليم يرغبون فى أن تكون اسرهم صغيرة الحجم بخلاف غير المتعلمين " .. هذا بالاضافة الى أن الكبار " الذين تلقوا تعليما مناسبا عبادة ما يرغبون فى تعليم اطفالهم ، وهذا يجعلهم فى كثير من المجتمعات يحدون من حجم اسرهم نظر لما للتعليم من تكاليف مباشرة وغير مباشـــرة " .

ويسهم تعليم المرأة فى زيادة الميل نحو استخدام وسائل منع الحمل رغبة منها فى اطالة الفترة ما بين انجاب وآخر لتكوين اسرة صغيرة ، هذا بالاضافة الى ان هذا التعليم ادى الى ارتفاع نسبة المشتغلات فى الانشطة غير الزراعية وانخافض معدلات انجابهن ، والسبب فى ذلك يرجع الى ان اشتغال المرأة فى مثل هذه الانشطة يجعل لها اهتمامات اخرى الى جانب عمليات الحمل والانجاب ويدفعها الى تحبيذ الاسرة الصغيرة .

٦- الاتجاه الاقتصادى فى التربية

ان ما بلغت اليه التربية اليوم من اهتمامات وتوجهات اقتصادية اصبحت معه اليوم علما متميزا قائما بذاته هو علم اقتصاديات التعليم ، ليس الا نتاجا فكريا وتربويا لاهتمامات اقتصادية تمت وتطورت مع الافكار والفلسفات التربوية المختلفة التى مر بها الفكر التربوى الانسانى عبر القرون ، لاشك ان محاولة فهم ما توصلت اليه التربية فى المجال الاقتصادى لابد ان تبدأ من دراسة الاتجاه الاقتصادى فى التربية وتطوره الفكرى والفلسفى عبر القرون • لمعرفة جذورها وأصولها التاريخية والعوامل التى أثرت فى تطورها والاشخاص الذين ساهموا فى تطويرها • فكثير من افكار علم اقتصاديات التعليم وهو علم وليد ترجع نشأته الى هذا القرن الاخير - كثير من افكاره لم تكن وليدة هذا القرن ، بل ترجع أصولها الى قرون سابقة • ولم يكن لمربى القرن العشرين سوى التفلسف فى هذه المفاهيم وصياغتها فى صورة نظرية تربوية او فلسفة تربوية شاملة متكاملة • ثم صياغة تطبيقاتها العملية فى المجال التربوى •

ونقسم مراحل بروز الاتجاه الاقتصادى فى التربية الى عدة مراحل هى:-

١- الاتجاه الاقتصادى فى تربية الانسان البدائى :

عاش الانسان البدائى منذ خمسة او سته الاف سنه قبل اختراع الكتابة ، وقبل أن يصبح للتربية مدارس او مؤسسات تربوية متخصصة • بل كانت تمتاز التربية بالبساطة والبدائية مثل الحياة العامة • ومن أبرز خصائص هذه الحياة البدائية الاقتراب من السمات الحمادية ، والارتباط بالقوى الغيبية الروحية ، ومن خصائصها قلة المتطلبات، فلم تكن متطلبات الانسان البدائى سوى طعام وشراب وكساء ومأوى •

والتربية البدائية تتكون من عمليتين رئيسيتين :-

الاولى: الاعداد اللازم للحصول على ضروريات الحياة من مأكل ومشرب وملبس ومأوى بجانب تمكين الفرد من نفسه وممن يعتمدون عليه •

الثانية : تدريب الفرد على ضروب العبادة لارضاء عالم الارواح واثارة الارادة الطيبة للارواح وتحقيق الامن والسلام .

تلك هى طبيعة التربية البدائية ، هى تربية مادية وروحية . ولسنا نقصد من هذا العرض الحديث عن طرق التربية أو اساليبها . ولكننا نرمى التعرف على جذور التربية الاقتصادية عند الانسان البدائى .

كما هو واضح فالتربية الاقتصادية عند الانسان البدائى كانت هى الهدف العام فى التربية . فهو يتعلم كى يكتسب قوت يومه ويلبى متطلباته ويحسن من مستوى معيشته ، وهذه كلها أهداف اقتصادية اهتمت بها التربية البدائية . لكنها لم تقصد الهدف الاقتصادى المباشر . اذ اهتم الانسان الاول بالحياة الاقتصادية وبعبارة اخرى اهتم بالتنمية الشاملة لمجتمعه وبالتنمية الاقتصادية منها على وجه الخصوص ، لكن دون قصد مسبق ، فالصغير ينشأ فيجد نفسه مهتما مثل الكبار بهذه القضايا كعرف سائد فيعترف به ويسير عليه .

٢ـ الاتجاه الاقتصادى فى تربية العصور القديمة :

التربية اليونانية القديمة نمط بارز فى التربية فى العصور القديمة . ويشعر من يبدأ فى دراسة هذا النمط التربوى انه امام تربية اكثر حيوية وتقدما فى ضوء دراسته للتربية فى العصور البدائية .

ويمكن ان نميز بين نموذجين للتربية اليونانية القديمة ـ نموذج اسبرطة ونموذج أثينا .

أ ـ نموذج اسبرطـــة :

برغم العصور الطويلة التى تفصل النموذج البدائى ونموذج اسبرطة الا أن ثمة اختلافات قليلة بين النموذجين من حيث روح المحافظة والبساطة الغالبة التى ترجع الى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والجغرافيا للانسان فى هذه العصور • وقد انتقلت اسبرطة فى هذا العصر من البدائية الى الدكتاتورية الارستقراطية العسكرية التى تسيطر فيها الدولة على كافة الامور بما فيها التعليم • فكان الهدف من التربية الاسبرطية اعداد الفرد القوى جسميا الشجاع الذى يتحلى بسمات المحاربين من التضحية وضبط النفس والصبر والتقشف والطاعة العمياء الى غير ذلك من صفات المحاربين • ولهذا كان جُل تركيزهم على التربية البدنية والعسكرية اما التربية العقلية والتربية الفنية فلم تولها التربية الاسبرطية عناية تذكر • فلم تهتم بتعليم القراءة والكتابة • وهكذا جاءت التربية الاسبرطية قريبة فى اهدافها من التربية فى العصور البدائية محدودة فى اهدافها • نجاح عسكرى يقابله فشل ثقافى وسياسى واقتصادى واجتماعى • هى تربية للحرب ولم تهتم بوقت السلم كما قال أرسطو • وعلى ذلك خلت التربية الاسبرطية من الاهتمام بالجوانب الاقتصادية حيث تركت العملية الاقتصادية كاملة فى أيدى العبيد والصناع دون نظام تربوى مقصود •

ب ـ نموذج أثينـــا :

يختلف نموذج اثينا فى طبيعته وأهدافه ومثله العليا عن نظام التربية فى أسبرطه • ويرجع هذا الاختلاف الى اختلاف الولايتين فى طبيعتهما الجغرافية وفى نظام الحكم وفلسفة الحياة • فوقوع أثينا على البحر جعلها ولاية بحرية تجارية

مفتوحة على الثقافات الخارجية بجانب نوع من الاطمئنان بعد انتصارها فى حروبها ضد الفرس عام ٤٧٩ ق٠م ٠

واتخذت التربية الاثينية شكلا منظما مؤسساتيا ، تطور عن النمط البدائى الذى سبقت الاشارة اليه ٠ فقد كان الهدف من التربية هناك يقترب من أهداف التربية فى أحدث المجتمعات الديمقراطية اليوم ، ألا وهو مساعدة الفرد على تحقيق النمو المتكامل ، والاهتمام بالناحية الجسمية والعقلية والروحية والفنية ٠

ومع اهتمام التربية الاثينية بالانسان ككل متكامل ، كان الاهتمام بالجوانب الاقتصادية الاستهلاكية ، وباعداد الافراد كقوى عاملة منتجة فى المجتمع ، حتى بدأت تغرب شمس الحضارة اليونانية على أيدى الرومان بسقوطها عام ١٤٦ ق٠م ٠ وفى نهاية الحضارة الرومانية كان الاهتمام بالتربية العقلية ، وكان التركيز على الجوانب الفكرية والمثل العليا والقيم الثابتة غير القابلة ، للتعديل او التغيير وجاء فى أراء افلاطون وهو من أعلام التربية اليونانية القديمة :ـ

١ـ ان الفرد يتكون من ثلاث قوى هى القوة العاقلة والقوة الغضبية والقوة الشهوانية ، وذكر ان الفرد يستطيع ان يصل الى العقلية عندما تسيطر القوة العاقلة على القوتين الاخريين ٠

٢ـ ان المجتمع يتكون من ثلاث طبقات هى : طبقة الفلاسفة وطبقة الجيش وطبعة العبيد وهو تصنيف لايقوم على طبقة اجتماعية واقتصادية وانما على اساس تصنيف قوى الفرد ٠ فالفلاسفة يتمتعون بقوة عقلية ٠ اما الجيش فالقوة الغضبية لديه اقوى ، والعبيد او العمال تكون القوة الشهوانية

لديهم اقوى من غيرها • وتأتى مهمة التربية تنمية هذه القوى لدى كل طبقة من الطبقات حتى يحدث التآلف بينها • ويتحقق العدالة فى المجتمع• لان العدالة تتحقق عندما تتآلف الطبقات الثلاث فى المجتمع •

ومع ذلك نجد افلاطون نترك الامور الاقتصادية فى ايدى العبيد كما كان الحال أيامها ، لانه رأى ان المهارات اليدوية والمهن المختلفة لاتتطلب قوى عقلية خاصة ، ويكفى لها قدرة عقلية متواضعة وقوة جسمية متواضعة • اما الاحرار فهم القادرون على القيام بالمهام العقلية النظرية الراقية من وجهة نظره • وأيا كان فكر افلاطون فى هذا التصنيف فانه اهتم بتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى مجتمعه لتحقيق مزيد من التنمية الشاملة • كما اهتم افلاطون بالتعليم العالى لاعداد القوى العاملة المدربة لتحقيق اهداف التنمية ، وقد حظيت التنمية الثقافية بالقسط الاوفر من فكر افلاطون التربوى ومن الجهود التربوية فى التربية الاثنينية •

٣ـ الاتجاه الاقتصادي فى التربية الرومانية :ـ

امتزج الفكر اليونانى بالحضارة الرومانية منذ بسط الرومان سيادتهم على بلاد الاغريق عام ١٤٦ ق •م • وعرف الفكر الرومانى الكثير من التربية اليونانية ، حتى اصبحت التربية الرومانية احد مظاهر التربية اليونانية • وقد امتدت التربية الرومانية فترة طويلة بلغت عشرة قرون من الزمان تمتد من ٧٠٣ ق •م الى ٣٣٧ ميلادية•

وتميزت التربية الرومانية بطابع اساسى وهو الاعداد للحياة العملية• فالفرد الرومانى لم يقنع بمجرد تذوق الجمال والنشاط العقلى المجرد ، بل كان يسعى

الى الوصول الى المحسوسات وتحقيق الاهداف المادية ، فكان يفكر فى وضع النظم التى تحقق النمو الاقتصادى والمادى المنشود • وكان المقياس النفعى المستمد من الحياة العملية هو مقياس الحكم على الاشياء لدى الرومان •

ومما سبق يتضح وجود اهتمام كبير بالتربية الاقتصادية لدى الانسان الرومانى، فكانت التربية ذات طابع عملى بل كانت اساس الحياة العملية •

٤ـ الاتجاه الاقتصادي في التربية في العصور الوسطى :

يقسم المؤرخون العصور الوسطى الى فترتين ، الاولى المتقدمة وتبدأ من القرن الرابع حتى القرن العاشر الميلادى،والمتأخرة وتبدأ من القرن الحادى عشر حتى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى ، مع ملاحظة انه يطلق على مابين القرنين ١٤ ـ ١٦ عصر النهضة الاوربية •

وعلى ذلك يؤرخ للعصور الوسطى بسقوط روما فى اواخر القرن الرابع الميلادى وحتى القرن الخامس عشر الميلادى • وتتميز هذه الفترة بأنها كانت فترات ظلام وركود عقلى وجمود فكرى • حيث بدأت بحالة من التقشف والزهد على ايدى كهنة الكنيسة فى التربية المسيحية فى عصورها الاولى التى دعت خلالها بالرهبنة من اجل التهذيب الخلقى واخضاع الشهوات الجسمية والسيطرة عليها ، غير انهم آثروا حياة الفقر المادى امعانا فى التخلص من الميول المادية ، فكانت فضيلة الطاعة للقوانين الديرية من اهم فضائل حياة الرهبان • وكانت الاديرة مؤسسات متكاملة للتعليم والدين والحياة الكاملة البعيدة عن الاطماع المادية • كما ركزت مدارس

الاديرة على العمل ، وفرضت على كل من لم يستطع القيام بالاعمال اليدوية القيام بنقل بعض المخطوطات العلمية .

وبرزت فى هذه الفترة الصراعات بين الكنيسة والدولة ، مما أدى لظهور بعض الحركات الفكرية التى حاولت التوفيق بين العقل والعقيدة وتحرير العقيدة من سلطان الكنيسة .و الاستعانة بالعقل فى الدفاع عن العقيدة . وقد ترتب على هذا اهمال القضايا الاقتصادية والاهتمام بالجدل والمنطق واللغة بشكل واضح .

ويرجع لهذه الفترة ظهور الجامعات الاوربية التى قامت بدور علمى وتربوى بارز ، ومن امثلة هذه الجامعات : جامعة اكسفورد وكمبردج بانجلترا . اللتين تأثرتا بنظام الجامع الازهر بالقاهرة من حيث الشكل والمبنى والثوب الجامعى المتميز وكانت هذه الجامعات تتمتع بالانفاق من التبرعات والمنح الشعبية ومن الهيئات الدينية والشركات الخاصة . وكانت هذه الجامعات بحق حصنا للديمقراطية والحرية فى هذه الفترة . وقد ساهمت هذه الجامعات فى اعداد الكوادر العلمية المتخصصة ودفع المجتمع الى عصر النهضة والتقدم فيما بعد .

٥- الاتجاه الاقتصادى فى التربية فى عصور النهضة والتنوير .

يتميز عصر النهضة بأنه عصر المد العلمى الاسلامى الى اوربا . وفى هذه الفترة بدأ الكبار المسلمون دراسة الفلسفة اليونانية والاستفادة منها فى وقت ان كانت تحارب دول اوربا من يدرس الفلسفة وتعذبه وتضربه بالسوط . فكانت اوربا فى ظلام دامس وقت كان العالم الاسلامى يشع نورا على من حوله . وبعدها بدأت اوربا

تضيق وتبنى نفسها وقت اخذ المسلمون فى التفكك حتى فقدوا زعامتهم الفكرية للعالم وتولت اوربا زعامة العالم حتى يومنا هذا عند البعض .

ومع هذه الظروف كان نمو التجارة وازدهار المدن وصناعته الشعبيةوزيادة الرحلات وكان لنمو الطبقة المتوسطة الدور البارز سياسيا وتجاريا وكنت الطبقة المتوسطة الغنية التى سميت بالبرجوازية . وكان لهذه التغيرات الدور البارز فى نمو الاتجاه الاقتصادى للتربية ، حيث اهتمت التربية بالجوانب المادية وتخلصت من الامور الغيبية والروحانية .

وفى عصر التنوير عاشت اوربا حياة العلم والاضواء ، واستمر العالم الاسلامى على ماهو عليه حيث لم يستفد من علومه فى ظل الاحتلال العثمانى ، فدخل دوامه التخلف والتفكك . وقت ان برز فى اوربا علامات بارزة امثال شكسبير فى الادب وبوزار فى الموسيقى وينون فى الطبيعة . وكان اهتمام التربية بالعالم المادى وقوانين الطبيعة والملاحظة والتجريب وضرورة تطبيق مايتعلمه التلميذ فى حياته العملية باستخدام ما لديه من حواس بجانب عقله . وبرزت فى اوربا فى هذه الاونه اتجاهات عديدة تحاول الربط بين التعليم والجوانب العملية الحياتية مثل الفلسفة الطبيعية والحسية والواقعية .

٧- " دور التربية فى التنمية الاقتصادية "

مقدمـــة :

تتفاقم الازمات الاقتصادية فى المجتمع المصرى وتأخذ ابعادها المعروفة فى زيادة الاستهلاك اوانخفاض القدرة الانتاجية لافراد المجتمع وتدهور سعر الجنيه المصرى امام كافة العملات الاجنبية - فى الوقت الذى يشهد فيه المجتمع المصرى توسعا فى الخدمات التعليمية من منطلق الاعتقاد الراسخ فى أذهان المصريين بأن التعليم هو أحد المنافذ المهمة للنجاح وللتقدم وتحقيق مكانه اقتصادية واجتماعية مرموقة ٠

وهذه النظرة الى التعليم تشترك فيها غالبية البلاد المتطلعة الى النمو والتعليم بالنسبة لها وسيلة لتحقيق التقدم ٠ فقد قارنت هذه البلاد بين تخلفها وفقرها الاقتصادى وبين غنى وتقدم الدول الاوربية ، ونظرت هذه الدول ومن بينها مصر - الى التعليم على انه احدى وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع ٠ ومن ثم تزايدت كمية الاتفاق على التعليم فى مصر تباعا املا فى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة ٠

ان النظرة الفاحصة الى الارقام الخاصة بتطور كمية الانفاق على التعليم فى مصر تؤكد هذه السياسة ، اذ تشير الارقام الى تزايد كمية المنصرف على التعليم فى مصر من ٢٣ مليون جنيه عام ١٩٥٢ م الى ١٢٦ مليون جنيه عام ١٩٦٩م ٠ ومنذ بداية الثمانينات ارتفعت تكلفة التعليم فى المستويات الحكومية حيث بلغت ميزانية التعليم فى مصر عام ١٩٨٣ الى مايقرب من ٨٦٠ مليون جنيه بنسبة ٦ر٥ ٪ من

ميزانية الدولة • هذه القيمة وصلت عام ١٩٨٦ الى ١٦١٣,٨ مليون جنيه بنسبة ١٠,٩ ٪ من اجمالى ميزانية الدولة •

وفى ضوء هذا التوسع فى الانفاق على التعليم بالاضافة الى اقرار مجانية التعليم بجميع مراحله ، وصلت الخدمات التعليمية بقدر أكبر وفرص أكثر الى جميع فئات الشعب المصرى ومستوياته الاجتماعية والاقتصادية • ومن الطبيعى أن تنتظر فئات الشعب زيادة فى نسب دخولها مقارنة بزيادة نسب تعليمها • فالتعليم بالنسبة لافراد العالم النامى يمثل فى المقام الاول وظيفة ودخلا مجزيا ومستوى معيشة مرتفعا يتناسب مع ما تكلفته العملية التعليمية من جهد ومال • كما ينتظر المجتمع من قوته البشرية المنتجة والمتعلمة ان تكون انتاجيتهم مرتفعة بما يوازى او يزيد عن حجم الاستثمار فى التعليم • ويتبع ذلك ان يكون حجم العائد او المردود الاقتصادى والاجتماعى من الاستثمار التعليمى مرتفعا لكل من الفرد والمجتمع • ويتحقق ذلك الا عندما ترتفع انتاجية العمل على مستوى الفرد والمجتمع بدرجة تزيد عما تم انفاقه من اموال وجهد وتكاليف العمل والتعليم والتدريب مما يجعل المردود او العائد التعليمى مردودا ايجابيا على برامج التنمية الشاملة فى المجتمع ، هذا يؤدى بالتعليم الى كونه مشروعا استثماريا يفوق ماينفق عليه •

ومن ثم فان التعليم له جوانب مهمة ، ومن وجهة نظر الباحثين ، فالى جانب دوره فى عمليات التثقيف العام للافراد ، فله دور يكمن فى اعداد الافراد الذين يأخذون على عاتقهم عبء التنمية والذين تتحقق بهم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع • فالتعليم بما يتضمنه من تنمية شاملة لشخصية الفرد وبما يكسبه له من معارف ومهارات وقيم يؤثر بشكل ماعلى تحديد قيم الانتاجيةفى المجتمع•

ومن استعراض نتائج الدراسات السابقة يمكن استخلاص مايلى :ـ

١ ـ توجد علاقة طردية بين دخول الافراد ومستوياتهم التعليمية ، والافراد الاكثر تعليما لديهم فرصة أفضل لتحقيق دخول أكثر من وظائفهم ٠ وتختلف التفسيرات لهذه الظاهرة باختلاف الدراسات : فبعض الدراسات تؤكد ان للتعليم تأثيرات مباشرة فى تحديد قيمة الدخول بين الافراد ، وترى بعض الدراسات الاخرى أن أهمية التعليم تقع فى كونه مهما فى تحديد مستوى الوظائف التى يستطيع الفرد ممارستها ، ومستوى الوظائف هو الذى يحدد بدوره مستوى دخول الافراد ٠ والبعض الاخر من الدراسات السابقة توضح أنه كلما ارتفع المستوى التعليمى ارتفع مستوى الانتاجية وازداد الدخل ٠

٢ ـ الى جانب أهمية المستويات التعليمية فى تحديد قيمة دخول الافراد توجد عوامل اخرى لها تأثيرات مهمة فى تحديد هذه القيمة ، من بين هذه العوامل : التدريب أثناء الخدمة ، الخبرة العملية ، السن ، وبعض سمات شخصية الافراد كمقدرتهم العقلية والمعرفية ٠ هذا الى جانب مستويات الافراد الاجتماعية والاقتصادية ومستويات أسرهم ٠

٣ ـ وهكذا فان معظم الدراسات السابقة اكدت وجود علاقة موجبة بين الدخل ومستوى الاستثمار فى العنصر البشرى ٠

التعليم والتنمية الاقتصادية :

لم يعد موضوع التعليم والتنمية الاقتصادية من الموضوعات البكر ، بعد ان كتب فيه الكثير من قبل رجال اقتصاديات التعليم فى مصر والعالم • فقضية العلاقة بين التعليم واقتصاديات المجتمع والافراد تكاد تتجمع عندها اشكاليات التعليم جميعها - فالتعليم كمنظومة اجتماعية يقوم بدور اقتصادى واضح على المستويين القومى والفردى • فلا يخفى اسهام التعليم فى اعداد الكوادر البشرية القادرة على ادارة عجلة الانتاج وفى اكتشاف ميول ومواهب الافراد الى غير ذلك • من هذا المنطلق تقع قضية التعليم والتنمية الاقتصادية فى دوائر اهتمام رجال الاقتصاد كما تقع فى دائرة اهتمام رجال التربية • وهى بهذا الشأن منذ ايام " ادم سميث " ، حينما نوقشت قضية من ينفق على التعليم الافراد ام الدولة •

وقد حاول البعض تقدير قيمة الفرد الانسانى الذى يمثل قيمة رآس المال البشرى من خلال عدة اعتبارات ومحاولات قام بها " بيتى " ثم " بيكر " ثم " فهزى " فخلصت هذه المحاولات الى ان للانسان قيمة اقتصادية تمثل فى مجموعها وكمها مقياسا لدور التعليم فى التنمية الاقتصادية للمجتمعات والافراد • كما أجرى " سولو " و" دينسون " دراسات متعددة فى حساب انتاجية الفرد وارتباطها بمستوى التعليم • ولسنا هنا بصدد دراسة هذه المحاولات وكيفية القيام بها او نقدها ، الا أنه من نافلة القول اثبات هذه الحقيقة •

وكما يقول " روبرت " ان اتعليم اليوم أصبح سببا فى النمو الاقتصادى بعد ان كان قبل السبعينات معتمدا عليه •

وجدير بالذكر أن التعليم ليس دالة لحدوث التنمية الاقتصادية للمجتمع والفرد فقط بل هو ايضا احد نتاجات هذه التنمية بمعناها الشامل • فقد اصبح واضحا ان عوامل التنمية كانت سببا فى النمو المتفجر للحاجات التعليمية الشاملة ، خاصة فى المجتمعات الصناعية الحديثة • ومن ناحية اخرى فان النظام التعليمى يمكن ان تقل فعاليته اذا ما انتابت النظام الاقتصادى حالات مرضية مثل التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادى •

ولتحقيق التنمية من خلال النظام التعليمى يضحى المجتمع بالكثير من امواله ووقته وجهده وأموال ووقت وجهد أفراده وهذا يشكل فى لغة علماء اقتصاديات التعليم التكلفة الاجتماعية للتعليم وبالتالى للتنمية •

وتشير بعض البحوث الميدانية الى أن بعض المؤسسات التعليمية ليس لها ناتج اقتصادى ، اذ أن الكثير من خريجى هذه المؤسسات التعليمية يشعرون بانخفاض مستوى المعيشة فى الوقت الذى يتمتع فيه أقرانهم ممن لم يحصلوا الا على قدر يسير من المعرفة بمستوى معيشة أفضل • الامر الذى يضعف الروح المعنوية لهؤلاء المتعلمين ويضعف اهتمامهم بالنمو التعليمى ويقلل انتاجيتهم •

وقد تكون هذه الظاهرة اكثر وضوحا فى البلدان الاقل نموا حيث يبدو عند مقارنة النسبة المئوية فى نمو الدخل القومى من الميزانية مع التقديرات المبدئية لتكلفة التعليم ، أن الامل ضعيف لاى من هذه البلدان الفقيرة فى تحقيق برامج تعليميـــــة متقدمة •

ويضيف " راسل " أن الدور الذى تلعبه الاحتياجات من المصادر البشرية المدربة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الفردى والقومى أكثر من الدور الذى تلعبه القوى المادية فى عصرنا اليوم ، وأن هذه العلاقة معكوسة الاتجاه فى فترات ماضية • ومما يزيد الامر خطورة ان علاج او تخطى العقبات التى ترجع الى قصور فى المورد البشرى يتطلب وقتا أطول مما يتطلبه تخطى العقبات التى ترجع الى نقص فى المبانى او التجهيزات او فى العوامل المادية عموما • فدرجة النمو الاقتصادى تتوقف على مدى الكفاءة الكمية والنوعية للنظام التعليمى فى اشباع حاجات المجتمع من القوى العاملة • ويتزايد حجم الدور الذى يلعبه التعليم فى النمو الاقتصادى فى العصر الحديث يوما بعد يوم ، اذ تشير الدراسات التربوية الى أنه مع التقدم التكنولوجى وبمرور الوقت يكون على المدرسة مهمة تغيير المؤهلات التعليمية والتدريبية المتوفرة لدى الخريجين بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل • فمن المتوقع ظهور الحاجة الى عدد معقول من الخبراء فى برامج الادارة الالية والميكانيكا الاكثر تعقدا للتخصصين فى الالكترونيات لاصلاح الالات فى الفترة المقبلة بعد ظهور الحاجة الى انصاف المهرة فى السنوات الحالية •

وثمة برهان يسوقه " آدمز " لاثبات العلاقة الطردية الايجابية بين التعليم والنمو الاقتصادى من خلال محاولات قياس اجنبية منها اثبات " كازر " والخاص باعتماد مستويات ومعدلات نمو الانتاج القومى للشخص على حجم ونوع التعليم ووجود علاقة بين جملة نفقات التعليم وبين الزيادة فى نسبة الدخل الفردى • كذلك هناك اثبات " ماكليلاند " والخاص بوجود علاقة بين مستوى التنمية واحتياطى المتعلمين او مايمكن تسميته بالمخزون التربوى •

وهكذا لم يعد التعليم ـ فى الوقت الحالى ـ مجرد خدمة تقدمها الدولة للافراد ، بل صار عاملا هاما فى رفع انتاجية السكان المطالبين باتقان الحد الادنى من المهارات اللازمة للانتاج وللحياة اليومية ، كذلك يصبح الاقتصاد احدى المؤشرات التعليمية ، حيث تعكس النظم الاقتصادية على التعليم بشكل يجعل التعليم يسير وفق الظام الاقتصادى ، فالتقدم الاقتصادى مثلا يؤدى الى التقدم فى الخدمات التعليمية والارتقاع بمستوى التعليم ، وزيادة تكنولوجيا التعليم ، وكذلك ديمقراطيـــة النظام الاقتصادى او اشتراكيته تؤدى الى ديمقراطية او اشتراكية التعليـــم ، حيث يؤدى تكافؤ الفرص الاقتصادية الى تكافؤ الفرص التعليمية امام افراد المجتمع ٠

وعلى رجال الاقتصاد والتربية والسياسة الاستفادة من هذه البراهين ومثلها لتأييد سياسة زيادة النفقات التعليمية الرسمية ٠

وثمة عامل آخر يؤثر فى مستوى النمو الاقتصادى او الانتاجية بخلاف التعليـــــم ، هو التركيب المهنى للقوى العاملة او حجم المهن النوعية فى مجموع القوى العاملة ٠ فليس التغير فى سن التعليم بكل مهنة هوالعامل الحاسم فى قضية العلاقة بين التعليم والانتاجية فقد ترتفع الانتاجية بزيادة نسبة الفنيين فى صناعة ما وقد لاترتفع نسبة الانتاجية ذاتها فى زيادة سنوات التعليم ٠

وفوق كل ماسبق فانه يكفى اشارة مجملة الى دور التربية فى النمو الاقتصادى للفرد والمجتمع يوجزها عبد الله عبد الدايم فيما يلى :ـ

- تيسير سبل العيش للافراد وزيادة دخولهم الفردية •
- توفير وسائل البحث العلمى المفيدة للمجتمع والتى بينت الدراسات ان عائدها يصل الى ٧٠ ٪ فى بعض الاحيان •
- كشف استعدادات ومواهب الافراد ، ولايخفى ماوراء ذلك من نتائج اقتصادية واجتماعية وحضارية •
- زيادة قدرة الافراد على التكيف مع ظروف العمل ومتطلباته •
- يسهم التعليم فى زيادة معدل النمو فى الدخل القومى •
- تقوم التربية باعداد الطاقة العاملة أو رأس المال البشرى اللازم لتسيير عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية •
- للتربية دور هام فى عملية الارتقاء الاجتماعى والانتقال الاجتماعى والمهنى •

وكما يقول " جون بروباشر " أن وظيفة التعليم ان لم تكن اقتصادية فى المقام الاول فهى اخلاقية وقيمية تتمثل فى التشكيل الاخلاقى والشخصى للفرد • وهو بذلك يمثل الاتجاه الذى يتوسط الاتجاه الاشتراكى والاتجاه الارستقراطى فى النظر الى علاقة التعليم بالعمل •

التعليم والتنمية المجتمعية :

يلعب التعليم دورا هاما فى عمليات التنمية المجتمعية ويمكن ملاحظة هذه الالوان المختلفة لدور التعليم فى التنمية المجتمعية من النقاط التالية :ـ

- دور التعليم فى الوقاية من الامراض وعلاجها وسلامة المهنة خاصه فيما يتعلق بأمراض المهنة لدى عمال الصناعة وبأساليب واجراءات الامان والاستخدام

الجيد للادوات والاجهزة والماكينات التى لها أثر سلبى على صحة الفرد .

- تذويب الفوارق بين الطبقات ، فمن خلال التعليم يحدث عملية الحراك الاجتماعى التى ترقى بالفقراء الى الطبقات الاقتصادية والاجتماعية الارقى .

- تتم من خلال التعليم عمليات التنور العلمى والثقافى للجيل التى تسهم فى التغلب على الازمة الثقافية التى تعيشها البلدان النامية . فتستفيد من الثقافاتالمتاحة بما يساعدها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العالمية .

- يسهم التعليم فى احداث عملية التغير الاجتماعى بتعليم النشء بما ومفاهيم تلاحقالتغيرات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية الجارية . مما يساعد الفرد على الابتكار وحل المشكلات التى تواجهه بطريقة تناسب العصر .

- يساعد التعليم على سرعة فهم التكنولوجيا الصناعية والعسكرية الجديدة وارهاب الاعداء وحماية النفس ، وتعتبر الصحوة التعليمية التى قامت بها اليابان والتى كانت سببا لها فى الريادة الصناعية والعسكرية فى العالم الى حد كبير من الامثلة الهامة فى هذا المقام .

- الفهم الايديولوجى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع لدى الافراد ويسهم هذا الفهم فى التمييز بين العناصر الوطنية الايجابية والعناصر الدخيلة السلبية بما يحافظ على تراث المجتمع وايديولوجيته .

- غير أن بعض التطبيقات العملية للتعليم فى العقود الماضية قد اوضحت ضحالة العائد الاجتماعى الحقيقى من التعليم وانتهت الى عدم قدرته على ان يكون الاطار العام للتنمية • ولعل ذلك يرجع الى ان هذه النظريات قد عدلت كثيرا على مفاهيم وارقام كمية تنحصر فى متوسط دخـــل الفرد من الناتج القومى الاجمالى •

- الا أن زيادة الاستثمار فى الانسان ، وخاصة عن طريق التعليم عامل يساعد على تحقيق المساواة الاجتماعية • وذلك بمساعدة الطبقات الفقيـــــــرة والمحرومة • وهو أيضا عامل يجب ان يحظى باهتمام اكبر فى المساعدات التى تقدم للدول المتطلعة للنمو ، فتلك المساعدات تهمل عادة الانسان ، الذى يساعد على النمو الاقتصادى او يعوقه • كما ان النزعة الى الادخار تعتبر محصلة للتفكير فى الغد الى جانب اليوم ، وتحمل المسئولية فى تعليم الاطفال ، والتهيؤ لممارسة أنواع جديدة من العمل واكتســـاب المهارات ، والرغبة فى الابتكار وشق آفاق جديدة غير ماجرى به العـــرف والمألوف • وفى كل هذه اتجاهات جديدة للحياة ومعانيها وتصوراتها •

- ونظر البعض الى التعليم على أنه الدعامة الاساسية والوسيلة الضروريــــــة لتحقيق بناء المجتمع بالصورة التى يتلاءم فيها مع الظروف المعاصرة • كما أن التعليم يساهم فى بناء الانسان الذى يسعى الى الارتفاع والسمـــو بمجتمعه • وتزداد اهمية التعليم فى اوقات التغير عنها فى الاوقات العادية بسبب حاجة المجتمع بصورته الجديدة الى غرس خصائصه المميزة فى نفوس

بانائه ويتم ذلك بالتربية والتعليم • وعليه فاذا احسنت التربية والتعليم اعداد الافراد حسنت نوعة تلك الخدمات او حتى على الاقل الاسس التى تقوم عليها هذه الخدمات ، وعظيم شأن المجتمع •

وهكذا فان التعليم يلعب دورا فى التنمية المجتمعية ، هذا الدور تحدده ملامح زيادة الوعى الصحى لدى افراد المجتمع ، فكلما ازادات المعرفة استطاع الانسان التعرف على مسببات الامراض وامكنه التغلب عليها • وكلما ازداد الوعى الصحى فيما بين افراد المجتمع ، ازدادت الوقاية ، وأصبح الفرد قادرا على العمل والعطاء وهذا يؤدى بدوره الى زيادة معدلات الانتاجية • ويؤدى التعليم الى التماسك الاجتماعى وتذويب الفوارق بين الطبقات ، فالتعليم يعمل على تضييق القنوات الفاصلة بين الطبقات الاجتماعية ، وهذا يساعد على سرعة الحراك الاجتماعى من طبقة اجتماعية الى اخرى • والتربية بصفة عامة تحارب التخلف الثقافى وتعمل فى ذات الوقت على تكييف العناصر الثقافية الواردة بما يتناسب مع التراث الثقافى ، وذلك التراث تعمل التربية جاهدة للمحافظة عليه وتنقيته وتطهيره من الشوائب من وقت لاخر • كما ان التربية تعمل جاهدة على ارساء مبادىء التحديث الحضارى فيما بين افراد المجتمعات الانسانية •

ولما كان العنصر البشرى هو محور التنمية المجتمعية ، فهذا يؤكد ، كما ترى بعض الاراء فى هذا المجال ، أنه يجب ان تعمل التربية على البدء به فى اى تنمية مرغوبة ، وذلك بزيادة معارفه وتنمية مهاراته وقدراته ، والسبيل الوحيد لذلك هو التعليم الراقى والمتقدم ، وهذا النوع من التعليم يتطلب من الدولة توفير

الامكانات المادية والبشرية • فاذا نجح مجتمع ما فى توفير هذه الامكانات ، أصبح النظام التعليمى فى ذلك المجتمع قادرا على المساهمة الفعالة فى التنمية المجتمعية •

العائد الاقتصادى من التعليم وطرق قياسه

وانطلاقا من نتائج الابحاث التى تشير الى وجود ارتباط موجب بين التعليم والدخل الفردى ، فان الدخل يتناسب مع التعليم • ومن هنا يسلم الباحثان بوجود عائد اقتصادى للتعليم يتألف من الدخول الفردية للافراد بخلاف مدى اسهامات الافراد فى زيادة الدخل القومى • والتعليم من هذا المنطلق أداة انتاجية لزيادة الانتاج ، وترجى من وراء كل قرش ينفق فيه عائد اقتصادى او مردود فردى واجتماعى يمكن تقديره كميا • وفى تقدير هذا العائد يثبت منهج البحث العلمى فى اقتصاديات التعليم طرقا نوجزها فيما يلى :-

- طريقة المقارنات الوصفية بين جداول المرتبات لافراد القوى البشرية العاملة فى حرفه معينة وبين مستويات تعليم هذه القوى البشرية •

- طريقة الارتباط بين زيادة النفقات التعليميةونمو الدخل القومى ، وقد استخدمت هذه الطريقة باليونسكو عام ١٩٥٠/١٩٥٥ م وابرزت الدور الاقتصادى للتعليم فى زيادة الدخل القومى فى هذه الفترة بمعدل ١,٨ ٪ سنويا •

- طريقة العامل المتبقى لتحديد نسبة اسهام التعليم فى نمو الدخل القومى: وهى تلجأ الى تقدير الزيادة الاجمالية فى الناتج القومى لبلد ما خلال فترة

زمنية مبينة دور العوامل الاخرى فى تلك الزيادة لاثبات ان ماتبقى يرجع الى بعض العوامل غير المحددة ومنها التعليم والمعرفة .

- طريقة مقارنة النفقات التعليمية بالعائد ، وتمثل النسبة بين المردود والنفقات ما يسمى بمعدل العائد . وقد وجه لهذه الطريقة الكثير من النقد ، حيث ان تفسير الدخل كسبب مباشر للتعليم امر مشكوك فى صحته ، وذلك لتأثر الدخل بعدة عوامل يمثل التعليم واحدا منها .

- طريقة المقارنة بين مجموعتين متكافئتين بقدر الامكان فيما يتعلق بالسن والجنس والذكاء العام والخبرة . والمتغير التجريبى هنا هو مستوى التعليم . وتقارن الدخول بالمستويات التعليمية .

- طريقة الدراسات التتبعية ، والدراسة تختبر هنا مدى تأثير اختلاف المستويات التعليمية على مستويات انتاجية الافراد على فترات زمنية وذلك اثناء ممارستهم لحياتهم العملية .

- طريقة الدراسات القبلية - البعدية ، حيث يقسم الافراد الملتحقون بالوظائف حديثا الى مجموعات حسب مستوياتهم التعليمية وتتم المقارنة بين دخول هؤلاء الافراد وبين مستوياتهم التعليمية على فترات زمنية

- طريقة التحليل متعدد الانحدار ، والمعتمدة على فكرة العلاقات الدالة وذلك فى دراسة العلاقة بين الدخل والتعليم . وهذه الطريقة تستخدم مايعرف بشكل الانتشار او التشتت .

- طريقة المسار باستخدام نموذج اقل المربعات الجزئية ، وهى طريقة احصائية لمحاولة رسم افضل خط يمثل هذه العلاقة ، وهذا الخط هو الذى يكون مجموع مربعات انحرافات النقط عنه أصغر مايمكن ٠

هذا وسيفضل المؤلف الطريقة الاولى وهى طريقة المقارنات الوصفية بين جداول أجور الأفراد وبين مستوياتهم التعليمية نظراً لسهولة استخدامها ، وامكان التوصل لنتائج دقيقة باستخدامها

الاجور كمؤشر للعائد الاقتصادى من التعليم :

انتهت وجهة نظر الكثير من الدراسات السابقة فى مجال اقتصاديات التعليم الى اعتباره ـ اى التعليم ـ كعملية استثمار او انفاق انتاجى ، فالمعارف والعادات والمهارات التى يتلقاها الفرد خلال عملية التعليم فى المؤسسات التربوية المختلفة، ومستوى هذا التعليم ، والاراء المكتسبة نحو الاسلوب العلمى فى الحياة تؤثر بطريقة مباشرة فى انتاجية الفرد ٠ ولقد اكدت هذه الدراسات وجود علاقة ايجابية بينالتعليم وزيادة الانتاج وزيادة مستويات الدخل سواء على مستوى الفرد ام على المستوى القومى ٠

ويقسم العائد من الاستثمار فى العملية التعليمية الى نوعين من العوائد : عوائد مادية او اقتصادية ، وعوائد اجتماعية وثقافية للفرد والمجتمع ٠ وقد ركزت اغلب الدراسات السابقة على قياس النوع الاول من العوائد وهى العوائد المادية

او الاقتصادية من التعليم . وقد سبق للباحثين تلخيص أهم الطرق التى اتبعت من معظم الدراسات السابقة فى تقديرها للعائد الاقتصادى من التعليم . وكان قياس العائد الاقتصادى من التعليم يتم من خلال دراسة حسابات الدخول (أوالاجور) ومقارنتها بالتعليم ـ فكان الاتجاه العام هو مقارنة الدخول او الاجور بالمستويات التعليمية لافراد القوى البشرية العاملة .

وهكذا فان الاتجاه السائد فى معظم دراسات العائد الاقتصادى من التعليم يقوم على حساب الدخول او الاجور التى تمثل العائد الاقتصادى الخاص بالفرد . فالاجور التى يحظى بها العاملون بسوق العمل غالبا ما تحدد من قبل اصحاب العمل او اصحاب المشروعات او الحكومات ، ومن ثم تصلح كأساس لتحديد القيمة الاقتصادية الخاصة بالفرد . ويعتبر البحث الحالى من بين انواع هذه البحوث والدراسات التى تأخذ فى اعتبارها (مستوى الاجور) كمؤشر لتحديد العائد الاقتصادى الخاص بالفرد من التعليم . وينبغى الاشارة الى ان الدراسات السابقة توصلت الى نتائج مؤداها ان اهم مؤشرات تحديد مستوى الاجور لدى افراد القوى البشرية المنتجة هى التعليم ومستوى التدريبات الفنية والخبرات المهنية لدى هؤلاء الافراد . فالى جانب اهمية التعليم فى تحديد مستويات الاجور لدى هؤلاء الافراد . توجد عوامل اخرى ذات درجات متفاوته فى الاهمية . اهم هذه العوامل التدريبات اثناء الخدمـــة ، والخبرات المهنية المكتسبة ، ونوع الحرفة ، باعتبار ان بعض الحرف والمهن تتيح فرصة اجور اكبر لدى افرادها بالمقارنة بحرف ومهن اخرى فى سوق العمالة . كما اكدت الكثير من الدراسات فى مجال اقتصاديات التعليم ان التعليم والاستثمار فيه يساهم فى الارتفاع بمستوى الاجور لدى الافراد . ومستوى الاجور

يتوقف على مستوى التعليم ونوعية التدريب وطبيعة المهاراء التى اكتسبها الفرد خلال المراحل التعليمية المختلفة ٠

العوامل المؤثرة في تحديد الاجور لدى افراد المجتمع :

ان دخول افراد المجتمع وتحديد مستوى اجوره يتوقف على العديد من العوامل ، المادية منها والبشرية وبعض هذه العوامل يتعلق بطبيعة العلم والتكنولوجيا ومدى توافر الموارد الطبيعية وطرق وأساليب الانتاجية ٠ وبعض هذه العوامل يتعلق بطبيعة العمل نفسه وموقع " طبيعة العمل " فى سلسلة المواقع الانتاجية داخل المجتمع نفسه ٠ والبعض الاخر يتعلق بالافراد انفسهم او مايطلق عليه " العوامل البشرية " ، وتتفرغ هذه العوامل البشرية المؤثرة على مستوى اجور افراد المجتمع الى عوامل بشرية مؤثرة على ظروف الانتاجية مثل ظروف العمل المادية وظروف العمل الاجتماعية وحاجات الفرد ورغباته ، وأخيرا عوامل بشرية مكتسبة مثل التعليم والتدريب والخبرة لافراد المجتمع ٠٠ وفيما يلى عرض سريع لاهم العوامل المؤثرة فى تحديد مستوى الاجور لدى افراد المجتمع مع التركيز على تحديد موقع التعليمواهميته النسبية من بين العوامل المؤثرة فى تحديد الاجور لدى افـــــراد المجتمع ٠

العوامل المادية :

تلعب الظروف المادية لدى أى مجتمع دورا هاما فى تحديد نسب دخول أعضائه ، فحجم الناتج القومى يؤثر مباشرة فى تحديد نسب هذه الدخول ٠ ومن أهم العوامل المادية والمؤرثرة فى تحديد دخول افراد المجتمعات الانسانية : تقدم

العلم والتكنولوجيا ، وتوافر الموارد الطبيعية ، الى جانب طرق الانتاجيـــة وأساليبها ٠

١ ـ تقدم العلم والتكنولوجيا :

من بين عوامل تقدم اقتصاديات المجتمعات والافراد " تقدم العلم والتكنولوجيا " المستخدمة فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه المجتمعات ٠ وفى عصرنا الحالى ترتبط مستويات اجور الافراد بمدى تقدم العلم والتكنولوجيا المتاحة لهؤلاء الافراد ٠ ففى الدول المتقدمة تتيح مجالات العلم والتكنولوجيا فرصا وظيفية أكبر ، ومن ثم دخلا اكبر للافراد ، مقارنة بما هو متاح فى بلدان العالم النامى ٠ ولنأخذ مثالا على ذلك وظيفة سكرتيرة فى اى مصلحة: فالامر معروف للكثير منا كم تتقاضى هذه السكرتيرة فى مصلحة ما فى مجتمعنا ٠ والامر مختلف تماما فى البلدان المتقدمة ، حيث تحصل مثل هذه السكرتيرة على مرتب مجز يوفر لها رغد العيش ٠ ومايقال عن وظيفة سكرتيرة يقال عن باقى الوظائف٠ فالدول المتقدمة تستخدم مجالات العلم والتكنولوجيا المتطورة فى تنمية اقتصادياتها، ويؤدى هذا الى زيادة الناتج القومى العام ، او بمعنى ادق يساهم تقدم العلم والتكنولوجيا فى زيادة معدلات الانتاجية للافراد ، ويؤدى هذا بدوره الى زيادة الناتج القومى العام ، وهذا يؤدى بالضرورة الى زيادة سلم الرواتب والاجور لدى القوى البشرية العاملة فى هذه المجتمعات ٠ على انه ينبغى الاشارة الى ان تقدم العلم والتكنولوجيا واستخدامها فى مجالات التنمية الاقتصادية ليست هى العوامل الوحيدة فى تحديد مستويات الاجور لدى القوى البشرية المنتجة فى اى مجتمع ، كما سيتضح ذلك فى السطور اللاحقة ٠

٢- تواقر الموارد الطبيعية :

والى جانب تقدم مجالات العلم والتكنولوجيا ومدى استخدامها فى تحسين قدرات المجتمع الانتاجية ، تلعب عوامل توافر الموارد الطبيعية دورا رئيسيا فى تحديد مجمل الناتج القومى لمجتمع ما ونسب دخول افراده من هذا الناتج القومى العام • والامثلة فى ذلك كثيرة ، فمثلا مجموعة دول مجلس التعاون الخليجى تتوافر لديها احتياطات هائلة من الموارد الطبيعية والمتمثلة فى البترول الخام ، وهذا بدوره ادى الى زيادة مجمل الناتج القومى لهذه الدول ، خاصة بعد ارتفاع اسعار البترول فى النصف الاول من السبعينات ، وبرغم انخفاض اسعار البترول الخام النسبى حاليا ، الا ان معظم هذه الدول حافظت على معدل الاجور لدى افراد قوتها البشرية العاملة • والركيزة الاساسية فى ذلك هو مدى توافر الموارد الطبيعية فى تلك المجتمعات •

٣- طرق الانتاجية وأساليبها :

واتصالا بالنقطة السابقة ، وهى مدى توافر الموارد الطبيعية وأثر ذلك فى زيادة مجتمع الناتج القومى ومايتبعها من زيادة مستويات الاجور ، فان طرق الانتاجية وأساليبها تلعب دورا هاما فى تحديد مدى التقدم فى اقتصاديات المجتمعات والافـــراد • ودون الخوض فى التفصيلات ، فان طرق الانتاجية وأساليبها فى شرق اوربا وفى الاتحاد السوفيتى قد اديا الى ان تقدم مجالات العلم والتكنولوجيا فى هذه المجتمعات لم يثمر عن تحسين قدرات هذه المجتمعات الانتاجية • وايضا طرق الانتاجية واساليبها فى بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل الجزائر

ونيجيريا وبدرجة اقل نسبيا فى مصر اعاقت تقدم اقتصاديات هذه المجتمعات ، وأثر هذا فى عدم تناسب مستويات الاجور فيما بين الافراد بمستويات المعيشة الحالية مما ادى الى انخفاض مستوى المعيشة لدى افراد القوى العاملة بهذه المجتمعات .

- العوامل البشرية :

١- ظروف العمل الاجتماعية :

تشير بعض الدراسات الى تأثر النموالاقتصادى بظروف العمل الاجتماعية فى المجتمع . مما يتوفر لدى الانسان من خدمات أثناء فترة عمله ، ومايتطلع اليه من امانى مستقبلية تؤثر فى كم الانتاج ، وبالتالى فى قيمة دخله . وهذا ما اشار اليه محمد متولى غنيمة بقوله : ان بعض علماء الاقتصاد ذهب الى ان ماحدث فى اوربا فى القرنين الثامن عشروالتاسع عشر من نمو فى رأس المال المادى ومعدات الانتاج - وبالتالى فى زيادة مستوى الدخول - لم يكن قاصرا على ارتباطه بالقوى الميكانيكية او المخترعات الحديثة ، وانما ارتبط ايضا بظهور علاقات انسانية واجتماعية جديدة . لم يكن الادخار وتجميع المدخرات باعتباره وسيلة لتكوين رأس المال - عملا ميكانيكيا آليـا ، بل كان نتيجة لظهور اتجاهات جديدة فى السلوك الاجتماعى . فظهور نزعات الادخار فيما بين افراد المجتمع ، وتكوين هذه المدخرات لدى البنوك ، وممارسة هذا العمل كسلوك يتميز به افراد المجتمع يسهم فى تحسين المستويات الاقتصادية لهذا المجتمع .

ومما لاشك فيه ان الظروف الاجتماعية والحياتية لدى افراد القوى البشرية المنتجة تؤثر فى طرق الانتاجية ومستواها . فالعامل المنتج الذى يحيا فى ظروف

اجتماعية عادية ، ولاتشوب حياتة اى مشكلات اقتصادية ، تميل انتاجيته الى ان تكون اكفأ وافضل من نظيره الذى يعانى من مثل هذه المشكلات • والى جانب هذا فان ظروف العمل اليومية الخالية من المشكلات الاجتماعية قد تؤدى الى تعاظم حب العمل والاخلاص فيه •وعندما تكتسب القوى البشرية العاملة مثل هذه الصفات فان انتاجيتها " كما ونوعا " تتحسن باطراد • والى جانب تعاظم قيم حب العمل والاخلاص فيه ودور هذه الصفات فى تحسين مستويات الانتاجية ، فان مستوى الادارة وكفاءتها فى اى مجتمع تساهم بقدر غير يسير فى تقدم اقتصاديات المجتمعات والافراد • ومستوى الادارة يتدرج من المستويات السياسية العليا وحتى المواقع القيادية فى العمل الانتاج كما ان مستوى تحضر المجتمع يحدد مستوى اجور اعضائـــه ، بحيث تتناسب المهن ومدى احتياج المجتمع لها مع سلم الرواتب والاجور لهذ المهن فلا يطغى راتب مهنة على راتب مهنة اخرى • والى جانب ماسبق فان حرية التعبير عن الرأى ومدى الحرية السياسية المتاحة للافراد ونمط العلاقاتالاجتماعية السائدة فى المجتمع ومدى المشاركة فى اختيار القيادة السياسية يؤثر بما لايدع مجالا للشك فى القدرة والرغبة الانتاجية من قبل افراد المجتمع •

كما ان مستوى صحة العمال ومدى الاهتمام بالتأمين الصحى لهم ولعائلاتهم قد يسهم بقدر ما فى تحسين المستويات الانتاجية لهم ويزيد من رغبتهم فى زيادة معدلات الانتاج ، وهذا بدوره يؤدى الى زيادة مجمل الناتج القومى ، وهذا هو المحدد الرئيسى فى تحديد سلم الرواتب والاجور لدى أعضاء المجتمع •

٢- التعليم والتدريب :

تنتهى وجهة نظر كثير من علماء الاقتصاد الى الاهمية القصوى لجوانب التعليم والتدريب فى تحديد مستوى الاجور فيما بين الافراد . فيذهب " شولتز " فى نظرته الى التعليم على أنه استثمار او ذو عائد اقتصادى . فالتعليم من وجهة نظر " شولتز " بما يتضمنه من معارف مهارات وتكوين قيم وعادات والتى يتم اكتسابها للافراد خلال عملية تربيتهم داخل المؤسسات التعليمية تؤثر بطريقة أو بأخرى على القيمة الانتاجية للافراد . ان الاستثمار فى التعليم يعطى عائدا محددا ، وهو مثل رأس المال المادى ، الاستثمار فيه يعطى عائدا اقتصاديا بعد فترة معينة من الوقت. فالمنصرف على التعليم يعتبر استثمارا ذا عائد اقتصادى . ويضيف " شولتز " ان مايصرف على رفع المستوى التعليمى للافراد يعتبر استثمارا ذا عائد اقتصادى . ومع زيادة الانفاق على التعليم ومع زيادة كمية التعليم التى يتلقاها الفرد يزيد دخله ويرتفع مستواه المادى .

اما دراسات " مورجان " و " دافيد " فتشير الى اهم المحددات فى مستوى الاجور لافراد الولايات المتحدة الامريكية وهى كالتالى :
التعليم والعمر الزمنى ، النوع ، والحرفة والاتجاهات نحو الاعمال الشاقة والجنس المعرفى ، واخيرا القدرة على الاتصال وتكوين العلاقات الاجتماعية .

وأشارت هذه الدراسات الى ان عامل القدرة على الاتصال وتكوين العلاقات الاجتماعية ليس بدرجة اهمية عامل التعليم فى تحديد مستوى اجور الافراد .

ويلخص " سكاروبولس " نتائج بحوثه الخاصه بالعوامل المؤثرة على مستوى اجور المواطنين فى مجموعة شعبوب غرب اوربا فى ان القدرات العقلية المختلفة للمواطنين ليست فى اهمية التعليم فى تحديد مستوى الاجور بين المواطنين • فأكثر من ٦٠ ٪ من اختلافات دخول الافراد داخل المهنة الواحدة تعزى الى اختلافات فى المستوى التعليمى • وتؤكد هذه الدراسات الاهمية البالغة لنوعية التعليم فى تحديد مستوى الدخل •

ومن ثم تصل هذه الدراسات الى نتيجة مؤداها ان الانفاق على تحسين " نوعية التعليم " المقدم الى المواطنين يمثل استثمارا مفيدا لجوانب التنمية الاقتصادية فى المجتمعات الانسانية • كما ان الارتقاء بنوعية التعليم يمثل أفضل طريقة لتنمية المجتمعات وذو عائد أفضل من اطالة سنوات التعليم •

أما " فيجرلند " فيذهب فى تحليلاته المطولة عن السويد الى أن " التأثيرات المباشرة للقدرات المعرفية على قيمة الداخل اما ضئيله التأثير أو ليست ذات دلالة احصائية ــ فى حين أن تأثيراتها غير ا لمباشرة قوية ــ لكن نوعية التعليم أثبتت أنها ذات تأثير مباشر فى تحديد قيمة الدخل وأيضا لها تأثيرات غير مباشرة وقوية ــ النظام التعليمى وحدة لايكفى كمحدد لقيمة الدخل ولاعطاء فرصه متوازية لتلاميذه فى المستقبل لاكتساب دخول متوازية هذا بسبب أن العوائد التعليمية تكون أفضل لهؤلاء القادمين من مستويات اجتماعية ــ اقتادية أفضل " •

تشير دراسات " هنشليف " و " سكاربولس " التى اجريت فى عدة بلاد متقدمة عام ١٩٧٣ الى النتائج التالية :ــ

التعليم له عائدات اقتصادية واجتماعية ـ هذه العائدات ذات نسب عالية فى المجتمعات النامية عنها فى المجتمعات المتقدمة • اى ان مستوى التعقيد التكنولوجى فى هذه البلاد يؤثر بطريق مباشر على قيمة عائدات التعليم الاقتصادية والاجتماعية ـ أكثر المستويات التعليمية ذات عائد مباشر هى المستويات الادنى فى التعليم بينما التعليم العالى له عائدات اقتصادية متوسطة خاصه فى البلاد الاكثر تقدما ـ ومن ثم يجب اقتراح ان حجة التعليم للجميع خاصة فى مستوياته الاولى ـ علاوة على أنه حق انسانى للجميع ـ أيضا يجب ان تدعمها هذه النتائج من حيث انها ذات قيمة اقتصادية مدفوعة • الاستثمارات البشرية فى الدول النامية تفوق عائداتها الاستثمارات المالية بينما فى الدول المتقدمة تتساوى كل من الاستثمارات البشرية والاستثمارات المادية علاوة على هذا الاستثمار فى التعليم يعود بالفائدة المباشرة فى تحسن وتقدم الناتج القومى للبلاد النامية والمتقدمة على حد سواء ـ العمال ذوو المؤهلات الثانوية فى التعليم يبدو أنهم اكثر فاعلية فى تقدم اقتصاديات المجتمعات ـ بينما حملة المؤهلات العليا بالمقارنة بمستويات التعليم الاخرى خاصة فى البلاد الاقل تقدما اقبل مشاركة فى مشروعات التنمية ، لهذا يجب وضع الخطط الدقيقة للاستفادة من حملة الشهادات العليا فى مشروعات الخطط القومية للتنمية •

وأهم النتائج التى توصل اليها " هنشليف " و " سكاروبولس " ان التأثيرات المباشرة للتعليم فى تحديدة لقيمة دخل الافراد تقل بزيادة درجة تحضر المجتمعات •

وهكذا فان التعليم يلعب دورا ما فى تحديد قيمة دخول الافراد ، والى جانب أهمية التعليم فى هذا المجال توجد عوامل اخرى ذات درجات متفاوته فى الاهمية • من أهم هذه العوامل التدريبات المهنية أثناء الخدمة ، الى جانب الخبرات العملية ، ونوع الحرفة باعتبار أن بعض الحرف تتيح فرصة دخول أكبر لافرادها مقارنة بحرف أخرى لاتتيح هذه الامكانية • ومن ثم فان اهم مؤشرات الدخل هى التعليم والتدريبات المهنية والخبرات العملية فيما بينهم • وفى هذا الصدد يذكر اسماعيل محمد دياب : أن الكثير من الدراسات فى مجال اقتصاديات التعليم أكدت على ان التعليم والاستثمار فيه يساهم فى الارتفاع بمستوى الاجور لدى الافراد • ومستوى الاجور يتوقف على مستوى التعليم ونوعية التدريب وطبيعة المهارات التى اكتسبها الفرد خلال المراحل التعليمية المختلفة •

٣- الخبرة الذاتية والمهنية :

ومن ضمن العوامل البشرية المؤثرة فى تحديد مستوى الاجور لدى الافراد عامل الخبرة • ويذهب علماء الاقتصاد فى تحديدهم لمستوى خبرة الافراد الى التمييز بين نوعين من الخبرات : خبرة ذاتية عامة وهى التى تنشأ لدى الفرد بمرور الزمن ، ومقياس هذه الخبرة العامة هو العمر البشرى • فعندما يزداد عمر المرء تزداد خبرته العامة فى شتى مناحى الحياة ، ويؤثر هذا العمر البشرى فى نشاطات المرء الحياتية وهذا بدوره يؤثر فى مستوى دخله او مايطلق عليه مجموع دخول الفرد وهذا النوع من الخبرة له دور فى هذا المجال بغض النظر عن نوع الوظيفة التى يمارسها الفرد او مكانها او درجة تحضر المجتمع او غيرها من العوامل المؤثرة فى

مستوى دخول الافراد • والنوع الثانى من الخبرة هو ذلك الخبرة المرتبطة بالمهنة والتى تنشأ نتيجة زيادة خبرات الانسان بمهنته وهو مايسميه علماء الاقتصاد الخبرة بالعمل ومن أشد المتحمسين لدور الخبرة المهنية فى تحديد مستويات الاجور عالم الاقتصاد الامريكى " مينسر " الذى ذهب فى تحليلاته الاقتصادية الى حد اعتبار ان الخبرة المهنية من ضمن المحددات الرئيسية ، وأن أى استثمار فى زيادة الخبرات المهنية له عوائده فى زيادة انتاجية القوى البشرية العاملة • وزيادة الانتاجية لهذه القوى البشرية تؤدى بالطبع الى زيادة مستويات الاجور فيما بين الافراد •ويذهب " مينسر " فى هذه للتحليلات الى ان الخبرة بنوعيها العام (والناشىء عن العمر الزمنى والخاص أو المهنى) والناشىء عن ممارسة حرفة او عمل ما يؤدى الى زيادة المعرفة والمهارة ـ فكم وكيف هذا الوقت المنقضى مع المهنة يكسب القوى البشرية قدرات تعليمية اضافية ودوافع ذاتية لتحسين مستوى انتاجيتهم ، وبالتالى زيادة مستويات اجورهم • وهذا النوع من التعليم يسميه " مينسر " •

فالتربية اللامدرسية والناشئة من زيادة خبرات أفراد القوى البشرية العاملة فى سوق العمالة تؤدى الى زيادة مستويات الاجور بين أفرادها •

تعليـــق :

من أهم العوامل المؤثرة فى تحديد مستوى الاجور لدى افراد المجتمع ماهو مادى ومنها ماهو بشرى • من ضمن العوامل المادية المؤثرة فى سلم الرواتب والاجور مجالات العلم والتكنولوجيا ومدى مسايرة السوق الانتاجية فى المجتمع لهما

ومدى معاصرة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واخذها بمبادىء التقنية العلمية والتكنولجية فى مشروعاتها الانتاجية ، ومدى توافر الموارد الطبيعية لمشروعات التنمية ومجالاتها • ومن ضمن العوامل المادية المؤثرة فى تحديد مستوى الاجور لدى أفراد المجتمع طرق الانتاجية وأساليبها السائدة فى المجتمع وطرق تقسيم الناتج القومى العام على أفراد القوى العاملة •

ومن أهم العوامل البشرية المؤثرة فى تحديد الاجور ظروف العمل الاجتماعية مثل القيم السائدة فى مجال العمل ، ومستوى الادارة ومدى كفايتها ، ومدى تحضر المجتمع وأنماط العلاقات الاجتماعية والسياسية السائدة ونمط الحكم ومستوى صحه العمالة البشرية ، الى جانب المستويات التعليمية والتدريبية والخبرات الذاتية والمهنية للقوى البشرية المنتجة فى المجتمع • والشكل التوضيحى التالى يبين أهم العوامل المؤثرة فى تحديد مستوى الاجور لدى أفراد المجتمع •

العوامل المؤثرة فى تحديد مستوى الاجور لدى افراد المجتمع

عوامل مادية	عوامل بشرية
– تقدم العلم والتكنولوجيا	– حاجات الفرد ورغباته
– توافر الموارد الطبيعية	– ظروف العمل الاجتماعية
– طرق الانتاجية ومجالاتها	– مستوى التعليم
– اساليب الانتاجية وظروفها المادية	– مستوى التدريب
– موقع الحرفة او المهنة فى سوق الانتاجية	– الخبرات الذاتية والمهنية

الوضع التاريخى للتعليم من المنظور الاقتصادى :

يذكر مطاوع فى كتابة اصول التربية أن المدرسة قد ظهرت فى الوقت الذى تحول فيه الاقتصاد من اقتصاد الكفاية الى اقتصاد الفائض • واقتصاد الكفاية فى المعيشة بالمجتمعات البدائية يتمثل فى الصيد والرعى والتنقل ، بحيث لايسمح بوجود تعليم نظامى • ولا وقت ولاتفرغ للتعليم ، وكانت التربية قاصرة على التربية المنزلية او التربية المصاحبة للكبار وسط علاقات اجتماعية معينة وظروف البيئة الاقتصادية •

وحين عرف الانسان الاستقرار وظهر الفائض فى الانتاج اصبح لدى الانسان رصيد وافر من الخبرات اتاح له فرصه استخدام المدرسة لنقل هذا الرصيد الثقافى كوسيلة للتربية • ولكن هذا الرصيد من التربية والجهود المنظمة لها لم تتوفر للجميع ، بل توفرت للقادرين اقتصاديا او المتميزين على الميزان الاجتماعى • ولهذا ظلت التربية حبيسه التأثيرات الاقتصادية الفردية والجماعية والحكومية • وكانت العلاقة بين التربية والاقتصاد علاقة من طرف واحد ، فالدولة تمد التعليم بالميزانية ايا كانت هذه الميزانية ، لكن التعليم لايهدف رد الجميل وتزويد الاقتصاد بالمردود المناسب الجهد المبذول الذى يسهم فى مزيد من النمو الاقتصادى •

فالتعليم كان يسوده الاتجاه النظرى ، ولم تفتتح مدارس مهنية او فنية ، ولم يهدف التعليم استغلاله لصالح الفرد او المجتمع فى الحياة العملية • ومع تعقد الحياة وتعقد النظم الاقتصادية للمجتمعات ، حدثت تغيرات تعليمية ارتبطت بالتغيرات

الاقتصادية والاجتماعية الحادثة • حيث حدث تغير فى النظره للتعليم فلم يعد مجرد استهلاك او مجرد خدمة تؤدى من قبل الدولة لافرادها ، وانما اصبح انتاج يسهم فى تقدم الانتاج ، ويقدم الايدى العاملة البشرية لمؤسساته وبالتالى اصبحت وزارة التربية والتعليم وزارة انتاجية الى جانب كونها وزارة استهلاكية ، ووزارة خدمية •

وبتمثل الجانب الانتاجى فى زيادة دخول الافراد - كما يقول مطاوع - وفى زيادة الكفاية الانتاجية للافراد ورفع مستوى المبادرة لديهم ، وتحسين اساليب الانفاق والاستهلاك واعطائهم القدرة على الحركة والابداع والاختراع والتوفق • ويتمثل الجانب الاستهلاكى فيما يصرف على التعليم من أموال ومبانى ومرتبات واجور لمن يعمل فى ميدان التربية والتعليم ، وفى شراء الاثاث والادوات وغيرها ، بمعنى الموارد المالية بالاضافة الى الجزء المادى الفيزيقى - وعلى ذلك فمن الضرورى ان تكون النفقات فى التعليم اقل من الانتاج ، ويسمى الفرق بين النفقات والانتاج المادى وغير المادى بالعائد او الانتاجية •

ويعاب على العوائد التعليمية المادية وغير المادية طول الفترة الانتاجية وبعبارة اخرى طول دورة رأس المال بمقارنة التعليم كأى مشروع استثمارى آخر • فالمشروع الاستثمارى العادى مثلا (مشروع مصنع طابوق - مصنع حلوى ••• الخ) هذا المشروع يتفق فى الحصول على منتجاته مبالغ مادية معينة لاتلبس وتعود فى صورة منتجات تعود - بعد بيعها - تعود مع رأس المال بنسبة عائد مجزية ومشجعة على الاستمرار فى الصناعة • اما التعليم كمشروع استثمارى فان عوائدة طويلة الامد ، فهى يتحقق فى ترقية اذواق الافراد وفى دخول مادية على طوال حياتهم الانتاجية ، وفى الافكار والاراء والمخترعات والانتاجات والاسهامات التى يقدمونها خلال عملهم لدفع

عملية الانتاج المباشرة • وكل هذا يجعل النفقات التعليمية اقرب للاستهلاك او الخدمية منها الى الاستثمار • فهو اذن استثمار فى عقول البشر او بناء رأس المال البشرى الضرورى لاستثمار رأس المال المادى • وعلى ذلك بدأت بعض البحوث تهتم بقياس الانتاجية التعليمية او اسهامات التعليم فيما يسمى بالتخزين التربوى ، وكانت دراسات شولتز ودينسون من الدراسات الرائدة فى هذا المجال على المجتمع الامريكى •

وكى يحقق التعليم اكبر عائد مادى وثقافى لابد ان تتوفر عدة نقاط :ـ

١ـ ان يحقق النظام التعليمى انتاج العدد اللازم من القوى العاملة بلا فائض او قصور ، وهذا يعنى تحقيق التعليم استراتيجية الكم •

٢ـ ان يحقق التعليم انتاج القوى العاملة بالمهارات والمعارف الملائم لمجالات سوق العمل ، وأن يساند هذا سياسة تشغيل قاسية تضع الكفاية المناسبة فىالمكان المناسب ، وهذا يعنى تحقيق التعليم الاستراتيجية النوعية او الكيفية •

٣ـ ان يلتزم النظام التعليمى بجدول زمنى دقيق ومناسب يتفق وحاجات سوق العمل فى مراحل النمو الاقتصادى للدولة والهيئات الخاصة •

٤ـ ان يحقق التعليم المستوى المناسب للقوى العاملة بما لايدع مجالا للقصور فى الانتاج وهذا يستلزم ان يكون التعليم على مستوى من الكفاية الداخلية والخارجية المناسبة لثقافة العصر ومستحدثاته •

لكل هذا وجب الربط بين التعليم وهيكل الوظائف والمهن بالمجتمع • حتى يتضمن ويتسوعب هيكل العمل القوى البشرية اللازمة لتحقيق خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالدولة • وقوة العمل فى المجتمع ، هم فئه الشباب القادرون على العمـــل ، وتبدأ من سن ١٨ الى سن ٢١ الى سن الاحالة على المعاش • وتتدرج مستويات العمل هذه فى هرم سداسى وظائفى كما هو موضح :

مديرون

اخصائيـــون

فنيـــون تطبيقيـــون

فئات متوســـطه ومساعـــدة

عمـــال مهـــرة

عمـــال غيـــر مهـــرة

ومن الضرورى أن يعترف المجتمع بالتغيرات المستمرة فى التركيب الوظائفى او فى توزيع القوى العاملة فى اى قطاع اقتصادى • وتحدث هذه التغيرات تبعا لاختلاف نسبة العمالة فى قطاعات الانتاج ، كأن يمتص قطاع الصناعة نسبة كبيرة من عمال الزراعة أو عمال الخدمات • كما يحدث التغير فى هذا السلم مع حدوث احلال مقصودا او غير مقصود للعمال متوسطى المهارة كل العمالة غير الماهرة ، او نتيجة تعزيز قطاع الصناعة باخصائيين او مهندسين من قطاع الزراعة •

واذا ما طبقنا هذه الافكار على نظمنا التعليمية لوجدنا أن التعليم الابتدائى اكثر بعدا عن الانتاجية المادية المباشرة الى حد كبير ، لكنه اكثر فائدة من المنظور الثقافى ، حيث ينتقل هذا النوع من التعليم المواطن من مستوى الامية الكاملة الى مستوى المواطنة الصالحة والوعى والادراك بمهارات القراءة والكتابة والحساب ، كما انه اساس تقدم الفرد فى بقية المراحل التعليمية ، اذ انه يمد الدارس بأسس التميز والامكانات التى تساعده على تفتق امكاناته فى المستقبل . فاذا انقطع الدارس عن مواصلة الدراسة فان يكون على مقربة من المواطنه الصالحة اذا ما واصل سلم الثقافةوالعلم حتى من خارج سلم التعليم الرسمى ، لكن الكثيرين من الطلاب الذين ينقطعون عن الدراسة غالبا ما يرتدون للامية من جديد ، وتضاف نفقات التعليم الابتدائى لهؤلاء الى حساب الفاقد التعليمى او الهدر التربوى .

ومن يستطلع الهيكل الوظيفى للعمل فى مصر ، يلاحظ شيئا من الخلل فى الجزء الاوسط منه ، بمعنى ضخامة العجز فى الفنيين والعمال المهرة ومتوسطى المهارة، حيث لايزال الهيكل التعليمى قاصر عن انه يعطى للدولة العمالة الماهرة اللازمة لدفع عملية التنمية بالنوع والمستوى المناسب . فهناك فائض فى خريجى بعض الكليات النظرية مثل خريجى كليات الاداب والحقوق والتجارة . بجانب سوء التوزيع التى يجعل هنا تكدثا فى بعض المتخصصين كما يحدث فى المدن وعواصم المحافظات ، يقابل ذلك عجز ظاهر فى الارياف والقرى والنجوع ، كما هو الحال فى توزيع الخريجين من الاطباء والمهندسين مثلا .

وعلى ذلك يلزم القطاع التعليمى فى الدولة عمل تحليل شامل لما هو قائم من الاجهزة الاقتصادية حاليا وماهو متوقع لها من انشطة فى المستقبل القريب ، ثم رسم

السياسة التعليمية التى تكفل توجيه السلم التعليمى لتلبية حاجات البلاد من القوى العاملة المدربه ، ويحقق ايجابية وفعالية التعليم فى دفع التقدم فى البلاد ٠

التعليم وانتاجية العمل :

يشير تقرير مؤتمر العمل الدولى عام ١٩٨٦ الى ان القوى العاملة فى العلم تبلغ عام ١٩٨٠ قرابة الفين مليون نسمه من مجموع السكان الذى يبلغ ٤٥٠٠ مليون نسمه تقريبا ٠ وتمثل النساء نحو ثلث هذه القوى العاملة التى يعمل اكثر من نصفها فى الزراعة ، بينما يعمل الخمس فى الصناعة ، وقرابة ٣٠ ٪ منها فى قطاع الخدمات وهى آخذه فى الزيادة فى الفترة الاخيرة مقابل انخفاض حصه العماله فى مجال الزراعة ، حيث يسهل ان نلاحظ اليوم هجرة الاراضى الزراعية وبدء التوسعات السكنية على حساب الاراضى الزراعية ٠

ومع زيادة القوى العاملة فى كافة المجالات الاقتصادية فان مشكلة العجز فى فرص العماله تكاد تمثل المشكلة الرسمية التى تحتل اهتمامات المسئولين على كافة المستويات اليوم فى مصر وفى معظم بلدان العالم ٠ ويقابل ذلك زيادة فى النمو السكانى بمعدل بلغ ١,٨ ٪ سنويا خلال الفترة ٧٠ــ١٩٨٥ (انظر تقارير مكتب العمل الدولى) ، وانخفاض حجم السكان النشيطة اقتصاديا فى العمرية ١٥ــ١٦ عاما من ٢,٣ ٪ سنويا الى ١,٨ ٪ فى الفترة منذ ١٩٨٥ حتى ٢٠٠٠ م٠

ويذكر عتيمه ان القطاع الحضرى يتسم فى الدول النامية بالمحدودية اذ لا تستخدم اكثر من ١٠ ــ ١٥ ٪ فقط من قوة العمل ، وهو قطاع يعتمد اساسا على تكثيف رأس المال واستخدام تكنولوجيا اكثر تطورا ، كما انه يقدم مكافأت خاصه لكل

مؤهل وان وظائفه اكثر امانا واجرا • ومع هذا فان كوفيز يؤكد اهمية التعليم فى اعداد الشباب للعمل والحياة بكفاءة • الا أن هناك شبه تناقض بين اغراض التعليم وتحفيزات الاقتصاد للشباب لنوعية حياة وعمل من الصعب عليهم ان يتحصلوا عليه بالفعل • وقد ادى هذا لفجوة كبيرة بين الطموحات والفرص المتاحة •

والمتتبع لفرص التشغيل فى الدول النامية لحظ زيادة هذه الفرص فى المراحل الاولى لاستقلال هذه البلدان بدرجة تزيد عن عدد الافراد المؤهلين لهذه الفرص• وتأتى بعدها مرحلة يتكدس فيها الافراد العاملين فى مكاتب الحكومة كما وظائف التدريس فى بعض المواقع • وتأتى مرحلة ثالثة يقل فيها معدل تزايد فرص العمل وتستمر معدلات التخريج بل تتزايد مع زيادة الطلب على التعليم فيحدث الاختلال بين العرض والطلب ويستمر مسلسل الازمات الاقتصادية فى البلدان النامية • تضخم اقتصادى قاصى مع نمو سكانى سريع وضغط متزايد على الانظمة التعليمية يلتهم ثمرات التنمية فى تلــــــك البلدان •

العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية :

كيفما نقول ان الانسان هو صانع التنمية فان التنمية الاقتصادية اساس التنمية وعمودها الفقرى •• ولاتقف التنمية الاجتماعية عند تقديم الخدمات الاجتماعية الكلاسيكية فى البيئة المحلية ، وانما يشمل التنمية تحليل القوى الاجتماعية السائدة فى المجتمع وطبيعة السلطة ونظام الكم ، فالنظام السياسى جزء من البعد الاجتماعى للتنمية • كما يدخل مفهوم الشخصية القومية ضمن مفهوم التنمية الاجتماعية •

ويرى بعض رجال الاقتصاد ان ارتفاع مستوى دخول الافراد يجعل المواطنين اقدر على دفع الضرائب التى تمكن الحكومة من تأدية واجباتها وتدبير سبل الخدمات الاجتماعية باشكالها المختلفة • ويرى رجال الخدمة الاجتماعية اسبقية التنمية الاجتماعية فى برامج التنمية ، حيث يصعب ان تسير التنمية الاقتصادية بخطى سريعة وقوته فى وسط الجهل والمرض بين الناس • فالتعليم هو طريق رفع الكفاية الانتاجية واتقان العمل • ولايمكن تحقيق ذلك بدون قوة بدنية كافية بجانب درجة من العلم والمعرفة تمكنهم من تحقيق هذه الكفاية - ولهذا يعطى رجال علم الاجتماع الاولوية لمشروعات التنمية الاجتماعية فى تحقيق برامج التنمية الشاملة •

وعموما فان من التسرع القول بتقسيم التنمية الى اقتصادية واجتماعية • والحق فى البحث عن صورة متوازنة تجمع مجالات التنمية فى صيغة واحدة شاملة ، فالتنمية الاقتصادية المتزنة حركة متصلة بين عوامل الانتاج المادية والبشرية بما يوفر الزيادة المناسبة فى الدخل القومى وارتفاع مستوى المعيشة وتحسين الحالة الثقافية والتعليمية للافراد • وعلى ذلك فليس المقصود بالتوازن اعطاء برامج التنمية الاجتماعية وبرامج التنمية الاقتصادية قدرا متساويا من الاموال ، ولا قدرا متساويا من البرنامج الزمنى للتنمية •

ومن ثم فاذا حللنا العناصر التى تمثل شروط قيام سياسة تنموية ناجحه فسوف نجد ان هذه العناصر تشمل البناء الاساسى الاقتصادى والبناء الاساسى الاجتماعى ويتمثل الاساس الاقتصادى فى كافة المؤسسات والمنشآت التى تخدم التنمية الاقتصادية وحاجة تلك التى تعد شروطا اساسية لزيادة الانتاجية فى كافة فروع النشاط الاقتصادى كوسائل النقل ومصادر انتاج الطاقة وغيرها من المرافق العامة ونظام العملة والنظام

المصرى ومنشآت الصيانة الفنية .... الخ .

اما البناء الاساسى الاجتماعى ، فيتمثل فى كافة الاوضاع الطبقية والوحدات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية وما يؤثر فى قيم ومعايير وسلوك الافراد مما يخدم عمليـة التنمية .

دور التعليم فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

من ابرز الادوار التى يمكن للتعليم أن يسهم فى التنمية من خلالها دوره فى ارساء قيمة جديدة واتجاهات ايجابية مؤدية للانتاج والعمل والاقتصاد فى الجهود والنفقات ومحاربة الاستهلاكية المدمرة • ولاشك ان قيمة العمل وربط المكافأة بالجهد وجودة الانتاج واقتصاديات التكلفة وربط الاستهلاك بالاحتياج ومحاربة مظاهر التفاخر والتباهى وكلها من متطلبات التنمية ومن ابرز مظاهرها •

وفى المجتمعات النفطيه توجد الكثير من القيم والعادات السلبية التى منها احتقار العمل اليدوى ، واعتماد الفروق بين الناس لا على اساس الكفاءة والانجاز بل على أساس الارث والقبيلة والمركز الاجتماعى ، ويتم تخصيص المسئوليات للافراد على أسس غير موضوعية • ويذكر سعيد اسماعيل ان كل هذه المظاهر ادت الى تخلخل بارز فى قيم العمل ، حيث اصبح المجتهد بدون سند اجتماعى وثروة مثالا للمسكين المحتقر ، بينما أصبح اصحاب العلاقات الاجتماعية هم اصحاب المكانة الاجتماعية والثروة • ولاشك ان هذه الاتجاهات مدمرة لاى مجتمع ، اذ يقصد عنصر العمل القدرة على تحديد المكافأت المادية والمعنوية • وينعكس هذا كله على كافة افراد المجتمع الذين يفقدون ايمانهم بالعمل حيث يركن الغالبية للدعـــــــــه والاستسلام •

ولاشك انه لايمكن تغيير الصورة بدون اصلاح اقتصادى كامل يرافق تنظيم اجتماعى ويأتى دور التربية فى ترسيخ القيم المناسبة للتنمية عن طريق المنهج والممارسة داخل المؤسسات التعليمية ، حتى يمكن ترسيخها فى المجتمع •

وفى احترام قيمة العمل واليدوى منه بصفه خاصه ، يمكن للتربية زرع قيم ايجابية لها من خلال الوعظ والارشاد ، بل من خلال تعليم جزء من الحياة المدرسية . لكن لازال يعززها النمط الاقتصادى السائد الى حد ما . فلازال الحصول على الثروة امر ميسور بدون جهد شاق . ولهذا لا داعى من التعب للحصول على المال . ويمكن للتربية تعزيز الاتجاهات الانتاجية من خلال الاساليب الموضوعية فى التعامل وعدم المجاملة فى التقويم . وهنا يجب على التربية عدم الخضوع للتأثيرات الاجتماعية فى التقويم او الخضوع للقرار السياسى دون اعتبار وجهة النظر التربوية.

ومن أولويات العمل فى جعل التربية فى خدمة التنمية ما تهيئه من موارد بشرية مؤهله للعمل والانتاج . وحتى تستطيع دول المنطقة تحقيق ذلك من الضرورى العمل على ربط التعليم باحتياجات سوق العمل .

ولادراك العلاقة بين التعليم والتنمية يلزم الاشارة الى نوع حركة التنمية التى تعيشها بلدان العالم اليوم . حيث شهد الانسان عبر تاريخه ثلاث ثورات صناعية لكل منها آثارها :-

- الثورة الصناعية الاولى : وهى تعتمد على البخار والفحم والحديد والميكانيكا والرأسمال العصامى ، وخلقت للانسان القاطرة والباخرة التى استثمرت فى صناعة السيارات والطائرات فيما بعد .

- الثورة الصناعية الثانية : وهى تعتمد على طاقة الكهرباء والنفط والطاقة النووية ومن الادارة الحديثة ونظام الشركات المساهمة ، وهى مرحلة لازالت تعيشها معظم الدول العربية .

ـ الثورة الصناعية الثالثة : وهى الثورة التكنولوجية التى تعتمد على العقل البشرى والالكترونيات الدقيقة والحاسبات والمخلقات وتكنولوجيا الليزر وتوليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واستدعائها وتوصيلها بسرعة فائقة • كما تعتمد على الشركات متعددة الجنسيات •

وهذه الثورة الصناعية الثالثة تختلف فى بنيتها وتأثيرها عن الثورتين السابقتيـــــن من حيث :ـ

١ ـ انها تعتمد على العقل البشرى الذى يبدعها ويفجرها • ومن ثم فهى ليست حكرا على مجتمع شاسع المساحة كبير المساحة ، او قوة الجيوش ، انها ثورة يمكن لكل الامم ان تخوض غمارها بشرط ان تكون واعية لرموزها ، وان تكون مجتمعات متعلمة ودائمة التعليم •

٢ ـ انها الغت بعد المكان ، وتكاد تلغى بعد الزمان فى سرعة انتقال المعلومة، فوسائل الاتصال السريعة صارت تعبر الحدود للا قيود برسائلها ومضامينها دون خوف •

٣ ـ أنها أدت الى حدوث تغير اجتماعى متسارع يشمل القيم والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية• فكل شيء عرضة للتغير والتحول عدة مرات • وهذه نتيجـــــة حتمية لسرعة التقدم المعرفى والتقنى •

٤ ـ انها ادت الى تغير الاهمية النسبية لقوى وعلاقات الانتاج ، وقسمت هذه الاهمية لصالح رأس المال البشرى الذى اصبح أهم عناصر التنمية ، كما ادت

نهاية التمييز التقليدى بين العمل اليدوى والعمل العقلى والغت هزين الاجور التى كانت تربط بين الاجروما يعلَم الانسان من معلومات اى الشهادة.

ومن هذا العرض تتضح اهمية العلاقة بين التعليم والتنمية من منظور التنمية البشرية والتنمية الامنية والتنمية الثقافية . ويرى عزت عبد الموجود ان التنمية عملية تعبئه الموارد وتوحيد الجهود من أجل توسيع خيارات الناس . والخيارات هى الفرص المنتقاه فى ميادين اساسية للحياة الانسانية : من اهمها الحصول على اكبر دخل وزيادة التعليم وزيادة توقعات الحياة نتيجة للرعاية الصحية وتحقيق الحرية السياسية وحماية حقوق الانسان .

والتنمية تبعا لهذا المفهوم تختلف عن النمو الاقتصادى الذى يهدف الى زيادة الانتاج ورفع معدلاته العبر عنها بالناتج المحلى الاجمالى . والجانب الاقتصادى عنصر مهم من عناصر التنمية لكنه لايمثل العنصر الوحيد . ولهذا فان مؤشر قياس التنمية ليس المؤشر الاقتصادى فحسب . ولكنه مؤشر متعدد المعايير ويشمل الحياة والانجازات التعليمية والثقافية والقدرة الشرائية الحقيقية للناس . وهو مؤشر مفتوح قابل لاستيعاب مزيد من الجوانب . والذى يربط التعليم بالتنمية هو الانسان الذىسخر الله له الطبيعة لينعم بها ويسخرها من اجله .

وقد حاول بعض المربين مقاومة الاتجاه الاقتصادى للتربية ظنا منهم ان فى هذا الاتجاه اضعافا للوظيفة الثقافية والفكرية والجمالية للتربية . فقاوموا اعتبار المؤسسات التعليمية مؤسسات لاعداد القوى العاملة ، بل ان منهم من رفض العلاقة بين التعليم والتوظيف . او بين التعليم والانتاج ، وانتقل هذا الاحساس الى بعض صناع القرار

فكان التقدير الشديد عند رصد الموارد المالية للتعليم ، واعتبروا التعليم قطاعا هشا لايغطى كلفته ، كما منع التعليم من اية قروض او منح دولية ٠

وسرعان ماتبدد الظلام ، وحسم البنك الدولى هذا الجدل من خلال عدة دراسات اثبتت ان التعليم استثمار حقيقى له عائد اقتصاد شأنه فى ذلك شأن القطاعات الاقتصادية الاخرى ٠ وتأكد ان رأس المال المادى والموارد الطبيعية هى عناصر انتاج سلبيه ، بينما العنصر البشرى عامل انتاج نشط وفعال ، وقد ظهر الحديث عن الاثر المباشر للتعليم على النمو الاقتصادى من خلال تحسين القدرات والمهارات الانتاجية للقوى العاملة ٠ ولايوجد خلاف بين الاقتصاديين على وجود دور مباشر للتعليم فى النمو الاقتصادى ٠

وقد استخدمت متغيرات متعددة لقياس العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادى من أهمها :ـ

١ـ زيادة نسبة العمالة فى القطاعات الانتاجية ٠

٢ـ زيادة الاجور على افتراض ان زيادة الاجر مرتبطة بزيادة الانتاج ٠

٣ـ انخفاض مستوى الامية ٠

٤ـ ارتفاع معدلات الحياة وانخفاض معدلات الوفاة وانخفاض معدلات المواليد ٠

وهناك طريقتان لقياس العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادى :ـ

أـ دالة الانتاج الاقتصادى ، وفيها يفترض وجود علاقة بين الانتاج الكلى من ناحية وبين كل من رأس المال المادى ورأس المال البشرى من ناحية اخرى ، وهى داله خطية متجانسة يعبر عنها بالمعادلة :

ب- قياس العائد الاقتصادى لرأس المال البشرى ومقارنته بالعائد الاقتصادى لرأس المال المادى ، فعند مقارنة التعليم بالصحة وبالتغذية وعلاقة كل منهما بالنمو الاقتصادى وجد ان التأثير القوى كان للتعليم ، واكد جامسيسون ، لاو (١٩٨٢) ان الاستثمار فى تحسين انظمة البذور والرى والتسمين جاء بانتاجية اعلى عندما اقترن بمستوى تعليمى معين للفلاحين (اربع سنوات من الدراسة الابتدائية بالمقارنة بمن لمن تتح لهم فرص الدراسة على الاطلاق) • وفى دراسة شملت (٦٦) دولة نامية عام ١٩٨٢ وجد أن التعليم لايؤثر فى النمو الاقتصادى فحسب ، بل ان الاستثمار العام يكون أثره على النمو الاقتصادى ضعيفا اذا لم يرتبط باستثمارات فى قطاع التعليم • ولم يهتم العلماء بقياس الاثر المباشر للتعليم على النمو الاقتصادى فحسب بل اهتموا بتجديد الاثر غير المباشر على التنمية البشرية مثل جوانب الصحة والخصوبة وسرعة انتشار التكنولوجيا ، وقابليه التعلم والاحتفاظ بالمهارات الاساسية وزمن التمدرس والتسرب من المدرسة الابتدائية ، واتقان المهارات الاساسية للتعلم والاحتفاظ بها • ومعدلات التحصيل بين الفقراء• ومن أبرز من اهتموا بقياس عائدات التعليم ومقارنتها بين دول العالم جورج سكاروبولوس ١٩٧٢ ، ١٩٨٥•

كل هذه الدراسات - وغيرها كثير - اكدت بما لايدع مجالا للشك جدوى الاستثمار فى التعليم وان لهذا الاستثمار عائدات مباشرة تتصل بالنمو الاقتصادى وعائدات غير مباشرة تتصل بجوانب التنمية تنتج ان التعليم مسئول عن تطوير القدرات الفنية والمهارات الادارية للقوى العاملة • ويستهدف ذلك زيادة انتاجية العمل وخدمة

متطلبات العملية الانتاجية ، كما نرى التعليم مسئولا عن خدمة الانسان والوفاء بحاجاته الاساسية التى ترتبط بالدخول والصحة ومحو الامية والتغذية والبيئة •

وتزداد اهمية وحدة قضية التعليم والتنمية الاقتصادية مع المسلمات التالية :-

١- ان عمليات الانتاج اصبحت تعتمد على المعلومات والمعرفة وأن نقل التكنولوجيا اصبح اساس التنمية الصناعية وزيادة الانتاج وتحسين الخدمات ، كما انه ضرورى لحماية البيئة من خلال مايعرف بالتكنولوجيا التطبيقية •

٢- ان التعليم وثيق الصلة بالامن القومى ، وهو وسيلة المجتمع لتأكيد الهوية الثقافية والخصوصية الحضارية للامه • وهذا يعنى ان التعليم له دور فى تحقيق الاستقلالية والاعتماد على الذات • والتعليم الذى يحقق ذلك لا يستورد بل يستزرع • والتكنولوجيا المستوردة لاتضنع تقدما ولاتخلق تنمية حقيقية وقد تنجح التكنولوجيا المستوردة فى انشاء صناعة لكنها لاتخلق تصنيعا •

٣- ان وظيفة التعليم بوجه عام والتعليم الجامعى بوجه خاص ثلاثية الابعاد تشمل التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع • فهى تنقل المعرفة للطلاب وتثريها بالبحث العلمى وابداعات الباحثين المبتكرين وتوظف المعرفة فتسخرها لخدمة المجتمع وتطور مؤسساته •

٤- ان الموارد الحكومية لم تعد تكفى لتمويل الجامعات ومؤسسات التعليم نظرا لزيادة الطلب الاجتماء على التعليم ونظرا لارتفاع كلفة الخدمة التعليمية لذا اصبح من الضرورى البحث عن مصادر تمويل جديدة وبديلة او موازية •

٥- ان التكنولوجيا تكون اكثر فعالية كلما استندت الى اساس بحثى ، واذا غاب عنها البحث العلمى تحولت الى روتين لا طائل منه . ولينعكس ذلك بالطبع على جودة الانتاج ومن هنا تبدو اهمية الارتباط بين الجامعة وجهات الانتاج. ولهذا فان العلاقةبين الجامعات - باعتبارها مراكز للعلم والمعرفـــــة - وبين الصناعة - باعتبارها مراكز التطبيق والانتاج هى علاقة عضوية وتبادلية وضرورية لتقدم الطرفين .

والسؤال الذى يطرح نفسه : ماذا تريد التنمية ، او الصناعة ومراكز الانتاج من التعليم ومؤسساته : نقول تريد منه :-

١- قوى عاملة ماهرة وقابلة للتدريب واعادة التأهيل .

٢- حل مشكلات العمل وتطوير ادوات واساليب الانتاج .

٣- خدمات بحثية وفنية واستشارية لتتمكن هذه المؤسسات من مواصلة التطوير وتحقيق معدلات افضل من الاداء .

التعليم وتخطيط القوى العاملة
اشكالية العلاقة وموقع الاناث منها

يذكر الاقتصاديون ان العمل هو كل جهد يبذله الانسان سواء كان ذهنيا او بدنيا لخلق منفعة اقتصادية او زيادة منفعة شيء موجود ٠

واذا كان كل جهد يؤدى الى منفعة اقتصادية يعد عملا ، فادارة صاحب المصنع لمصنعه وصاحب المزرعة لمزرعته يدخل فى نطاق هذا التعريف ٠ ويعتبر الرأسماليون مايدفعون من اجور للعمال جزء من مقومات القيمة المضافة التى تتكون من الاجور والارباح والفوائد المدفوعة والتى تضاف الى قيمة المنتج او السلعة ٠ ولذلك فانهم يحرصون على أن يدفعوا للعمال الاجر الذى يتعادل مع انتاجيتهم ولهذا فان العمال هنا يشعرون بالغبن نتيجة عدم تكافؤ ما يأخذون بالجهد المبذول احيانا ٠

العمل فى الفلسفات الانسانية القديمة والحديثة :

حفلت اليونان القديمة بكثرة من الرقيق ، وقد بلغ عددهم فى اثينا وحدها ١٢٥ الف فردا وقت كان تعداد اثينا وحده لايزيد عن المائه الف ٠ وكان نصف عدد هؤلاء الرقيق يعملون بالمهام البيوتية بينما يعمل الاخرون فى المناجم تحت ظروف قاسية ٠ ولهذا كان العمل وارتبط فى الفكر اليونانى القديم بالقسوة والمعاناة والرق ٠

ومن المحتمل ان تكون فكرة قدامى اليونان عن مهانة العمل ، ان العمل كان بالغ القسوة ومثل هذا العمل نوع من العبودية لايليق بحر ٠ ومن ثم كانت كراهية الاغريق للعمل اليدوى ٠

وجاءت المسيحية حيث يشر بها السيد المسيح ، وصاغت قيما جديدة للعمل ، حيث كانت ترى انه يجب ان يعمل الرجل ليكفل حياته ففى العمل خلاص له ، فالفرد طرد من الجنه كى يعمل فى الدنيا ، وقد اضفت المسيحية للعمل قداسة سامية ٠ لكنها مع تمجيدها للعمل فقد قصرته على العمل الروحى دون العمل البدنى ، ولم تكن جفوة المسيحية للرق الا لخلاص العبيد ورحيا واخلاقيا دون خلاصهم الاقتصادى ٠

الا أن الكتاب المقدس قد اعلن ان الانسان يكسب قوته بعرق جبينه فقد اعاد للعمل اليدوى مكانته ، باعتباره اقوم السبل الاخلاقية لكسب العيش ٠ وكتب " توما الاكوينى " يقول : أن العمل الانسانى واليدوى بالذات احق بالمثوبة وحسن الجزاء٠٠ وتأكدت هذه القيم فيما بعد فى العصور الوسطى ٠

وخلال الانتقال من العصور الوسطى الى العصور الحديثة عمل دعاة الحركة الانسانية على الاعلاء من قيمة العمل ، والاهتمام بالانسان وتنمية مواهبه العقلية وقواه الجسمية ٠ كما اتجه دعاة حركة الاصلاح الدينى الى الاهتمام بالجوانب العلمية والانسانية والتعليم المدنى الى جانب الاهتمام بالتعليم الدينى ، وبعد دخول اوربا عصر النهضة والتنوير برزت فلسفات انسانية اهتمت بقيمة العمل ، حيث اعلنت الفلسفة الحسية الواقعية من اهمية استخدام الحواس فى الحصول على المعلومات واستخدامها ، ومن هنا برز الاهتمام بالبحث العلمى القائم على فرض الفروض واختيارها ٠ والقائم على الملاحظة والتجربة ٠ وكان وايلين (١٣٨٣ـ١٥٥٣ م) من اوائل من اهتموا بتطبيق المعارف النظرية فى الواقع العطى كما كان بيكون (١٥٦١ـ١٦٢٦ م) من

اوائل من اهتموا بالبحث العلمى فى الطبيعة بدلا من البحث فى صفحات الكتب . واستخدام الملاحظة والمشاهدة فى البحث العلمى . وكان حون لوك (١٦٣٢ـ ١٧٠٤م) من ابرز من آمن بالخبرة الحسية فى التعليم .

وفى اواخر القرن الثامن عشر عندما هلت تباشير الثورة الصناعية بدت الحاجة ملحة للعمالة ، وبدأت الرأسمالية فى تغذية قيمة العمل ، حيث آدم سميث ان العمل قوام ثروة الامم ، ورأى ماركس ان تاريخ العالم ماهو الا ما ينتجه العامل بعمله .

وفى علم الاقتصاد الحديث ، يذكر قاموس " وسير " العمل بأن " بذل النشاط الجسمى والذهنى الموجه نحو غرض او غاية ما " . وهذا يشير الى ان العمل وسيلة الدافع عليها غاية ما ، وهو بهذا يتميز عن اللهو والانشطة الاخرى التى لاتمثل العمل مثل الالعاب الرياضية او التأمل فهى امثلة لنشاطات تلقائية وليست أدائية ــ كما يقول مارشال ــ علم الاقتصاد .

ويستخدم رجال الاقتصاد لفظ العمل للدلالة على الوظيفة او الاستخدام ، ويعرف أيضا العمل بأن " نشاط بشرى يوفر الوسائل المادية للبقاء على الحياة فى متعة وشرف " ، فالوسائل المادية هى الاجور والمرتبات او المدفوعات العينية مثل السلع والخدمات التى يتم الحصول عليها فى المقابل غير النقدى للعمل .

فالعمل فى علم الاقتصاد يمثل احد عوامل الانتاج مع العوامل الاخرى وهى رأس المال المادى والارض والسلع الرأسمالية وفى النظم الاقتصادية المتقدمة والحديثة يقوم العمل حاجات الناس الفسيولوجية ومنها الغذاء والكساء والمسكن ولهذا فانه

ينظر للعمل اليوم على أنه " نشاط بشرى يوفر وسائل البقاء والاستمتاع بالحياة" فهذا المفهوم الاخير يستبعد كلمة الوسائل المادية ويعتبر ان العمل لايوفر الوسائل المادية فحسب ولكنه يهيء الوسائل الاجتماعية والمعنوية الحقيقية التى تؤدى للاستمتاع بالحياة .

وهدف الجوانب المادية من مفهوم العمل لايفى ان العمل لم يعد استثمارا فحسب بل اصبح هو ايضا منتج ، حيث ينظر للعامل على انه يملك امكانية اشباع حاجاته الاجتماعية بما فيها تحقيق الذات والقدرة الابداعية مباشرة على الوظيفة او الحرفه التى يزاولها .

والعمل فى الفكر الاسلامى وسيلة للرزق ، بل هو السبيل الى الحياة . وهو ثمن الحياة ، ومن دفع الثمن حل له الرزق ، ومن قعد عن العمل فليس له جزاء الا الحرمان . اما من لايعمل ويبدد الثورة فى سفاهة ، فهو لص يكتسب من عمل غيره . قال الله تعالى : " وأن ليس للانسان الا ماسعى " . فسنه الاسلام فى العمل تقوم على :-

١- ألا جزاء لقاعد بلا سعى .

٢- ومن أخذ بدون سعر فهو غصب .

٣- ومن سعى ولم يأخذ حقه فهو ظلم وحرمان وافساد .

٤- كذلك فمن سعى ولم يأخذ قدر ما عمل فهو ايضا يثير الخلل ويعبث بعدالة الميزان .

وعلى ذلك فليس الدين الاسلامى دين التواكل والكسل كما يرى البعض ، حيث

يفسر البعض بعض الايات والاحاديث الدينية خطاء بأنها تدعو الى ترك التعب والمشقة وان الرزق يصل للفرد دون سعى ، ومن هذه الايات والاحاديث النبوية :-

١- قال تعالى : " وما من دابه على الارض الا وعلى الله رزقها " .

٢- قول النبى (صلى الله عليه وسلم) : " لو توكلتم على الله حق التوكل لرزقكم كما يرزق الطير تغذو خماصا وتروح بطانا " .

حقا ان الله ضمن رزق العباد بما اود عن فى الارض من اقوات قدرها تقديرا ، ولكنه طلب من خليقته فى الارض ان يعمل لاستخراج هذا الرزق .

والعمل عند ابن خلدون - وهو من الفلاسفة المسلمين البارزين - هو اساس الاقتصاد الاسلامى ، وهو الاصيل لكل فرد ، بل ان الخروج عنه واستخدام الغير خروج عن الغريزة والسجية ، وبذلك فان الاسلام يجعل العمل اساسا فى عملية التنمية الاقتصادية ، ومن هنا جاءت قداسته فى الاسلام فيقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) واذا كانت الدولة تضع الحد الادنى للاجور ، فالاسلام اوجب على الدولة ان تكفل لرعاياها حاجات الانسان والاساسية من مأكل وملبس ومسكن ليتحقق لها التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة .

التعليم وتخطيط القوى العاملة : اشكالية العلاقة :

تأكدنا فى الصفحات السابقة من اهمية التعليم فى تلقى مضامين وتوجهات التنمية. والمستطلع لواقع العمل التربوى والتنموى فى الوطن العربى يحلظ ان

مضامين وتوجهات التنمية فى الوطن العربى لم تتمكن من تحريك النظام التعليمى فى اشكالياته ، ولم تتمكن ايضا مخرجاته من الفعل التنموى ٠

ان مراجعة مسيرة النظام التعليمى فى الوطن العربى تؤكد ان المهن الرئيسية اليوم هى توسيع قاعتى هذا النظام ، وخاصه من خلال رفع معدلات النمو التعليمى لضمان تغيير الهيكل التعليمى للسكان النشيطة اقتصاديا ، وذلك لضمان توسيع مشاركة كافة قطاعات المجتمع فى التعليم والتنمية ٠ويهتم مجتمعنا بضمان توفير الفرص التعليمية الكافية للاناث لدمجهم فى عملية التنمية ٠ وذلك من خلال زيادة نسب الالتحاق للاناث فى التعليم وتوسيع رقعه ماركتهم فى الاختصاصات العلمية والتقنية ٠

الا أن اشكاليات العلاقة بين التعليم وتخطيط القوى العاملة تطرح تساؤلات حول نسب التشغيل ومعوقاته فى الوطن العربى ٠ وتشير بعض الدراسات الى أنه من المحتمل ان ترتفع القوى العاملة فى العالم العربى من (٤٠) مليونا عام ١٩٨٠ الى (٦٩) مليونا عام الفين مع افتراض استقرار معدلات النشاط السكانى عند ٢٦,٥ ٪ وهذا يعنى ضرورة خلق ٢٥ مليون فرصه عمل جديدة خلال عشرين عاما ٠

ومع الاخذ فى الاعتبار معدلات الباطلة من ناحية ، وضرورة العطالة غير المؤهلة من ناحية اخرى لكان عدد الفرص الواجب توفيرها ٣٩ مليون فرصه عمل ٠ اى المطلوب مضاعفة عدد الوظائف حتى عام الفين (بواقع ٣,٥ ٪ سنويا تقريبا) ٠ وعموما فان العلاقة بين التعليم والتوظيف علاقة تقوم على متغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية ٠ وليست فقط علاقة اقتصادية ٠

الاناث والتعليم والتشغيل :

برغم الاهتمام بتوسيع المشاركة فى المراحل التعليمية المختلفة ورفع مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للجنسين ، الا ان مشاركة الاناث لم تأخذ ابعادها الخاصة بها • واستمر تطوير النظام التعليمى بالنظر الى مجمل الالتحاق تقليديا لاعتقاد ان النتيجة ستكون ايجابية للجنسية الا أن هذا المنطلق قد يصح على الحالات التى تتساوى فيها مشاركة الجنسين كما ونوعا •

ففى عام ١٩٨٤ بلغ مجموع الطالبات بالنظام التعليمى العربى موجه عام ١٥٠٨٦ طالبه من جملة الطلاب البالغ عددهم ٣٧١٥٣ طالب وطالبه بنسبة ٤١٪ بالمستويات التعليمية المختلفة ، ٦٠ ٪ منها بالمرحلة الابتدائية ، ٢٩ ٪ منها بالمرحلة المتوسطة ، ٤ ٪ من جملة الطالبات بالمرحلة الثانوية • هذا برغم ان هذه المعدلات بلغت متزايده خلال الفترة ٨٠-١٩٨٤•

وتشير بيانات اليونسكو ان نسبة الاناث النشطية اقتصاديا الى جملة السكان النشيطة اقتصاديا فى العالم العربى منخفة للغاية ، حيث تراوحت بين ٢ ٪ فى قطر ، ٢٩٫٤ ٪ فى الصومال • علما بأن ٥٠ ٪ من المشتغلات يعملن فى مجال الزراعة خاصة فى مصر ولبنان ويلاحظ ان اغلب الاناث المتعلمات يتجهن نحو مهن تقليدية كالتعليم والتمريض والادارة وهى فى الغالب مهن تقترب من مهارات ربة البيـــت •

ان معدلات النمو العالية لتشغيل الاناث فى مهنة التعليم فى الوطن العربى

تبرز العلاقة المتداخلة بين التعليم والتشغيل ، فمن جهة بعد النظام التعليمى الاناث المتعلمات لمهنة التعليم • ومن جهة اخرى فان طلب سوق العمل الاناث هو لمهنة التعليم •

فالنظام التعليمى يشارك بفعالية فى اعادة انتاج الدور الاضافى للاناث فى الحياة الاقتصادية فالتعليم هو مفتاح التشغيل للاناث • الا ان مفتاح لابواب معينة ومحدودة •

وانطلاقا مما ورد حول تأثير التعليم على زيادة مشاركة الاناث فى قوة العمل • ونظرا لارتفاع معدلات النمو للاناث فى النظام التعليمى ، فان المعدلات تشير الى تزايد مشاركة الاناث فى قوة العمل •

وخروج المرأة للعمل فى كافة مجالات الحياة لم يحدث بمعنى الصدفة ، ولكنه نتيجة تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية • حيث هاجرت الايدى العاملة الزائدة عن حاجة الزراعة الى المدينة للعمل بها ورافقها هجرة الفئات التى نالت حظا من التعليم • ومع هذه المتغيرات وغيرها من التحولات كان من الضرورى السماح للمرأة بقسط اوفر من التعليم ، وفرص تشغيل اوفر ايضا ومساهمتها فى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية • وفيما يلى جدول يوضح نسبة قوة العمل من الاناث وجملة السكان فى بعض الدول العربية :-

جدول يبيـــن

قوة العمل من جملة السكان ونسبة الاناث منها فى بعض الدول العربية عام ١٩٧٠

الدولة	نسبة القوة العاملة من السكان	نسبة الاناث العامـلات
مصر	٢٧,٩	٤,٢ ٪
ليبيا	٢٥,٩	٢,٧ ٪
الكويت	٣٢,٤	٥,٢ ٪
سوريا	٢٤,٨	٥,٥ ٪
لبنان	٢٦,٩	٩,٥ ٪
الاردن	٢٣,١	٢,٦ ٪
البحرين	٢٧,٩	٣,٣ ٪

انظر : منشورات وزارة التخطيط ، ١٩٨٠ .

وتشير دراسات اليونسكو الى ان نسبه الاناث العاملات فى مصر لاتزيد عن ٧,٥ ٪ وقد ازدادت قوة العمل من ٢٥,٩ ٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٦,٢ ٪ عام ١٩٧٦. وكان معدل النمو فى قوة العمل بلغ ٢,٦ ٪ عام ١٩٧٦ بعد ان كانت ١,٢ ٪ عام ١٩٦٠ واذا ماقورنت هذه النسبه بمعدل الزيادة السكانية البالغ ٢,٣ ٪ عام ١٩٧٦ نجد انها زيادة طفيفه . مما يشير الى تدهور خطير للعمالة فى الفترة ٦٠ـ١٩٧٦ .

وتشير الاسقاطات الى ان معدل قوة العمل بين الذكور فى مصر فى الفترة ٨٠ـ٢٠٠٠ تصل الى ٢,٦ ٪ ، وبين الاناث خلال نفس الفترة تصل الى ٢,٤٪ برغم كافة الجهود التعليمية والاقتصادية التى تبذلها الدولة فى هذا المقام .

٨– نقد الدور الاقتصادى للتربية

ترتبط العوائد المادية والبشرية للتعليم بظروف وعوامل تحدد مستوى ودرجة الاسهام فى التنمية • ومن هذه العوامل مقدار الاستثمارات المتاحة للتعليم• والفرص التى يوفرها التعليم لتنمية طاقات البشر واكسابهم المعارف والمهارات والقيم اللازمة للمواطنه والعمل المنتج • ويعنى ذلك أن العوائد الاقتصادية والاجتماعية المستهدفه من التعليم انما يشترط لتحققها توافر عوامل اخرى متعددة • ومنها وضوح اهداف التنمية فى مجالاتها المختلفة • هذا الى جانب سياسات اقتصادية واجتماعية مرتبطة بحجم الاستثمارات المتاحة وظروف سوق العمل وهيكل العمالة وهيكل الاجور والقيم والتقاليد الاجتماعية والدافعية للتعلم ، وقيمة التعليم بين دورة فى تمكين المواطن من المشاركة والمسئولية فى حياة المجتمع من ناحية ، وبين دوره على أنه آلية من آليات تصفية المواطنين وتوزيعهم الطبقى او اكساب المكانة والنفوذ من الناحيـــة الاخرى •

والاستثمار فى التعليم يتوقف على منظومة التعليم ذاتها وعلاقتها بما حولها من منظومات مجتمعية ، فبينهما علاقة تفاعل وتأثير وتأثر ، والجميع يعمل تحت المظلة السياسية ، وخلاصة القول ان للاستثمارات التعليمية اثرا ايجابيا فى التنمية ، والعكس صحيح • ومن ثم يعزز كل منهما الاخر ، فتصبح مخرجات بعضها بالكم والنوع المنشود مدخلات فاعلة فى قطاعات اخرى • وتشير بعض الدراسات الى ان التعليم يؤتى اعظم عوائده فى مراحل معينة من مسيرة التنمية ، لما يوفره من ظروف تسهم فى البلوغ الانتاجية افضل • بينما تكون عوائدة محدودة او حتى سلبية فى مراحل اخرى •

واحيانا لاتصل استثمارات التعليم العتبة الفارقين التى تمكنها من احداث تأثيرات فى التنمية ، والعكس ايضا صحيح ، حيث لاتصل اوضاع التنمية الاقتصادية فى امكاناتها للعتبة الفارقين التى تتمكن بها من احداث تغيرات ايجابية فى التعليم لتعظيم انتاجيـــته ٠

وايا كانت محددات العائد من التعليم ، فان هناك عاملان اساسيان يحددان عوائد التعلم هى :ـ

١ـ الالتزام بحق كل مواطن فى التعليم باعتباره حق انسانى اكدت عليه الدساتير الدولية والاديان السماوية ٠

٢ـ مدى الاتفاق حول اهداف التعلم وغاياته البعيدة ومضامينه التربوية والقيم الاخلاقيةالتى يتضمنها ، والتى تضمن تنمية طاقات المواطن والوطن لاقصى ماتمكنه قدراته ٠

وقد استقر فى الفكر والممارسات التربوية والاقتصادية اهمية دور التعلم فى دفع حركة التنمية وبخاصه مع تزايد التهديدات التى تواجه مجتمعاتنا المعاصرة ، والتى من ابرز زيادة الضغوط الثقافية والاجتماعية والسياسية والفكرية ٠ وبرغم هذا تصاعدت الصيحات بالقصور فى نظام التعليم فى تحقيق المستهدف من النمو الاقتصادى والحراك الاجتماعى وتخفيف حدة الفكر والتماسك الاجتماعى ٠ وقد بلغت هذه الصحيات اصوات كثير من اولياء الامور والساسة ومتخذى القرار ٠

واصبحت قضية العوائد التعليمية الكمية والنوعية الشغل الشاغل ، والحوار الساخن على كافة المستويات ٠

وفى السطور التالية نعرض بعض الانتقادات التى امكن بلورتها حول قضية العوائد التعليمية :ـ

١ـ تزايد اعداد ومعدلات الامية فى البلدان العربية • اذ بلغت نسبه الامية فى الوطن العربى حوالى ٥١ ٪ ، وقرابة ٦٤ مليون امى ، ومن المتوقع ان تصل هذا الرقم الى نسبة ٤٠ ٪ واعداد قرابة ٦٩ مليون امى عام ٢٠٠٠ ، هذا مع استمرار الانجازات التعليمية فى اعدادها ومعدلاتها كما هى عليه اليوم • وتشير هذه المؤشرات الى الامية عدوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لن تمحى من الوطن العربى قبل منتصف القرن الحادى والعشرين اذا استمرت الجهود التعليمية بنفس المعدلات •

٢ـ انخفاض وتباين معدلات القيد فى التعليم بين البلدان العربية حيث تصل نسبة القيد فى بعض الدول العربية الى معدلات عالية ، بينما تنخفض معدلات فى بعض البلدان لمستوى ضئيل جدا •

٣ـ انخفاض نسبة التعليم بين فئات المجتمع فى البلدان العربية • اذ تصل الى ٥٧٪ بين الافراد ذوى الاعمار (١٥) عاما فأكثر ، ٥٩ ٪ للافراد بين (٦ـ٢٣) عاما ، ٤ر١٢ ٪ للافراد بين (١٨ـ٢٣) عاما • كما يبلغ معدل التعليم او التمدرس الى (٤ر٣) سنه بينما يصل هذا المتوسط الى (١ر٨) بين بلدان شرق آسيا (النمور) وتصل الى (٠ر١٠) فى الدول الصناعية • وهذا الرقم يعنى ان كل مواطن فى الدول الصناعية تمتع بعشر شرنوات تمدرس خلال حياته التعليمية •

٤ـ تناقص اعداد ونسب الاطفال والشباب خارج التعليم فى معظم الدول العربية واذا كان من المأمول ان تتناقص هذه الاعداد والنسب ، فانه تبين انها ستظل عالية وهى التى تعبر عن منابع الامية ، فضلا عن كونها صورة قريبة لظاهرة عمالة الاطفال التى تحاربها بلادنا لضمان حياة كريمة لاطفالنا ، والاخطر من ذلك تشير الارقام الى ارتفاع اعداد ونسب الاناث ممن هم خارج التعليم من جملة سكان الوطن العربى ٠ اذ بلغت نسبة الذكور والاناث الى ١ر٨ فى الالف بينما تمثل منها ٢٦٥ر٥ فى الالف للاناث فقط ٠

ويشير د٠ حامد عمار ـ خبير التربيةورائدها ـ الى ان اختلاف معدلات القيد والتمدرس بين البلدان العربية يرجع طبيعة سياسات الاستثمار فى التعليم التى تقوم على حاجة الهياكل الانتاجية وما تتطلبه من مهـــارات وكفاءات عالية ومردود الاستثمار النسبى لمختلف مراحل التعليم ٠ بجانب تفاوت قدرة كل دولة على توظيف المعارف والمدخلات التكنولوجية وعمليات التجديدفى قطاعات التنمية الشاملة كما ترجع الى مدى التزام الارادة السياسية وايمانها بقدرة المدخلات التعليمية على تحديد المجتمع ٠

٥ـ تزايد التحديات والمتغيرات العالمية الضاغطة على اوضاع التنمية :

ولهذه التحديدات تأثيرات تعليمية ومجتمعية ، كما انها تفرض مطالب اكثر من التكنولوجيا فى اعداد قوى بشرية مؤهلة تأهيلا يتسم بقدرات مرنة للافادة منها وتوظيفها لحاجات التنمية القومية ٠

ومن أهم تلك المتغيرات والتحديات العالمية الجديدة :-

أ- الثورات العلمية والمعلوماتية :-

احدثت تلك الثورات فى عملية التنمية ثورات كمية ونوعية جديدة ، استلزمت طرائق جديدة فى التفكير ونظم المعلومات . شقت هذه الثورات طريقها دون ترحيب احيانا الى مختلف قطاعات التنمية عن طريق الاستيراد . وتستخدم احيانا من قبيل الاستهلاك المظرى ، كما ادت هذه الثورات المعلومات الى تقليص العالم وجعله قرية صغيرة ، وهذا أدى بدوره لتعجيل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ب- حركة التصحيح الهيكلى :

ارتبطت الحركة الاقتصادية المعاصرة ببعض الاتجاهات الاقتصادية العالمية اخذت الدول النامية ببعض معالمها مما عرف بسياسة التصحيح الهيكلى للاقتصاد من خلال خصخصة المؤسسات الانتاجية وتشجيع القطاع الخاص ليقود عملية التنمية . هذا الى جانب مانفرض الديون الاجنبية وسداد اقساطها من قيود على حركة التنمية . وكل ذلك يطرح كثيرا من التساؤلات حل مايمكن ان يتاح للتعليم من استثمارات ، وما يتحقق من خلاله من عوائد اجتماعية واقتصادية على المدى البعيد .

جـ- الاختلال فى معدلات الاستهلاك والحراك الاجتماعى :-

تصاعدت الطموحات الناجمة عن الحراك الاجتماعى ، ومظاهر الاستهلاك المختل وبصورة متزايدة منذ منتصف السبعينات ، وقد ادى ذلك الى زيادة فى معدلات الاستهلاك ومع البطء فى معدلات النمو فى الانتاج لم تتأثر طموحات هؤلاء الافراد ، بل حاولت هذه الفئه من السكان الحفاظ على الشكل الاجتماعى ومعدلات الاستهلاك

برغم انخفاض متوسط الدخل العام الذى مر بالمجتمع المصرى منذ عام ١٩٨٥ عما قبل على حد تعبير بعض المفكرين الاقتصاديين . وقد ادت هذه الظاهرة التى يلخصها " كسب كثير وعلم قليل " الى ضعف الثقة فى العوائد الاقتصادية للتعليم . واعتباره ضرب من ضروب الاستهلاك الشكلى .

د_ تصدع القيم :

ومع ضاهرة الكسب السريع ، والاستهلاك الزائف ، حدث تصدع فى القيم الفردية والجماعية ، والعلاقة بين الحقوق والواجبات ، مع تبريرات لمشروعية امتلاك الثروة ، مما اشاع كثيرا من صور الفساد فى تنفيذ المشروعات الانمائية . وقد ادى ذلك لظهور موجه الديون التى جاءت لتغطية الموقف بعد حركة التكييف الهيكلى للاقتصاد وخصخصة المؤسسات الانتاجية والخدمية .

هـ_ اتساع الفجوة المعرفية بين الدول الصناعية والنامية :_

ومع الفجوة الاقتصادية حدثت فجوة معرفية ، اذ تغيرت المدخلات التعليمية فى البلدان الصناعية عنها فى البلدان النامية ، اذ تنفق الدول الصناعية (٥٠) مثل قدر ماتنفقه الدول النامية على الطالب الواحد فى التعليم حسب احصاءات عام ١٩٨٠. وهذا بالطبع له بصماته على كم ونوع الخدمات التعليمية المقدمة ، مما يزيد الفجوة المعرفية عاما بعد عام . وليس هذه الفجوة قائمة فقط على المستوى الدولى ، ولكنها ايضا داخل الدولة الواحدة ، فهناك فجوات معرفية بين الاغنياء والفقراء ، وبين طلاب المدارس الاجنبية والحكومية ، والمدارس الخاصه والعامة لكن مع فارق التمثيل .

والحديث عن اقتصاديات التعليم العربى ينسحب احيانا للتعرف على اهم الصعوبات التى تواجه الدور الاقتصادى للتربية والتى يمكن الاستزاده منها مع دراسات حامد عمار فى اقتصاديات التعليم ٠٠ وفيما يلى عرض موجز لبعض هذه الصعوبات :ـ

١ـ دور التعليم فى تحديث الدولة :

فالتعليم فى البلاد الغربية هو المسئول الاول عن تحضر وتحديث هذه البلدان ٠ بل وفى تأسيسها وفى التهيئة لاكتساب مقومات المواطنة ، وسيادة القانون بديلا عن هوية القبيلة وعلاقات العشيرة والقرابة ٠ ولايمكن لاى دارس ان يتجاهل هذا التأثير الايجابى للتعليم العربى ، مع اختلاف الدرجة من بلد لاخر ، وخير دليل على ذلك أثر التعليم فى تعريف دول المغرب العربى بعد الاستقلال من الاحتلال الفرنسى ٠ وفى اثر التعليم على تحديث دول الخليج العربى منذ اوائل السبعينات من هذا القرن ٠

٢ـ صعوبة تحديد الاهداف الكمية للاستيعاب :

وقد ادى عدم النجاح فى التقدير الكمى الدقيق لمعدلات القبول والاستيعاب الى وجود اعداد كبيرة من الاطفال لاتجد فرصه تعليمية مناسبة ، بل ووجود نسبة كبيرة من الشباب خارج النظام التعليمى ولايزيد متوسط التمدرس بينهم الى اكثر من أربع سنوات ٠ اذن فنحن امام ظاهرة مركبة : قصور فى بناء الاهداف الكمية وضعف القدرة على الحفاظ على معدلات مناسبة من التخريج ٠ الامر الذى ادى الى انخفاض مؤشر التنمية البشرية الثلاثى الابعاد والذى يتضمن من :

أ- ١- نسبة اللا أمية (المتعلمين من الكبار) .

٢- متوسط عدد سنوات التمدرس لدى البالغين من العمر (٢٥) عاما فما فوق .

ب- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى .

جـ- متوسط العمر المتوقع للفرد .

٣- ضعف مستويات التحصيل :

حيث يشكو المعلمون على كافة مستويات التعليم من انخفاض مستويات تحصيل الطلاب ، وبعبارة اخرى انخفاض الكفاية الداخلية للنظم التعليمية ، فلا يعجب البعض عند ملاحظة ان كثير من طلاب الثانوية العامة يخطىء فى كتابة البسمله او فى كتابة خمسة اسطر متتابعة بالعربية ، والا يعجب البعض عند ملاحظة اخطاء طلاب شعبة اللغة العربية بكليات التربية فى القراءة والكتابة وغير ذلك من اشكال ضعف المستوى المعرفى والمهارى والفكرى والذى ينعكس فى عوائد التعليم الاقتصادية .

كما يشكو الكثيرون من انخفاض فاعلية الخريجين فى ميدان العمل . فالمهندس الخريج يعمل لمدة تحت الاختبار تزيد او تنقص ، بعد ان كان امر تعيينه اول خطوة فى العمل ، هذا بخلاف ضعف خبرات الخريج فى كافة التخصصات ، خاصة عما كان عليه الحال . حيث كان العضو الذى يضاف للعمل يمثل قوة اضافية ملحوظة فى عوامل الانتاج يسهل ملاحظتها .

٤- ضعف الكفاية الانتاجية للخريجين :

فقد اتضح ضعف الكفاية الداخلية للنظام التعليمى العربى على وجه الخصوص ، وتمثل هذا الضعف فى انخفاض مستويات التحصيل وارتفاع معدلات الرسوب والتسرب وضعف معدلات النمو فى الاستيعاب الى غير ذلك ، اضف لهذا مظاهر الضعف فى الكفاية الخارجية والتى تتمثل فى ضعف الكفاية الانتاجية للخريج ، وبعبارة اخرى ضعف ملاءمة الخريج لاهداف المهنة ومستويات الكمية والنوعية .

ففى قطاع الزراعة ، وبرغم تزايد القوى العاملة المتعلمة ، فان تأثر تواجد واضافة هذه القوى العاملة المتعلمة له اثر ضعيف فى تطوير العمل فى هذا المجال . حيث ان اغلب القوى العاملة فى هذا المجال من المتسربين من التعليم ، وقد كسبوا خبراتهم بالممارسة او من خلال المحاولة والخطأ او من الكبار . لكن عندما نلاحظ معدل انتاجية الفدان الذى ينزرع تحت اشراف احد او بعض المهندسين الزراعين الخبراء نجده اكثر بكثير من تطير ملك احد الفلاحين القدامى . الا ان هذا التزايد فى انتاجية الفدان لم تبرز بوضوح لعدم تزايد اعداد الخريجين المالكين لاراض زراعية او تحت ادارتهم . ولهذا ايضا فان الفجوة الغذائية التى تواجه البلاد والناتجة لبطء معدلات النمو الزراعى لم تتجه للضمور . بل تتزايد معدلات الاستيراد للحبوب فى الفترة من منتصف السبعينات الى منتصف الثمانينات حيث ارتفعت واردات الحبوب من ٦٣٦ الف طن مترى الى ١٩٩٦ طن مترى اى بقرابة ثلاثة امثال خلال هذه الفترة .

وفى قطاع الصناعة ٠٠ لاتختلف الامر كثيرا ، فلم يبرز دور خريجى التعليم العام فى قطاع الصناعة كثيرا فى انتاج معدلات افضل ، وليس اكثر من تشغيل وصيانة الات ومعدات المصانع ٠ اما عن خريجى المدارس الفنية والصناعية المتوسطة والمتقدمة ممن يعدون من العمال لمهرة ، فان الدراسات التربوية اثبتت انخفاض العائد الاقتصادى من هذا النوع من التعليم خاصة بالمقارنة مع العوائد الاقتصادية للمراحل التعليمية الاخرى ٠ ويكفى من عوامل ضعف انتاجية المدارس الفنية المتوسطة والمتقدمة انتظار الخريج مدة طويلة حتى يجد فرصه عمل مناسبة لتخصصه ٠ وبوجه عام فان الشكوى من تدنى مهاراتهم امر لايحتاج الى اثبات ٠ وبالتالى فان القيمة المضافة من قوة العمل فى قطاع الصناعة لايمثل انتاجية عالية ٠ وقد اظهر تقييم كثير من المنشآت الصناعية ان انتاجهاير قل عن طاقة الانتاج المقتتر للمعدات ورأس المال التكنولوجى فى بلد المنشأ ٠ وقد يرجع ذلك الى النقص فى كفاية مهارات التشغيل والصيانة او القصور فى اعداد رأس المال البشرى الصناعى ٠ وصحيح انه قد يكون لعامل الادارة والتنظيم والحوافز النصيب الوافر فى هذا العجز ٠ لكن التصنيع الاوفر والاهم لنوع المعارف العلمية والمهارات التكنولوجية والقيم الاجتماعية التى يستلزمها قطاع الصناعة ٠

تعليق على انتقادات دور التعليم فى التنمية الاقتصادية :

تعرضنا فى الصفحات السابقة لاهم المحددات التى تقلل من كم ونوع الفوائد الاقتصادية للتعليم فى مصر والبلاد العربية ٠ بيد ان المردود المنشود لايتحقق بالصورة المبتغاه الا فى شروط وضوابط تتصل بحجم النفقات والاستثمارات المبذولة وتوزيعها على بنود الصرف المختلفة ٠ ومن ثم لايجب ان نقنع بالنظره التقليدية

بوجود دور كبير للتعلم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . والاهم من هذا اتاحة الفرصه لتعظيم عوائد التعليم من خلال اعداد رأس المال البشرى القادر على قيادة المشروعات الاقتصادية والاجتماعية .

ويرى البعض ان القصور فى عوائد التعليم لايرجع للعاملين فيه ، وانما يجب ان يكون التحليل لدور التعليم فى الاقتصاد واثر الاقتصاد فى التعليم ، لقد قام التعليم بدور مقال وايجابى فى التحديث الاجتماعى ، لكن مردوده جاء اقل مما يجب فى مسيرة التنمية ويخشى من تناقص مردوده اكثر فى المستقبل فى معالجة مشكلات التنمية البشرية امام التحديات السابق الاشارة اليها محليا وعالميا .

٩- هو تعليم للفقراء ام فقر فى التعليم

الفقر فى اللغة هو عدم كفاية المال او قلته بحيث لايكفى حاجة الانسان المعيشية • ويذكر الامام مالك ان الفقر هو الا يملك الفرد مايكفية من المال • والفقر ليس مشكلة حديثة معاصرة للمجتمعات الصناعية فقط لكن مشكلة قديمة كانت ولاتزال الشغل الشاغل للبشرية رغم جهود المصلحين والمفكرين وهو عادة رفيق الكسل والجهل وعادات الاسراف وعدم الاعتدال فى الاتفاق • وللفقر الكثير من الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى كاد البعض بعد كل سبب منها كان الفقر ذاته • فظهرت طبقات الفقراء فى المال والحضارة والثقافة •

ويعد من ابرز الاسباب الاجتماعية للفقر من المنظور السوسيولوجى الحروب وشيوع الظلم وسوء التوزيع مع قلته الانتاج ، وعدم تنظيم وسائل الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعى • هذا بخلاف بعض الاسباب المفاجئه التى تعد من مصادر الفقر مثل حدوث الزلازل والسيول والبراكين والاوبئه مما لايكون للانسان دخل فى حدوثه فهذه العوامل تأكل الحضارات وتقضى على الناس والاموال والممتلكات وانجازات البشـــــر• حيث يواجه الانسان بعدها الحياة وهو اعزل عن كنوزه وبنيانه وكسبه الذى جمعه •

وللفقر تأثرات غير مباشرة فى عملية التنمية ، فهو يؤدى الى انتشار الامراض والاوبئه ، هذا بخلاف الضغوط السياسية التى تواجهها الان بسبب القروش الشاقة التى تعقدها للتغلب على آثاره • كما ان له اثاره الاجتماعية التى يتمثل بعضها فى خفض

المستوى الاخلاقى والعمى وتفشى العادات والقيم السلبية التى تضعف الهمم وتنشر اليأس بين الناس حتى يقبل الناس اى سلوك مقابل المزيد من المال .

وظاهرة الفقر اليوم يمثلها قرابة نصف سكان العلم ، الذين يسكنون البلاد الفقيرة والبلاد النامية واللاد الغنية ايضا . وغالبا مايرتبط الفقر بالقهر فى كثير من هذه البلدان .

والسؤال الان : كيف يمكننا ونحن نعيش على ارض مصر ان نحطم قوس الفقر الذى يطبق على بعض من أبنائها الشرفاء . وعلى المستوى الدولى فان اجمالى الناتج القومى يستخدم كمؤشر فى تصوير الفوارق بين الدول الفقيرة والدول الغنية ، الا أن مؤشر الدخل الحقيقى لايزال المؤشر الاول فى تصوير هذه الظاهرة وقياسها .

كما يعد الغذاء من المؤشرات الاساسية التى توضح التباين من عالم الفقراء وعالم الاغنياء . وتحدد الامم المتحدة ثلاثة معايير للحكم على نوعية الغذاء هى :-

١- متوسط السعرات الحرارية المستهلكة فى اليوم .

٢- نسبة السعرات الحرارية المستمدة من مصادر حيوانية .

٣- عدد الجرامات من البروتين .

وتشير بعض الاحصاءات الى ان متوسط السعرات الحرارية فى بعض الدول الغنية قد بلغ قرابة ثلاثة آلاف سعر حرارى عام ١٩٧٧ ، بينما بلغ فى بعض الدول الفقيرة الف وسبعمائه سعر حرارى فقط . ومن المعروف ان سوء التغذية الشاشع فى بلدان العالم الثالث يساعد على انتشار الامراض وضعف الانتاج وارتفاع معدلات الوفيات وتناقص الانتاج خاصه الانتاج الغذائى .

والبلاد الفقيرة هى فى الغالب بلاد ريفية زراعية ، والبلاد الغنية هى بلاد حضرية صناعية • حيث يعمل جزء كبير من السكان فى البلاد الفقيرة فى الزراعة • بينما يعمل الجزء الاصغر منها فى الصناعة، وهذا الجزء الذى يتوقع منه زيادة حركية التنمية فى هذه البلدان •

تعليم الفقراء :

والبلاد الفقيرة فى نهاية الامر بلاد جاهلة ، تشكو الامية ، وقلة فرص التعليم وانخفاض معدلات استيعاب التلاميذ فى المدارس • اذ تبلغ نسبة الامية فى البلدان الفقيرة ٦٦ ٪ من جملة السكان البالغين عام ١٩٧٧ ، وترتفع لاعلى من ذلك فى بلدان اخرى اكثر فقرا ، الا انها تنخفض فى بعض البلدان الغنية الى ١٪ فى مجموعة الدول الصناعية •

وتبلغ نسبه الملتحقين بالتعليم الابتدائى فى البلدان الفقيرة ٦٤٪ من المجموعة العمرية اى يوجد خارج المدارس مايزيد عن ثلث الاطفال فى سن التعليم • بينما يتمتع جميع الاطفال فى سن التعليم داخل المدارس فى الدول الصناعية منذ عام ١٩٧٩ • اما فى التعليم العالى فلايوجد سوى ٢ ٪ من ابناء البلدان الفقيرة من جدرانه وترتفع هذه النسبه الى ٣٧ ٪ بالدول الصناعية الرأسمالية حتى عام ١٩٧٩ •

وحوّل هذه الارقام فى المجتمع المصرى •• يمكنك جمع الاحصاءات المتاحة مع دروس المناقشة من خلال الاجابة عن الاسئلة التالية لدى الاجهزة المتخصصة :ـ

١ـ ما نسبه الامية بين الذكور ـ الاناث وحسب الاعمار الزمنية المختلفة ٠

٢ـ ما نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائى ـ الاعدادى ـ الثانوى ـ العالى من الجنسين ٠

٣ـ ما مستوى الرسول والتسرب فى نظام التعليم المصرى بالمراحل الدراسية المختلفة ٠

ولمواجهة ظاهرة الرسول والتسرب اتخذت الدولة عدة سياسات تعليم كان من ابرزها سياسة النقل الالى والغاء الامتحانات ٠ وسياسة تعدد الفترات ٠ مما كان له كبير الاثر فى اضعاف الكفاية الداخلية والخارجية للنظم التعليمية (ناقش ذلك مع معلمك ؟) ٠

ومن ابرز خصائص تعلم الفقراء فى مصر :ـ

١ـ الاستمرار فى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم ٠ وهذا يقضى عدم التفريق بين الطلاب على اسس اقتصادية او اجتماعية ، حيث يحاول التعليم ان يتبنى الاتجاه الديمقراطى داخل الفصل الدراسى ومن جدان المدارس بوجه عام ، حتى يمكن الطلاب من تعديل سلوكهم تحت مظلة الديمقراطية المقصودة ، تمهيدا لتبنى هذا المبدأ فى حياتهم العملية بعد الحياة المدرسة ٠

٢ـ الغاء الرسوم الدراسية :

حيث الغت المدارس الرسوم الدراسية ، ولاتتقاضى المدرسة سوى نفقات رمزية بسيطة مقابل الانشطة مساهمة وبعض الخدمات الخاصه بالمدرسة وهذا يؤكد توجهات التعليم للاهتمام بالفقر والفقراء فى البلاد ٠

٣ــ انخفاض متوسط تكلفة الطالب فى التعليم الحكومى بمراحله المختلفة بالمقارنة بتكلفة الطالب بالمدارس الخاصة ، وكذا بالمقارنة بتكلفة الطالب فى الدول الصناعية الرأسمالية •

٤ــ اتساع مساحة التعليم الحكومى وكثافته مقابل مساحة التعليم الخاص وكثافته • حيث لاتصل نسبه الطلاب بالمدارس الخاصه لاكثر من ٥ ٪ من جملة الطلاب فى نفس المرحلة •

وبرغم ماسبق من موجز لخصائص تعليم الفقراء فى مصر الا أن هناك الكثير من الاصوات التى تنادى بالاهتمام بالفقراء فى التعلم وتقديم فرص تعليمية تناسب المستويات الاقتصادية المتدنية ، والتى تقدم المحتوى المعرفى والثقافى الذى يتلاءم والمستويات الثقافية التى يعيش فيها ابناء الطبقات الفقيرة • الامر الذى جعل الاشارة الى فقر التعليم فى هذه الصفحات بشىء ضرورى •

فقر التعليم :

اصاب الفقر النظم التعليمية كما اصاب كافة اجهزة الدول الفقيرة • ويمكن الاشارة الى بعض ملامح فقر التعلم فى بلادنا العربية فيما يلى :ــ

١ ــ انخافض متوسط تكلفة الطالب بالمراحل الدراسية المختلفة بالمقارنة بمستوى الخدمات المقدمة •

٢ــ زيادة كثافة الفصول الدراسية الى مايزيد عن (٦٠) تلميذا وتلميذه لكل فصل دراسى •

٣ـ خلو المناهج الدراسية من اية اشارات لحياة الفقراء وترشيد الانفاق وغيرها من التهيئة المناسبة للتلميذ للتكيف مع ظروف المجتمع الاقتصادية ٠

٤ـ تجاهل العادات والقيم التى ازداد انتشارها مع توجه الافراد نحو سليم الفقر ٠ مما يقلل من الدور الثقافى والاجتماعى للتعليم فى البيئات الفقيرة٠

٥ـ لازالت اشارات الغنى والترف تظهر بين صفحات المناهج الدراسية المختلفة ومنها مايخالف الشرائع السماوية ، وخاصه ما تتضمنه بعض المقررات فى اللغات الاجنبية الانجليزية والفرنسية والالمانية بالمدارس الثانوية ٠

٦ـ لازالت توجد التبعية لبعض الاتجاهات الاجنبية فى التعليم وتبنى صيغ تعليمية اجنبية مما يترتب عليه تكوين انماط ثقافية مستغربة تميل الى الهجرة اكثرمن البناء ٠

وعليك عزيزى القارى التفكير فى تحديد اهم ملامح دور التعليم فى محاربة الفقر ٠

التربية الاقتصادية
مفهومها وأهم أهدافها وأساليبها

اصبح الاهتمام بالتربية لدى الاقتصاديين موضوع علم قائم بذاته من العملية التعليمية سمى باسم " اقتصاديات التعليم " ٠٠٠٠ وقد يرجع ذلك الى :

١ــ الادراك المتزايد لدور التربية فى النمو الاقتصادى خاصة بعد الابحاث التى وجهت النظر للتربية باعتبار مشروعا استثماريا منتجا بجانب كونها خدمـة استهلاكية احيانا وترفيه احيانا اخرى ٠

٢ــ تزتيد نفقات التعليم عاما بعد عام الامر الذى دعى الى البحث عن القيمة الاقتصادية للتعليم وضرورة الموازنة بين العائد الاقتصادى من التعليم والعائد الاقتصادى من المشروعات الاخرى المادية الرأسمالية ٠

٣ــ عجز اكثر بلدان العالم عن القيام بأعبائها التعليمية كاملة امام التزايد فى اعداد الطلاب ــ الامر الذى دعى الى ضرورة البحث عن دراسة دقيقة للتكلفة التعليمية لمعرفة التقدير الكمى الصحيح لمقدار ما يتكلفه الدارس فى مختلف المراحل التعليمية من اموال باختلاف بنود الصرف ومصادره ، سواء كان هذا الصرف من خزانة الدولة فى صورة ميزانية التربية والتعليم او فى صورة انفاق عائلى ٠

وتؤكد احصاءات اليونسكو عن الانفاق العالمى على التعليم ان هذا الانفاق قد تزايد بمقدار ٣,١٧ مرة فى الفترة ٦٠ــ١٩٧٦ فقط حتى بلغت نسبة الانفاق التعليمى من الناتج القومى قرابه ٥,٧ عام ١٩٧٦ فى مختلف دول العلم فى

المتوسط . وهذا يشير الى كون التعليم ضمن الاولويات الملحة مثله مثل اية خدمة استراتيجية فى مختلف الدول النامية والمتقدمة .

وفى مصر بلغت (كما يشير الجدول) موازنة التعليم عام ١٩٨١/٨٠ قرابة ٣٨٨ ألف جنيه بزيادة اكثر من مرتين وربع منها عام ١٩٧٦/٧٥ وتمثل هذه الميزانية قرابة ١١,٦ ٪ من موازنة الدولة .

نمو ميزانية التربية والتعليم فى مصر فى الفترة
١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٨١/٨٠

العام الدراسى	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧٦/٧٥	٨١/٨٠
الميزانية	٤١٤,٢٣١	٦٨٠,٩٥	١٠٤ر٠٧٩	١٢٦ر٥٧	٣٨٧,٩٩
معدل الزيادة	ـــ	١ر٧ مرة	١ر٥ مرة	١ر٢ مرة	٢ر٣ مرة
النسبه من موازنة الدولة	١٥ر٤٪	١٢ر٨٪	١١ر٥٪	١٥٪	١١ر٦٪

ويتضح من الجدول السابق استمرار تزايد الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم فى مصر ، برغم ان غالبية الفترة يقل فيها الانفاق عن ١٤ـ١٧ ٪ من موازنـــة الدولة وهى النبة التى تحددها اليونسكو لنصيب التعليم من موازنة الدولة.

٤ـ وامام التضخم الكبير فى نفقات التعليم والتزايد الهائل فى اعداد الطلاب الراغبين فى التعليم ، ظهرت الحاجة الى البحث عن مصادر جديدة تغذى التعليم وتسد نفقاته وحاجاته .

وقبل الحديث عن دور التربية فى احداث النمو الاقتصادى سيعرض المؤلف تعريفا لعلم الاقتصاد وعلاقته بموضوع التربية الاقتصادية ، ثم يتعرض لمفهوم التربية الاقتصادية كميدان خاص فى التربية ، فيتحدث عن اهدافها واهم اساليبها .

١- مفهوم التربية الاقتصادية ومفهوم الاقتصاد :

يهتم علم الاقتصاد بدراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة واستخلاص القوانين التى تحكمها مثل قانون العرض والطلب وقانون اقل تكلفة وهى قوانين لاتختلف حسب مذهب او ايديولوجية .

ويجيب علم الاقتصاد عن تساؤلات اربعة تحدد نظريات اربع هى :

١- نظرية الانتاج (كيف تنتج ؟) .

٢- نظرية السعر (كيف تتحدد الاسعار فى السوق ؟) .

٣- نظرية النمو (كيف يزيد الانتاج على مر الزمن ؟) .

٤- نظرية السياسة الاقتصادية (من يتخذ القرار الاقتصادى ؟) .

وعلى ذلك يمكن تعريف علم الاقتصاد بانه علم اجتماعى يهتم اولا بكيفية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة احسن استخدام ممكن لانتاج حجم متزايد من السلع لاشباع الحاجات الانسانية على مر الزمن ، ويهتم ثانيا بكيفية توزيع ناتج النشاط الاقتصادى فى المجتمع .

اما التربية الاقتصادية فيقصد بها عملية تنمية الوعى بالمشكلات الاقتصادية المعاصرة واحداث تعديل فى سلوك الافراد بما يخفف من تأثير هذه المشكلات

فى المجتمع ، ويقلل من حدتها ، ومن ذلك ربما يتضح الفرق بين الاقتصاد والتربية الاقتصادية .

ويرجى ادجار فور ان التربية الاقتصادية هى عملية مساعدة كل فرد ليكون عنصرا من عناصر التنمية ومستهلكا بصيرا ، عن طريق تعليمة قوانين الحياة الاقتصادية وآلياتها وهياكلها فى الوطن عموما وفى المجتمع المحلى وفى المؤسسات المختلفة ، واهم العوامل المؤثرة فى توزيع الدخل والانتاج والاستثمار فى الدولة.

فالتربية الاقتصادية احد العناصر الاساسية فى التوعية وفى نشر الثقافة الاقتصادية الجماهيرية خلال المنزل والمدرسة وكافة المؤسسات التربوية الكائنة فى المجتمع .

ان تبصير المواطن بالغايات الاقتصادية والسياسية للمجتمع يعد من اسس العمل التربوى فى المجتمع الذى يسعى الى الديمقراطية ، اى من اسس التربية الاقتصادية . ومن ناحية اخرى لاينبغى استغلال هذا المدخل لخدمة اغراض مذهبية او حزبية خاصة . فالتربية يجب الا تحيد عن البعد المثالى والمعيارى فى نظريتهـــا وتطبيقاتها .

ويجدر بالذكر ان التطورات التكنولوجية والاقتصادية التى تلوح فى العالم النامى اليوم ، وفى مصر فى الاونة الاخيرة ، وما كان لها من أثر يتمثل فى زيادة اعداد المتعلمين كان لها اثر كبير على متطلبات هذه البلدان التعليمية والمستطلع للامر يلاحظ ان عددا كبيرا من الطلاب والعمال يستخدمون آلات حاسبة او عقول الكترونية (كمبيوتر) وعدد آخر من العمال امتهن اصلاح قطع الغيار الفاسدة

من السيارات والدراجات والماكينات • بينما تتلاشى هذه العمالة فى الدول المتقدمة، وهذا الامر يستلزم نوعا خاصا من التعليم او التربية الاقتصادية فى هذه البلدان ، هو اقرب الى التربية الثقافية والتربية المهنية والتربية العلمية حتى يتمكن ابناء هذا العصر من القيام بما يتطلبه المجتمع منهم من انجازات •

وعلى ذلك فان ممارسات التربية الاقتصادية يجب ان تقوم على اسس منها :–

١– انها تربية ثقافية •

٢– انها تربية مهنية •

٣– انها تربية يدوية •

٤– انها تربية علمية •

٥– انها تربية اجتماعية •

وفيما يلى نبذة عن النقاط الخمس السابقة :–

١– التربية الثقافية : يقصد بها مساعدة الفرد على الربط بين تعلم العلم وتعلم الثقافة • او مساعدته على استخدام وتطبيق البحوث والعلوم النظرية فى الحياة العلمية بما يمكنه من تغيير البيئة المحيطة واعلاء قدر المعرفة العملية •

٢– التربية المهنية : يقصد بها اكساب الفرد اساسيات مهنة او اكثر مما يفتح امامه ابواب العمل فى المستقبل •

٣– التربية اليدوية : يقصد بها مساعدة الفرد على احترام العمل اليدوى •

٤– التربية العلمية : يقصد بها مساعدة الفرد على اكتساب روح الابداع والحدس والخيال والحماس والشك المنهجى وغير ذلك من صفات النشاط العلمى

وتنمية ما لديهم من قدرة على الملاحظة والاستقرار والقياس والتصنيف واستخلاص النتائج .

٥- التربية الاجتماعية : ويقصد بها عملية مساعدة الفرد على ان يعرف قدراته فى الحياة كمنتج او مستهلك ومساعدته على المساهمة فى الحياة الاجتماعية بطريقة ديمقراطية .

٢- اهداف التربية الاقتصادية :

يكاد يجمع علماء التربية على ان اهداف التربية تختلف حسب الزمان والمكان وحسب الايديولوجية التى يدين بها الفرد او المجتمع الذى يحدد هوية هذه التربية .

فالناتج التربوى اشبه بالكائن الحى الذى يتكيف مع الظروف البيئية المحيطة به ، ومن ثم فان التربية تتأثر بالايديولوجية السائدة فى المجتمع مشكلة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يقع المجتمع تحت تأثيرها ، ومن ناحية اخرى ، فان التربية كعملية تؤثر فى مجالات الحياة المختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية ، الا ان الدورين الاجتماعى والسياسى للتربية ممثلين فى التنشئة السياسية والاجتماعية امر خارج اهتمام هذا البحث .

ويمكن ان تتضح اهداف التربية الاقتصادية بعد هذا العرض الموجز للدور الاقتصادى للتربية .

الدور الاقتصادى للتربية :

تواجه التربية ـ على المستوى العالمى ـ أزمة اقتصادية تتمثل فى قلة المخصصات المالية لها والتى تمكن من احداث التوسع الكمى والكيفى للخدمات التعليمية فى هذه البلدان . وقد يرجع ذلك الى ابتلاع بند التسليح النصيب الاكبر من الميزانية فى الدول النامية خلال السبعينات والى حالة الركود الاقتصادى التى اصابت غالبية بلدان العالم ، الى جانب كثير من المشكلات الاقتصادية الاخرى كتخلف التصنيع وزيادة السيولة المالية .

وقد حمل كل هذا المربين مهمة محاولة استغلال كل الوسائل الممكنة لتحقيق افضل النتائج باستخدام الموارد المحدودة والمتناقصة القيمة يوما بعد يوم .

وقد تعددت الكتابات التى تناولت فكرة القيمة الاقتصادية للتربية ، وتكاد تؤكد غالبيتها فكرة مؤداها ان التعليم يقوم بدور اقتصادى يتمثل فى اعداد الكوادر البشرية القادرة على ادارة عجلة الانتاج واكتشاف المواهب والميول الى غير ذلك .

وهنا يشير الباحث الى علاقات لم يهتم بها كثير من الكتاب :

١ ـ تقوم التربية بدور ثقافى يتمثل فى اكساب الفرد القيم الخلقية التى تساعده على مواجهة الصراع بينه وبين مجتمعه بما يمكنه من تطوير نفسه وتطوير مجتمعه ، فهى تكسبه فى المعيشة الذى يتضمن اساليب كسب العيش ، وتلك قيمة اقتصادية يتضمنها التحليل الثقافى للتربية .

٢ـ يؤكد تيودور شولتز على اعتبار التحليل الاقتصادى للتربية متضمنا ماينفق لتحقيق اهداف خلقية تتعلق بتهذيب الذوى العام ومساعدة الفرد على استخدام وممارسة الخدمات الاجتماعية المختلفة ٠

ان المعاملة الاساسية الجديدة بين التربية والاقتصاد تربط بين حاجة النمو الاقتصادى الى اعداد كافية من القوى العاملة وبين النمو التعليمى من جهة ، وبين المهارات والمعارف اللازمة للتنمية وبين مستويات التعليم وانواعة من جهة اخرى ٠

واذا كانت التربية عند شولتز تعنى استخراج مالدى الفرد من قدرات كافية وتنميته خلقيا وعقليا ليصبح قادرا على العمل ، وتمكينه من الاستجابة لدوره الاجتماعى من خلال التعليم وتدريبه على النظام وتنمية ذوقة العام انطلاقا من نظرية رأس المال البشرى ٠ فالتربية اذن تعنى انتاج التعليم ، كما تعنى تعليم الانتاج ، وبعبارة اخرى تستهدف تنمية جانبى تعليمى وثقافى مع الجانب الاقتصادى المنتج الذى يساعد الفرد على النهوض بالمجتمع كمستهلك واع ومنتج ماهر ، فالتعليم اليوم اصبح يعنى الانتاج او اتقان الحد الادنى المهارى اللازم للانتاج ٠

ويتمثل الجانب الاستهلاكى للتربية فى كل مايمثل اشباعا لدى الناس ، وهو يشمل القيم التربوية ولايشتمل على التعليم المهنى او المهارى ، فهذا لايعد استهلاكا ٠

والتعليم كسلعة استهلاكية يتميز بالاستمرارية اكثر من آية سلعة اخرى ، فهو يشكل الفرد سلوكيا خاصه فى قيمه الخلقية والجمالية ٠ والتعليم يقدم فى ذلك عائدا يفوق قدر العوائد المادية الاخرى ، ويصعب فى ذات الوقت تقديره الكمى٠

ومن اول من نادى بالاهتمام بالقيمة الاقتصادية للتربية سميث وبيتى ومالثوس ومارشال حيث دعا كل منهم بضرورة اعداد التعليم باكبر عون مادى حتى يمكن ان تساهم فى حل كثير من المشكلات المعاصرة كالمشكلة السكانية والمشكلة الاقتصادية، فضلا عما يكسبه للخريج من سمات الحرص والتدبير والادخار .

ويرى روبرت ج . أن التعليم اليوم ومنذ السبعينات اصبح سببا للنمو الاقتصادى بعد ان كان فى الستينات معتمدا عليه . وقد كان لدراسات سولود - بنيسون فضل السبق فى تقدير مدى مساهمة التعليم فى النمو الاقتصادى وحساب انتاجية الفرد فى الساعة وعواملها .

ولايجد الباحث ضرورة لاعادة كتابة ماتوصلت اليه دراسات كثير من الباحثين فى اقتصاديات التعليم فى العالم ، فقد اصبحت زادا مهضوما فى كتابات هذا المجال انما يكون من المفيد بيان الاسهامات غير المحسوبه للتعليم مثل :

١- ان النزعة الى الادخار هى محصلة الاهتمام بالمستقبل وعلى التربية ان تقوم بهذه المهمة .

٢- التهيؤ لممارسة مهارات جديدة فى العمل امر ينبغى للتربية ان تتعهد به .

٣- الرغبة فى الابتكار وحب الاستطلاع وغيرها من اتجاهات بحثية وعلمية ضرورية لعالم اليوم والمستقبل واسهام التربية فى هذا المجال يوفر للعالم مبالغ طائلة .

ويرى الباحث ان دور التربية فى تحقيق هذه الانجازات الاجتماعيـــة يوقم على مبدأين هما :-

١- اعتبار كون التربية ناتجا وحصيلة فى عقول الافراد .

٢- نظرية التحديث التنموى للتربية التى يتزعمها دافيد ماكليلاند التى برزت فى الستينات والتى تناولت دور التعليم فى تحديث وعصرنه المجتمع وتكوين مستوى قيمى اعلى كمدخل للتنمية الشاملة ، حيث تكون الزيادة الانتاجية المتغيرالتابع لعملية التحديث الشاملة وليست المتغير المستقل .

وعلى هذا فالكفاية التعليمية لاتقاس اليوم بالتحسن الكمى فى النظام التعليمـــى ، بل اصبحت تقاس بمقدار الانجاز غير المحسوب فى نفوس البشر والمتمثل فى تمكين الافراد من حل مشكلاتهم .

٣- اساليب التربية الاقتصادية :

يحدد الباحث فيما يلى بعض الاساليب التى يمكن للتربية الاقتصادية ان تتبعها لتحقيق اهدافها :-

١- التأكيد على اهمية العمل : فقد جاء فى القرآن الكريم " **وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون** " ، كما ذكر البخارى عن الرسول صلى الله عليه وسلم : " اذا قامت الساعة وفى يد احدكم فاستطاع الا تقوم حتى يغرسها ، فليغرسها ، فله بذلك أجر " .

وقد رفع الاسلام العمل الى تربية العبادة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " العمل عباده " ، وقوله " من أمسى كالا من عمله امسى مغفورا له يوم القيام " وقوله تعالى : " **وآخرون يضربون فى الارض يبتغون فضل الله وآخرون يقاتلون فى سبيل الله** " . حيث تساوى

- كما جاء بالاية الكريمة - من يعمل فى مجالات النشاط المختلفة فى الحياة مع من يحاربون على جبهة القتال ٠

٢- المشاركة الشعبية فى التنمية : فالتنمية عملية تستهدف الجماعة ولاتتم بغيرهم ، والمشاركة الشعبية فى نظر الاسلام غاية ووسيلة ، كما جاء فى الاية الكريمة " وشاوروهم فى الامر " ويمكن ان يعهد امر تعبئة الافراد لوسائل الاعلام وغيرها من وسائط التربية المرئية او المسموعة او المقرؤة٠

٣- الالمام بالنظريات العلمية الحديثة : فالمام الافراد بالنظريات العلمية الحديثة يفيد كثيرا فى دفع عجلة الانتاج ويضمن زيادة فعاليتهم فى نجاح برامج التنمية الاقتصادية ، وليس من الضرورى ان يلم الفرد بنظريات فى التكوين الذرى او فى الكمبيوتر ، بل يقصد بذلك الالمامه بالجديد المفيد فى مجالات التنمية الاقتصادية ٠

٤- ربط التعليم العام والجامعى بواقع المجتمع وتوجيهه لخدمة المجتمع واحتياجاته ٠

٥- ترشيد الاستهلاك : فتعويد التلاميذ على ترشيد استهلاكهم يمثل اداة فعالةللتربية فى المجال الاقتصادى ٠

وتأتى القدوة لتكون الوسيلة الفعالة فى التربية الاقتصادية من جانب القادة والمسئولين ، والقدوة هنا تأتى فى مجال ضبط الاستهلاك على مستوى الافراد بين الاغنياء والفقراء وعلى مستوى الحكومات أيضا ٠

التربية والتنمية الاقتصادية :

مع ان الاساس فى التنمية الاقتصادية هو رأس المال والموارد الطبيعية الا ان القوة البشرية هى تقريبا الاساس الحقيقى لها • فالعنصر البشرى هو الذى يقوم بتطوير وتصنيع هذه المصادر الطبيعية بما يحقق زيادة الانتاج • هذه القوى البشرية لايتم تكوينها بدون التعليم •

ومن آثار التربية فى النمو الاقتصادى نرى النهجية الروسية • فقد كانت روسيا قبل اطلاق القمر الصناعى بلدا متخلفا اقتصاديا وكان المستوى التعليمى للسكان منخفضا جدا ولكن مع انتشار التعليم وتقدمه اصبح الاتحاد السوفيتى دولة كبرى فى مجال التطور الاقتصادى وكذلك الامر بالنسبة للدولة الرأسمالية •

مسئوليات التربية الاقتصادية :

فيما يلى بعض اسهامات غير المالية للتعليم فى المجال الاقتصادى :-

١- تنمية الذكاء الاجتماعية :

فتطبيق العلم فى ميادين الانتاج اعطى العصر طابع التكنولوجيا الحديثة كما ادى الى تغيرات كبيرة فى المجال الاقتصادى • فزيادة الانتاج معيار التقدم • ومسئولية التربية انها تقوم بتحليل الظروف والكشف عن عوامل الفن فى النظام الجديد وعوامل التخلف فى النظام القديم ومسئولية التربية ان توفر لدى المواطنين منهم معنى رأس المال ومعنى الضوابط الخلقية والمقومات التى تحول دون استغلال الطاقات الكامنة •

٢- فهم العلاقات التى يقوم عليها الاقتصاد الحديث وتحسينها :

فالاقتصاد يتصف بالتعقيد مما يؤدى لضعف العلاقات الانسانية فمسئولية التربية تتلخص فى وضع اسس سليمه لتحسين هذه العلاقات بين الرؤساء والمرؤسين وتعميق البصيرة للعاملين بظروف العمل والعمال • كما ان على التربية اطلاع الشباب على المنظمات والهيئات العماليةوالمهنية وتعميم المعرفة العلمية وتزويد العاملين بالمهارات المطلوبه •

وهنا تبرز اهمية تعليم الكبار وربط برامجه ببرامج تعليم الشباب حتى يمكن تحقيق التفاهم المشترك وتنمية الاتجاهات البناءة نحو القضايا الاقتصادية •

٣- تنمية الاتجاهات التعاونية :

حتى يمكن تحقيق التعاون بين العاملين ، فعلى التربية نشر الدراسات التعاونية بين التلاميذ من شأنه ان يحقق التقارب والتكامل بين ميادين الانتاج•

٤- الارتفاع بمستوى القدرة الميكانيكية العامه :

فعصرنا الحالى يقوم على الاستخدام الواسع للاله • وفهم الالة واتقانها جزء هام من اسس الاقتصاد الحديث • فالتدريب على المهارة الميكانيكية من احد سمات المجتمع العصرى •

ومن هنا يجب ان تراجع نظم التعليم ومناهجة وطرقه من اجل تحقيق هذه الغاية • وعلى المدرسة دور هام فى هذا المجال • فالتلميذ مطالب بمعرفة شىء من كثير من الالات والادوات فى المنزل والمعمل والمصنع •

٥— ترشيد العادات الاستهلاكية :ـ

بقدرماتقوم به العادات الاستهلاكية على المعرفة والتكاثر بقدر مايكون اثرها واضح فى الذكاء العام ٠

فيمكن للمدرسة ان تقوم بدور هام فى التوعية الاستهلاكية فتنمى القدرة على التمييز من الاعلانات المختلفةوعلى التربية تنمية الوعى التعاونى بالشكل الذى يتحقق معه محاولة الكسب الغير مشروع وتنمية القدرة على تنظيم الميزانية وحسن توزيعها٠

مبادىء التربية الاقتصادية :

١— تنمية الوعى باهمية العمل : فلا يقبل المجتمع كسالى لايحترمون العمل وهذا يتطلب تربية فكرية ونفسية للشباب الناشئين لحب العمل لا للفائدة الذاتية بل من اجل الصالح العام ٠

٢— تنمية الوعى التخطيطى : التخطيط ليس علما يضاف للمناهج الدراسية ٠ بل هو اتجاه علمى يقوم على ادراك العلاقة بين الامكانات المتاحة والاهداف المطلوبه ٠ وعلى التربية توفير هذا الاتجاه لدى التلاميذ لتكوين مجتمع يأخذ من التخطيط فلسفة ووظيفة ٠

٣— تنمية العادات الادخارية : بمعنى مساعدة التلميذ على الموازنة بين مجالات الانفاق واستثمار الدخل باقل الطرق ويمكن للذين ان تقوم بذلك من خلال الدقه فى العمل والنظافه فى الاداء ٠

٤- احترام الملكية العامة : بمعنى تنمية وعى التلاميذ بالعلاقات الفعاله بين مصادر الانتاج ووسائله والممتلكات العامة • وهنا لابد من تعاون المدرسة بمناهجها مع وسائل الثقافة المختلفة والمنزل فى تنمية السلوك التعاونى ويمكن للمدرسة ان تحقيق هذا باعادة تنظيم التلاميذ الى مجموعات اسريه حول مجموعة قيم طيبه وسامية مثل المسئولية الاجتماعية وغيرها من المؤسسات وانكار الذات •

المضمون التنموى للتربية :

اذا كانت التنمية مجموعة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تحدث فى المجتمع • فانه لكى تحدث هذه التنمية فانه يتحتم توافر مناخ عام يلائم هذه التغيرات بجانب توافر الثروة ورأس المال • وهنا تبرز اهمية التعليم لانه قادر على خلق المناخ العام لحدوث التنمية لكل مايتضمنه من تغيرات فى حياة المجتمعات للاسباب الاتية :-

١- تخلق التربية مهارات وتغيرات للفرد ضرورية للتقدم الاجتماعى والاقتصادى مما يؤكد المعنى الاقتصادى للتربية ، كما ان له اثر واضح فى النهوض بالانتاج عن طريق التأثير فى نوعية المهارات المطلوبة •

٢- تعتبر الموارد البشرية قوة رئيسيةوراء عملية التنمية والتعليم خير من ينمى هذه الموارد البشرية • كما ان التعليم ينمى الكفاءة الادارية التى تؤثر بدورها فى زيادة الانتاج •

٣ـ يساعد التعليم على تحقيق التنمية عن طريق غرس العادات والتقاليد التى تناسبوتحث على سرعة عجلة التنمية ٠

وقد اهتم كثير من الدراسات التربوية بكشف النقاب عن دور التعليم فى احداث التنمية الاقتصادية ٠ فقد ركزت الدراسات الشرقية على الفوائد الاقتصادية للتعليم كواحدة من الاعراض الاجتماعية والفكرية ٠ بينما ركزت النظريات الاقتصادية فى الفكر الغربى ضرورة النظر للنفقات التربوية على انها استثمار لرأس المال البشرى " فحينما يستقطع الافراد جزء من اموالهم وينفقون على التعلم الذى يتيح لهم امكانية العمل بصورة اكبر فى المستقبل ٠ فان ذلك يعنى ان هؤلاء الافراد انما يستثمرون هذه الاموال فى ذواتهم ومن هذا المنطلق اتجهت الدراسات التربوية الى حساب اسهامات التعليم الاقتصادية حتى تمكننا من الوصول الى الصورة الكمية لهذه العلاقة وان اختلفت النتائج ٠

التربية استهلاك ام استثمار :

قد يكون من المفيد قبل استعراض صورة العلاقة الكمية بين التعليم والنمو الاقتصادى التعرض لاهم الاراء حول الاستثمار فى التربية ٠ فقد رأى البعض ان التعليم استثمار اقتصادى يفوق عائدة ـ على طول المدى ـ عائد اى انفاق آخر ٠ الا ان هذا لايظهر الا بعد مدة طويلة ٠ ويصعب تقديره الكمى الدقيق بالمقارنة بالعوائد المادية الاخرى ٠ وهناك رأى آخر ينظر الى النفقات التعليمية على انها استهلاك من حيث ان التعليم نوع من الخدمات الثقافية التى يتمتع بها ابناء بعض الطبات الاقتصادية العليا ٠ فهم لايقبلون على التعليم لغرض اقتصادى بل لغرض

شكلى يعتمد على تميزهم بمظاهر التعليم ويمكنهم من الارتفاع الى قيم الطبقة ومثلها. كما يمكنهم من التمتع بكافة الخدمات فى المجتمع . فالمواطن الجاهل لايمكن ان يتمتع بفيلم اجنبى فى سينما ـ مثلا ـ او بتعليمات هامة على الطريق او بارشادات صحية فى وحدة صحية مثلا .. الى غير ذلك . فالتعلم اذن هو فى حد ذاته خدمة اجتماعية استهلاكية وهو ايضا يمكن من التمتع بالخدمات الاخرى .

وهناك رأى يوفق بين الرأيين السابقيين ويرى ان التعليم استثمار واستهلاك معا يحقق التوازن بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للتعليم . فالفرد يسعى لرفع مستوى معيشته بالتعليم كما تزداد فعاليته ودخله عن طريق التعليم والتدريب.

وعن دور التعليم فى النمو الاقتصادى ، يرى سويفت ان التعليم يؤثر فى المهارات الاجتماعية والمادية والفكرية فلا فراد وهو بذلك يفيد فى اختبار القوى العاملة وفى اعدادها .

ومن اهم مادعى الى البحث عن الجدوى الاقتصادية للتعليم تزايد نفقاته من عام لاخر مع عجز البلدان عن تحمل هذه الاعباء المتزايدة . ولكن على النقيض من هذا اذا فشل الاقتصاديون فى اثبات دور بارز للتعليم من الناحية الاقتصادية فستبقى اهميته فى تهذيب الذوق العام للافراد وفى تأثيراته الثقافية فى المجتمع .

وقد كان اكتشاف الصورة الكمية للعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادى على اقتصاد محدثين منهم شولز وهانش وايدنج ودينسون وسولو ، وقد تم ذلك باستخدام اساليب من اهمها :ـ

١- تحديد العلاقة بين الانفاق على التعليم والنمو فى الدخل او فى تكوين رأس المال المادى خلال فترة معينة فى بلد معين ٠

٢- طريقة الباقى فى تحديد مدى اسهام التعليم فى اجمالى الدخل القومى ٠

٣- حساب معدل العائد من الانفاق على التعليم ٠

٤- حساب معاملات الارتباط بين البلدان المختلفة من حيث الالتحاق بالمدارس واجمالى الدخل القومى ٠

ويعتبر التعليم اداة استثمارية اكثر من كونها استهلاكية فى الدول الرأسمالية التى تهتم بحساب النمو الاقتصادى فيها ومعدلات زيادة الدخل القومى موزعا على مصادره المختلفة ٠ وقد ظهر التعليم كواحد من هذه المصادر ٠ ومن هنا كان علم اقتصاديات التعليم يميز بين مجموعتين من المشكلات الاساسية التى يعالجها الفكر الرأسمالى هما :

١- تحليل العلاقة المتبادلة بين التطور فى ميدان التعليم من جهة وبين التقدم الاقتصادى من جهة اخرى وتحديد دور التعليم فى الانتاج وخاصه اعداد القوى العاملة التى يحتاج اليها التقدم العلمى والتكنولوجى ٠

٢- التحليل الاقتصادى لنظام التعليم نفسه ٠ وتحقيق مبدأ ربحية العمليات التعليمية والبحث عن الهيكل المناسب للتعليم ورفع كفاءة قنوات التعليم وتحديث طرق التعليم وكذا رفع كفاءة النظام التعليمى وادارته وتخطيطه ٠

ولاشك ان الموضوع الرئيسى لابحاث اقتصاديات التعليم هو دور القوى العاملة الماهرة فى العملية الانتاجية ورفع كفاءة استخدام الكوادر الماهرة والقضاء على الهوء بين الاقتصاد من جهة وبين خطة اعداد الكوادر من جهة اخرى ٠

ولقد ابتكرت فى دراسة العلاقة بين التعليم (المستوى التعليمى) للقوى العاملة فى عملية النمو الاقتصادى مدخله لكل منهما نظرية اختصت به استخدمت كل منهما بمفاهيم مختلفة • فمثلا نجد ان النظرية الاولى منها وهى نظرية رأس المال البشرى التى استخدمت مفاهيم مثل رأس المال البشرى والاستثمار فى البشر • اما النظرية الثانية وهى نظرية التقدم التكنولوجى فيستخدم انصارها عند دراستهم لعمليات النمو الاقتصادى مفهوم نوعية القوى العاملة • فالنظرية الاولى اهتمت بعوامل زيادة رأس المال واهتمت النظرية الثانية عن العمل •

ولقد ظهرت نظرية رأس المال البشرى الذى هو ان الانفاق على العملية التعليمية يعتبر استثمارا فى الانسان فى حين ينظر الى العائد من وراء هذه الاستثمارات على ا نه عمليه ادخار وتراكم لرأس المال البشرى • ومن انصار هذا الرأى هانش وايدنج وشولتز • ويكاد يقلل جميع الاقتصاديين الرأسماليين من دور العوامل غير المادية فى عملية النمو الاقتصادى • فهم يرون ان النظام التعليمى وهو نوع من فروع الصناعة الذى ينتج رأس المال الذى يتسم بالخدمة طويلة المدى • فالفرد لايمكنه ان يسهم فى الانتاج قبل ان يتم تعليمة واعداده للانتاج •

وليس هناك رأى موحد بين رجال الاقتصاد الرأسماليين حول كون التعليم استهلاك صرف ام استثمار صرف • او تتمسك مجموعة من الاقتصاديين الامريكيين بمفهوم الصفة الاستثمارية للانفاق على التعليم • فالتأكيد على ان الجزء الاكبر من الانفاق على التعليم يجب ان ينظر اليه على انه استثمار يبرز بأن التعليم يعمل على تنمية قدرات الافراد سواء منها القدرات الجمعية او العقلية لذا فانه يتيح الفرصه لزيادة الدخل الذى يمكن الحصول عليه • ويعبر عن ذلك بالمعادلة التالية :-

" حينما يستقطع الافراد جزءا من اموالهم وينفقون على التعليم الذى يتيح له امكانية العمل بصورة اكبر فى المستقبل فان ذلك يعنى ان هؤلاء الافراد انما يستثمرون هذه الاموال فى ذواتهم " • كما يرى شولتز ان مستوى التعليم وحجم الانفاق على الدراسة يزيدان من دخل الفرد المتعلم فى المستقبل وكلاهما من مجالات الاستثمار •

وبناء على المفاهيم التى تبنتها هذه المجموعة من الاقتصاديين على ذلك القدر من الانفاق على التعليم والذى يؤدى الى زيادة الدخل • انما ينظر اليه على انه استثمار • فى حين يشتمل مفهوم التعليم كاستهلاك على جميع العوامل غير الاقتصادية مثل المنافع المتصلة بالتعليم والتى تبدو كنتيجة للنشاط المهنى • وفى جانب الاثر قصير الاجل للتعليم كاستهلاك والذى يكمن فى الاستمتاع المباشر بالعملية التعليمية• فالتعليم يتيح الفرصة للحصول على دخل مدى الحياة بل ور يقتصر على الدخل فقط• وانما يمتد الى اكتساب القدرة على المشاركة فى الحياة الاجتماعية واستغلال وقت الفراغ بصورة هادفة وانجاز العمل اليومى عن فهم وارتياح • وهذا يعنى انهم يشيرون بصفة خاصة الى اهم مظاهر التعليم كاستهلاك والذى يصفه بعض رجال الاقتصاد على قدم المساواة مع الادوات الاستهلاكية المعمرة •

واذا كان التعليم اداة استهلاكية معمرة ، فان بعض الابحاث تعتبره على هذا استثمارا ايضا فى نفس الوقت ، فهم يرون ان التعليم كاستهلاك يتكون من جزءين : التعليم كاستهلاك فى الحاضر فهو استهلاك حقيقى والتعليم استهلاك فى المستقبل وهو الجزء طويل الاجل من الاستهلاك فالتعليم يعد مصدر للدخل الحقيقى فى المستقبل •

ومن الواضح ان تقسيم مكونات الانفاق على التعليم الى استهلاكية واستثمارية انما هو تقسيم غير شرعى • وهنا تبدو نقطة الضعف المنهجية فى مفهوم شولتز • فمحاولته اثبات امكانية فصل العملية التعليمية كاستثمارات صرفه عنها كاستهلاك بحت تبدومحاولة عديمة الجدوى اذ يعترف شولتز نفسه ان هذا التقسيم يثير بعض الصعوبات المنهجية والتطبيقية •

فالتقسيم الدقيق للنفقات التعليمية الى جزء ذات طبيعة استهلاكية وجزء ذات طبيعة استثمارية تقسيم لايمكن تحقيقة ، ولكنه لايحتمل النقد من اوجهة العلمية فنفقات اعداد كوادر معينة تعتبر استهلاكا ولها اهمية انتاجيةكبيرة فى عصر التقـــــدم العلمى •

دراسة الجدوى الاقتصادية من التعليم :

اذا كانت النفقات التعليمية ذات طبيعة استثمارية وحتى الجانب الاستهلاكى منها على المدى القصير فانه له ايضا فائدة اقتصادية استثمارية للفرد والمجتمع • فانه يزداد الحاجة لحساب العائد الذى يمكن الحصول عليه من ميدان التعليم كاستثمار • ولحساب هذا العائد من التعليم والمتمثل فى الزيادة فى الدخل القومى والتى لايمكن ارجاعها الى نوع من انواع الاستثمار المادى فانه يجب تحديد مقدار الاستثمارات الخاصة بالتعليم ، ويرى البعض ضرورة اضافة قيمة الاجور التى كان من الممكن ان تحصل عليه التلاميذ اذا ما التحقوا بسوق العمل ذلك لانه – كما يقول شولتز – اذا كان رفع مستوى تعليم الفرد ممكنا فقط فى حالة ترك دخل كان من الممكن الحصول عليه فان قيمة رفض العمل يجب ان تدخل ضمن النفقات التعليمية • فالفرق

بين التلمذه من جهة وبين العمل من جهة اخرى يمثل مايسمى " بالاجور الضائعة" ولقد حسب شولتز هذه الاجور الضائعة فى امريكا عام ١٩٥٦ فوجد انها ٦٠٪ من نفقات التعليم العالى ، ٤٣ ٪ من الانفاق العام على التعليم • ويكاد ينفق كافة الباحثين الرأسماليين على اعتبار هذه الاجور الضائعة من النفقات التعليمية برغم ان ادراج هذه الاجور الضائعة هكذا يقلل من درجة فعالية التعليم • كما ان التعليم لايقف اثره عند زيادة دخل الفرد فى المستقبل بل له اثارة الاجتماعية التى تقف على نفس درجة الاهمية الاقتصادية السابق الحديث عنها •

وتعتبر دراسات شولتز ودينسون من ابرز الدراسات التى توصلت الى نتائج هامة فى مجال الجدوى الاقتصادية من التعليم • حيث استخدم شولتز طريقة العائد المباشر من الانفاق على التعليم • وتوصل الى اسهام التعليم فى زيادة الدخل القومى فى امريكا خلال الفترة ٢٩_٩٥٦ يصل الى ٥ر ٪ وان مايتراوح بين ٣٦_٧٠٪ من الزيادة فى دخل العمل يرجع الى عائد زيادة التعليم لديهم •

اما دينسون فقد اهتم بالبحث عن المكونات التى تحدد دور العامل الباقى فى النمو الاقتصادى من حيث حجمها ونوعها • وقد توصل الى ان نصيب التعليم فى النمو الاقتصادى بلغ ٢٣ ٪ من نمو الدخل القومى فى الفترة ٢٩_١٩٥٧ وان نسبه تصل الى ٤٢ ٪ من دخل الفرد تعود الى التعليم •

نقد دراسات شولتز ودينسون :

١_ يؤخذ على دراسات شولتز عدم اهتمامه بالتعليم غير الرسمى مما ادى الى تقليل قيمة النتائج من الواقع • كما انه اعتمد على نتائج عينة من العاملين الذكور

علما بأن دخل الاناث اقل بكثير من دخل الذكور فى الدول الرأسمالية كذلك اخذ عليه اعتبار العلاقة بين الاجور والنفقات التعليمية وتجاهلة العوامل الاخرى التى تؤثر فى اجور العمال مثل سنوات التعليم ونوعيته وقدرات الفرد العقلية .

٢- كما وجهت بعض الانتقادات لابحاث دينسون من اهمها تركيزه على الزيادة بالكمية فى النفقات الرأسمالية على التعليم دون التحسن الكيفى فى التعليم بجانب صعوبة قياس دور التقدم فى المعرفة فى زيادة الدخل وانتاجية الافراد . كذلك اخذ على دينسون اعتماد نظريته على ان انتاجية الافراد تتجدد بمقدار اجورهم ، فى حين ان المستوى التعليمى للافراد ليس هو المتغير الوحيد فى دالة اجورهم .

ومهما يكن من انتقادات لنظرية شولتز او دينسون او غيرهما ، فان مثل هذه النظريات تقدم تقديرات كمية لعلاقة غاية فى التعقيد والصعوبة فى الضبط وهى علاقة التعليم بالنمو الاقتصادى على مستوى الفرد والمجتمع وهذا امر تفتقر اليه كثير من الظواهر التربوية فى المجتمعات النامية . كما تقدم هذه النظريات اساسا نظريا لقياس العائد من التعليموضعة فى صورة كمية . وان كانت الطرق الحديثة فى تقدير هذا العائد لاتزال غير دقيقة .

ولعل اية محاولة لاكتشاف العائد الاقتصادى للتعليم تفيد القائمين على التعليم فى العمل على زيادة الاستثمارات المخصصة للتعليم اذا ثبت دور التعليم فى زيادة الدخل القومى والفردى . وكذلك فانه فى حالة اكتشاف قيمة اقتصادية منخفضة لنوع معين من التعليم ، فان هذا لايعد مبررا لاهمال هذا النوع من التعليم وتبقى بعد ذلك الفوائد الثقافية والاخلاقية والاجتماعية للتعليم .

وقد تعددت الدراسات التى خرجت بتقديرات كمية للعائد الاقتصادى لانواع معينة من التعليم او مراحل تعليمية معينة ، فقد قام بيلر عام ١٩٥٨ بتقدير دخل خريج المدرسة الابتدائية على مدى الحياة فى الولايات المتحدة الامريكية فوجد انه ١٨٢,٠٠٠ دولار وان متوسط دخل خريج المدرسة الثانوية على مدى الحياة حوالـــى ٤٣٥,٠٠٠ دولار • وهذا يعنى ان كل سنه تعليميةزائدة بقدر عائدها بحوالى اربعة الاف دولار •

كما قدر الباحث الروسى " كيرون " عائد ادخال التعليم الابتدائى الاجبارى فى روسيا لمدة اربعة اعوام فى المراحل الاولى للثورة الروسية فوجد انه يمثل (٤٣) مرة قدر ما انفق عليه من تكاليف •

واجريت دراسات مشابهة على المراحل التعليمية المصرية تركز معظمها فى المرحلة الجامعية ، وبعض المراحل قبل الجامعية للطلاب العاديين • وتعتبر دراسة خلف البحيرى واحدة من الدراسات الاقتصادية والتربوية والرائدة والحديثة فى هذا المجال فى مصر والتى توصل من خلالها الباحث فى صورة للعلاقة الكمية بين التعليم والدخل بالنسبه للطلاب غير العاديين وهى :ـ

انتاجية الاستثمار فى التعليم = ٦,٠٥ مرة (طبقا لمفهوم مكررالاستثمار) •

وقد ارجع الباحث انخفاض قيمة الانتاجية لما يلى :ـ

١ـ زيادة مقدرا الدخول الضائعة من معظم افراد العينة •

٢ـ انخفاض اجور افراد العينة (العاملين ببعض المصانع) •

٣ـ اعتبار النفقات العائلية وارتفاع قيمة هذا العنصر فى التكلفة الاجمالية •

اهتمام رجال الاقتصاد بالتعليم :

لم يعد هدف التعليم قاصرا على تحقيق حاجات الافراد ومطالبهم الشخصية حاليا وفى المستقبل • بل ارتبط الهدف ايضا ارتباطا مباشرا بحاجات المجتمع ومطالبة المختلفة فى حاضرة ومستقلة •

ومما لاشك فيه ان الدول النامية فى مراحل بناء مجتمعاتها وتطوير اقتصادها ونظمها الاجتماعية قد اخذت تنظر الى التعليم بحق كقوة من القوى الفعالة فى احداث عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودفعها الى الامام •

وبعد ان اتضح ان رأس المال البشرى لايقل اهمية عن رأس المال المادى فى عمليات التنمية • واخذ ميدان التعليم يجتذب اهتمام رجال الاقتصاد فعجفوا على دراسة اقتصادياته من جوانبها المختلفة باعتباره صناعة كبرى •

ولجأ رجال الاقتصاد الى حساب مدى مايسهم به رأس المال والقوة العاملة فى عمليات الانتاج واستطاعوا ان يخرجوا بنتائج تؤكد ان زيادة الانتاج لايمكن ردها الى عوامل رأس المال والعمل فقط • وانما ايضا الى اثار التعليم ومايترتبعليه من قوى ابتكارية وتنظيمية فى المجتمع •

ويرجع اهتمام رجال الاقتصاد بالتعليم الى العوامل التالية :

١- التزايد السريع فى نفقات التعليم فى شتى الدول ، المتقدم منها والمتخلف (الناس) على السواء ، مما جعل المختصين يتساءلون وبحثون فى الفوائد الاقتصادية التى يمكن ان تعود على الدول من وراء الانفاق على التعليم •

٢ـ التزايد الكبير فى اعداد التلاميذ عاما بعد عام ٠ الامر الذى اعجز بعض البلدان على القيام باعبائها التعليمية كاملة وادى الى بروز الحاجة الى دراسة تكاليف التعليم من اجل تحسين العائد منها ٠ كما ظهرت الحاجة الى البحث عن مصادر للتمويل لتعليم الاعداد المتزايدة باستمرار من التلاميذ ٠

٣ـ تعتبر النظرة الى التعليم من مجرد كونه خدمة استهلاكية الى اعتباره استثمارا له اثار مباشرة واخرى غير مباشرة فى التنمية الاقتصادية ٠

٤ـ ان النظام الاقتصادى فى مجتمع هو الذى يفتح اسواق العمل للايدى العاملة المتعلقة ٠ وهو بذلك يمثل مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة للافراد ٠

٥ـ وكلما تقدمت دولة اقتصاديا زادت فرص العمل وتحسنت وزادت بالتالى معدلات الاجور ٠

٦ـ كلما زادت دخول الافراد ــ مع التنمية الاقتصادية للمجتمع ــ زادت تطلعاتهم الى فرص تعليمية اخرى اعلى وارقى ٠

٧ـ ان التنمية الاقتصادية ذاتها تشكل قوة ضاغطة فى اتجاه زيادةالطلب على سالتعليم فكلما حققت دولة ما تقدما اقتصاديا عن طريق تحسين المستويات التكنولوجية فى حقوق الانتاج المختلفة زاد احتياج العمال الى مزيد من التعليم يحققون به مستويات اعلى فى القدرات والمهارات المهنية او الحرفية الفنية ٠

٨ـ والتربية بعد هذا تزيد قدرة الافراد على التكيف مع ظروف العمل وتقلباته الناجمة عن النمو الاقتصادى • والتربية لاسيما تلك التربيـــة المهنية والفنية التى تقدم ثقافة عامة عريضة بالاضافة الى الثقافة الاقتصادية من شأنها ان تيسر مثل هذا التكيف والانتقال • ويمكن القول ـ بوجهعام ـ ان الافراد الذين يملكون تسع سنوات من الثقافة مثلا اقدر على التحول وعلى تغيير العمل والمهنة من اولئك الذين لايملكون سوى اربع سنوات • وذلك ان حصول الفرد على مزيد من التعليم يجعله اكثر تقبلا للافكار الجديدة واكثر وعيا بالاساليب الافضل فى اجاز ما يوكل اليه من اعمال •

قائمـــة المراجـــع

١- ابراهيم عصمت مطاوع . اصول التربية . القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٩٥.

٢- اسماعيل محمد دياب وصلاح الدين معوض . الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من عمل المرأة . المنصور : المكتبة العلمية الحديثة، ١٩٨٥ .

٣- ثابت كامل حكيم وخلف محمد البحيرى . فى اصول التربية . سوهاج : كلية التربية بسوهاج ، ١٩٨٩.

٤ حامد عمار . دراسات فى التربية والثقافة (١) ، من همومنا التربوية والثقافية . القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٥ .

٥- خلف محمد البحيرى . تربية الطفولة عبر التاريخ . سوهاج : تحت الطبع، ١٩٩٧ .

٦- خلف محمد البحيرى ، دور التربية الاقتصادية فى مواجهة مشكلة التضخم الاقتصادى فى مصر ، سوهاج : كلية التربية ،بوهاج ، ١٩٩٢.

٧- خلف محمد البحيرى ، محمد الاصمعى محروس ، مدى اهمية التعليم فى تحديد اجور العاملين بمجمع الالومنيوم بنجع حمادى ، مجلة كلية التربية بسوهاج ، ١٩٩٢.

٨- زكى محمد اسماعيل ، انتروبولوجيا التربية . الاسكندرية : البيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠.

٩- سعيد اسماعيل على وزينب حسن ، دراسات فى اجتماعيات التربية ، ط ٢ . القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ .

١٠- سيد ابراهيم الجيار . دراسات فى تاريخ الفكر التربوى . القاهرة : مكتبة غريب ، د.ت .

١١- عبد العزيز عبد الله الجلال . تربية اليسر وتخلف التنمية . عالم المعرفة (٩١) ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، ١٩٨٥.

١٢- عمر التومى الشيبانى ، تطور النظريات والافكار التربوية ، ط٣٠ ، القاهرة: الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٢.

١٣- عليه حسن حسين . التنمية نظريا وتطبيقيا . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧.

١٤ـ كامل البكرى ٠ التنمية الاقتصادية ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ١٩٨٤٠

١٥ـ ماريا لويزا برينزى" المدينة الفاصلة عبر التاريخ " ٠ عالم المعرفة (٢٢٥) الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، ١٩٩٧٠

١٦ـ محمد الاصمعى محروس ٠ تربية الطفل المصرى فى المرحلة اللاحقة لمحو الامية ٠ سوهاج : دار محن للطباعة ، ١٩٩٢٠

١٧ـ محمد عزت عبد الموجود ٠ " من قضايا التعليم والتنمية " ٠ مستقبل التربية العربية ٠ المجلد (١) ع٠ القاهرة ، جامعة حلوان ، ١٩٩٥٠

١٨ـ محمد متولى غنيمة ٠ التربية والعمل ٠ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦٠

١٩ـ محمد محمود غنيمى ، فائض العمالة فى الدول النامية ٠ القاهرة : عالـم الكتب ، ١٩٨٣٠

٢٠ـ محمد نبيل نوفل ٠ التعليم والتنمية الاقتصادية ٠ القاهرة : الانجلـــو المصرية ، ١٩٧٩٠

٢١- محمد نبيل نوفل . دراسات فى الفكر التربوى المعاصر. القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٨٥.

٢٢- محمد لبيب النجيجى . التربية اصولها الثقافية والاجتماعية . القاهرة : الانجلو ، ١٩٨٤

٢٣- نبيل يعقوب النواب ونادر فرجانى . مستقبل التعليم والبطالة فى الوطن العربى ، الكويت : المعهد العربى للتخطيط، ١٩٨٨.

24- Psacharopoulos g., Returns to Edacation, Amsterdam / Elsevier, 1973/

25- -------- , Economics of Education Research and studies, Oxford : Pergmon Press, 1987.

26- Schultz T.W., Investing in People, California : University of california Press, 1981.

هــذا الكتاب

يعالج هذا الكتاب الاتجاه الاقتصادى فى التربية ، من حيث المفهوم والتطور التاريخى · كما يدخل فى اشكالية التنمية الشاملة ، ويفند مجالاتها مع الاشارة الى علاقة كل منها بعملية التربية · وقد تعرض المؤلف لبعض القضايا الاخرى التى تهم التربويين ورجال الاقتصاد والاجتماع وطلاب العلم بوجه عام ، ومن هذه القضايا تعليم الفقراء وتعليم الاناث والعمالة فى الوطن العربى ثم أنهى الكتاب بالحديث فى اطار التربية الاقتصادية واهم معوقاتها· تم ذلك دون ان يفتقد الكاتب أصول التناول العلمى فى المفاهيم والتحليلات التربويةو الفلسفية ، ومعتمدا على دراساته التربوية فى هذا المجال بغرض اعادة صياغة هذه القضية للقارىء العربى ودارسى التربية، للوصول الى نظرة واقعية لقضية التنمية فى وطننا العزيز " مصر "

المؤلف

رقم الايداع دار الكتب
١٩٩٧/٤٧٥٩
الترقيم الدولى : I . S . B . N
977 - 04 - 1610 - 4